

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

الاحتجاج بالشاهد الشعري في المسائل النحوية في كتاب الإنصاف لابن الأنباري

إعداد الطالب

محمد ممدوح الرفوع

إشراف

الدكتور: فايز عيسى المحاسنة

رسالة مقدمة إلى كلية الدراســات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة العربية وآدابها/ قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2015

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر

بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب محمد ممدوح الرفوع الموسومة بـ:

الاحتجاج بالشاهد الشعري في المسائل النحوية في كتاب الانصاف لابن الانباري

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. فايز عيسى المحاسنة		٢٠١٥/١١/٢٩	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل		٢٠١٥/١١/٢٩	عضواً
د. عادل سلمان البقاعين		٢٠١٥/١١/٢٩	عضواً
د. جزاء محمد المصاروه		٢٠١٥/١١/٢٩	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. محمد المحاسنة



مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي : ٦١٧١٠
تلفون : ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

الإهداءُ

إلى كُلِّ مَنْ حَمَلَ لواءً للعلمِ

إلى كلِّ مَنْ سَلَكَ طريقاً للمجدِ

إلى كلِّ غيورٍ على لغتهِ العربيـةِ

إلى كلِّ مفاخرٍ بالعربيةِ وجمالها بينَ اللّغاتِ

إلى كل من وقف وساعد في إنجاز هذا الجهد

إلى والديّ العزيزينِ وإخوتِي وزوجتِي وأبنائِي

أُهْدِي هَذا البحثِ

محمد ممدوح الرفوع

"الشكر والتقدير"

قال تعالى:" ولئن شكرتم لأزيدنّكم، ولئن كفرتم إن عذابي لشديد"(سورة إبراهيم:آية7) وقال نبينا الكريم: " عجبا لأمر المؤمن إن أمره كله خير، وليس ذاك لأحد إلا لمؤمن، إن أصابته سراء شكر، فكان خيرا له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيرا له " "رواه مسلم"

الشكر اعتراف بالفضل وإقرار بالجميل وهو خلق طيب يتحلى به كل إنسان صاحب ذوق رفيع، ومن هذا المعنى الجميل للشكر أشكره سبحانه وتعالى على هذا الفضل وهذه النعمة، وأود أن أشكر جامعة مؤتة كادرها الأكاديمي ممثلا بأساتذتها الفضلاء الدكتور فايز محاسنه الذي أشرف على هذا البحث والذي لم يتوان يوما في إعطاء النصائح والارشادات والتوجيهات، كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي، والدكتور عادل بقاعين، والدكتور جزاء المصاروة، على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة.

والشكر موصول للكادر الإداري في الجامعة ممثلة بعمادة البحث العلمي الدراسات العليا، وعمادة كلية الآداب ممثلة بالدكتور خليل الرفوع، وكذلك أشكر موظفي المكتبة الأستاذ مأمون الصرايرة والأستاذ أديب النوايسه على تيسير أمر البحث وتوفير المراجع اللازمة له.

محمد ممدوح الرفوع

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
الصفحة	**المحتوى**
أ	الإهداءُ
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
ز	الملخص باللغة العربية
ح	الملخص باللغة الإنجليزية
1	المُقَدِّمَةُ
2	**الفصل الأول:" تمهيد الاحتجاج "**
2	1.1 الاحتجاج اصطلاحا
3	2.1 دوافع الاحتجاج
4	3.1 شروط الاحتجاج
6	4.1 مصادر الاحتجاج
8	5.1 الاحتجاج بكلام العرب وأشعارهم
9	6.1 قيمة الشاهد الشعري
11	7.1 زمن الشواهد الشعرية المحتج بها
12	8.1 الشاهد الشعري بين الكوفيين والبصريين
13	9.1 أنواع الشاهد الشعري
16	**الفصل الثاني: الأسماء والأفعال، والحروف**
17	1.2 مسائل الأسماء
17	1.1.2 "أي الموصولة معربة أم مبنية؟
18	2.1.2 المنادى المفرد العلم مبني أم معرب؟
19	3.1.2 بناء غير مطلقا
22	4.1.2 اسم لا المفرد النكرة، معربٌ أو مبني
23	5.1.2 علة بناء الآن
24	6.1.2 جواز نداء الاسم المحلى بأل

7.1.2 كم مركبة أم مفردة 25
8.1.2 تعريف العدد المركب وتمييزه 26
9.1.2 جواز الوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلى بأل الساكن ما قبل آخره 28
10.1.2 جواز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم 29
11.1.2 العطف على اسم إنّ بالرفع قبل مجي الخبر 31
12.1.2 الاسمان كلا، وكلتا مثنيان لفظا و معنى، أو معنى فقط 33
13.1.2 الاختلاف في إعراب الأسماء الستة 34
14.1.2 سوى اسم أم ظرف 37
15.1.2 فصل كم الخبرية عن تمييزها 39
16.1.2 نصب خبر كان وثاني مفعولي ظننت 41
17.1.2 إضافة النيف إلى العشرة 42
18.1.2 الفصل بين المضاف والمضاف والمضاف إليه 44
19.1.2 جواز إضافة الاسم إلى اسم يوافقهُ في المعنى 46
20.1.2 جواز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه 47
21.1.2 جواز مد الاسم المقصور في ضرورة الشعر 49
22.1.2 جواز حذف آخر الاسم الممدود والمقصور عند التثنية 50
23.1.2 القسم أيمن الله أمفرد هو أو جمع؟ 51
24.1.2 جواز توكيد النكرة توكيدا معنويا 53
2.2 مسائل الأفعال 54
1.2.2 فعلية نعم، وبئس 55
2.2.2 أفعل التعجب اسم أم فعل 57
3.2.2 التعجب من البياض والسواد 60
4.2.2 وقوع الفعل الماض حالا 62
5.2.2 فعل الأمر مبني أم معرب 63
3.2 المسائل الخلافية في عمل الحروف 65

1.3.2 همزة بين بين متحركة أم ساكنة 66
2.3.2 زيادة لام الابتداء في خبر لكن 68
3.3.2 لام لعل الأولى زائدة أم أصلية 69
4.3.2 اتيان إلا بمعنى الواو 71
5.3.2 حاشى في الاستثناء فعل أم حرف 72
6.3.2 الميم في اللهم 74
7.3.2 من لابتداء الغاية في الزمان 76
8.3.2 واو رب هل تعمل الجر ؟ 78
9.3.2 عمل حرف القسم محذوفا بغير عوض 80
10.3.2 جواز مجيء واو العطف زائدة 81
11.3.2 حرف العطف أو بمعنى الواو وبمعنى بل 83
12.3.2 جواز عمل إن المصدرية محذوفة من غير بدل 85
14.3.2 جواز إتيان كي حرف جر 87
15.3.2 إظهار إن المصدرية بعد كي وبعد حتى 88
16.3.2 جواز مجيء كما بمعنى كيما 90
17.3.2 نصب لام الجحود للمضارع بنفسها 92
18.3.2 نصب حتى للفعل المضارع بنفسها 93
19.3.2 إن الشرطية بمعنى إذ 95
20.3.2 القول في معنى إن ومعنى اللام بعدها 96
الفصل الثالث: الخلاف في الأصناف المغلقة: إبراز الضمير 98
1.3 العطف على الضمير المتصل في اختيار الكلام 100
2.3 العطف على الضمير المخفوض 101
3.3 تركيب الاسم في الضمائر هو وهي 104
4.3 لولاي ولولاك وموضع الضمائر 106
5.3 الضمائر في "إياك، إياه،إياي" 107
6.3 إتيان ألفاظ الإشارة كأسماء موصولة 109

7.3 أيكون للاسم المحلى بأل صلة كصلة الموصول 110

الفصل الرابع: مسائل الرتبة التقديم والتأخير 112

1.4 تقديم الخبر على المبتدأ 112

2.4 تقديم معمول اسم الفعل عليه 114

3.4 تقديم التمييز على الفعل 115

4.4 تقديم اسم منصوب أو مرفوع في جملة جواب الشرط 116

5.4 تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط 117

6.4 تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام 119

الفصل الخامس: مسائل اختلف في عاملها 122

1.5العامل في الاسم المرفوع بعد لولا 122

2.5 رافع الخبر بعد إن المؤكدة 124

3.5 عامل الجزم في جواب الشرط 125

4.5 عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية 127

5.5 العامل في الاسم المرفوع بعد مذ ومنذ 128

6.5 أولى العاملين بالعمل في التنازع 130

7.5 العامل في الخبر بعد "ما" الحجازية 131

8.5 عمل إن المخففة في الاسم 133

الخاتمة 136

ثبت المصادر والمراجع 138

الملخص

"الاحتجاجُ بالشاهدِ الشعريِّ في المسائلَ النحويّة في كتابِ الانصافِ فِي مسائلَ الخلافِ للأنباريِّ"

محمد ممدوح غانم الرفوع

جامعة مؤتة، 2015

يَدْرُسُ هَذا البَحْثُ الشاهدَ الشعريَّ دونَ غيرِهِ منَ الحُجَجِ في كتابِ الإنصافِ. وقدْ قَدّمْتُ بَيْنَ يَدي بَحْثِي هذا حَدِيْثًا عَنِ الاحتجاجِ بصفةٍ عامةٍ، ثمّ تناولتُ الاحتجاجَ بالشعرِ، وزمنِ الاستشهادِ بهِ، وقيمةِ الشاهدِ الشعريِّ بينَ النحاةِ، وأنواعِهِ. ثمّ انتقلتُ للحديثِ عَنِ الشّاهدِ الشّعريِّ في المَسَائلِ الخلافيةِ بين البصريين والكوفيين، وَلَكِنّنِي أجدُ أحياناً أنّهُ لا بدَّ مِنْ ذكرِ بعضِ الآياتِ القرآنيةِ المحتجّ بها؛ لأنّ الردَّ عليها يكونُ بذكرِ بعضٍ منَ الأبياتِ الشعريةِ التي تحوي الشاهدَ النحويَّ، وقد رأيتُ أنَّ الأنباريّ يقومُ بتأويلِ الشواهدِ الكوفيةِ لعِلّة مَا، كَأنْ تكونُ للضروراتِ الشعريةِ، أو يضعّفُ الروايةَ لعدمِ معرفةِ قائلِ البيتِ، أو يعتبرُ الشاهدَ النَّحْويَّ في البيتِ الشعري شاذا لقلتهِ في لغةِ العربِ، وعلى أيِّ حالٍ فقد قمتُ بعرضِ رأي كلٍّ منَ الفريقينِ مَع العِنَايةِ الخَاصَةِ بِالبيتِ الشِعْرِيِّ الّذِي يَحْوِي الشاهدَ النّحْوِي لتأييدِ أَوْ رَفْضِ المَسْأَلَةِ الّتِي يُحْتَجُ لَهَا. وقدْ رجعتُ إلى بعضِ أئمةِ النحوِ كسيبويه وابنِ هشامٍ، وكذلك الشروحاتِ النّحْويةِ كشرحِ المفصلِ لابنِ يعيش، وشرحِ ابن عقيل على ألفيةِ ابنِ مالك وشرحِ الأشموني، وشَرْحِ الكَافيةِ، وقدْ حَرَصْتُ على توثيقِ الشّواهدِ الشّعْرِيْةِ من الدواوينِ الشعريةِ وذلك بالبحثِ عن البيتِ ونسبتِهِ إلى قائلِهِ، ومنِ المَجْمُوْعَاتِ الشِّعْرِيّةِ وَلَاسِّيّمَا مَجْمُوعَاتِ الشّواهدِ، كخزانَةِ الأدبِ للبغداديّ، ومعجمِ الشواهدِ للدكتورِ حنّا حداد، وَكَذلِك فإنني حَرَصْتُ أيْضَاً أَنْ تَرِدَ الشّواهِدُ الشَعريّةُ مَضْبُوطَةً كَي يَتَمكّنَ القارِىءُ مِنْ قِراءةِ الشّاهدِ دونَ عَنَاءٍ .واللهَ أسألُ التوفيقَ والسَدادَ

Abstract

The poetic witness in grammatical issues in the fair book for " Alanbari"

Mohammed Mamdouh Ghanem Alrfoa

Mutah university. 2015

This research study poetic witness without other arguments in the book fair .I prepare in this research spoke about the in general , then I addressed the protest poetry ,and cited time and the value of the poetic witness , and types among grammarians, then I moved onto talk in the witness poetic in contentious issues between "Albusreen" and" Alkofeen", but sometimes I find that necessary to mention some of examples of holy Quran verses in voked, because the reply to be mention some of the poetic verses that contain witness grammer,I have seen that "Alanbari" prepare "Alkoofiyeh "witness for some reasons, like necessities of poetry, or impair the person who said for unknown the man who said the poet verse ,or consider that grammar witness in the poet verse unknown for Arab language any way I represent the opinion of both teams and focus on the poetic verse which contains grammar witness to supports or refuse the issues which has been evident, I returned to some scientist like , sebaoah, and Ibn hisham, and explanation of grammatical detailed of Abn yiash, and explanation of Ibn Aqil, and explanation of "Alashmouni" and explanation Alkafiya, and I returned to some poetic divans for verses and attributed to the writer, and groub of poetry like" Khasanet aladab" for "Albaghdai" and " Mugam alsh awahed" for Dr. " Hana haddad", and I be very careful that the witness be readed correctly for the reader to read it easy, and I ask god for help and guide.

المُقدِّمَةُ

الحمدُ للهِ الّذي أحسنَ كلَّ شيءٍ خلقَهُ، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ مصطفى وأنبلِ مُجتبى سيدِنا ونبينا وقدوتِنا محمدٍ ـ عليهِ أفضلُ الصلاةِ وأتمُ التسليمِ ـ هوَ سراجُ الهدى وقمرُ الدُّجى أنارَ الدُّنا بنورِ الهدايةِ أنارَهَا بفصاحةِ لسانِهِ وقوةِ حُجّتهِ حتى ظهرَ دينُهُ على الدّينِ كلِّهِ، فصلاةُ ربي وسلامُهُ عليه ما تعاقبَ الليلُ والنهارُ. ثم أمّا بعدُ:

لمّا كانَ الشاهدُ الشعريُّ مهماً في تّقْعيدِ اللغةِ لكونِهِ سماعياً فقد عزمْتُ في دراستِي هذهِ على توضيحِ الشاهدِ وتحليلهِ وبيانِ أهميتهِ في تقعيدِ اللغةِ،وقد اتبعتُ في هذهِ الدراسةِ المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ الّذي يصفُ الظاهرةَ اللغويةَ كَمَا هي، وقسمتُ البحثَ إلى خمسة فصولٍ: تضمنَ الفصلُ الأولُ توضيحاً لمعنى الاحتجاجِ ودوافِعِهِ، وشروطِهِ، ومصادِرِه، ثمّ تناولتُ الشاهدَ الشعريَّ من حيثُ أهميتِهِ، وبيانِ قيمتِهِ بينَ نحاةِ الكوفةِ والبصرةِ، وزمنِ الاحتجاجِ وأنواعِ الشواهدِ الشعريةِ، و قد أفدتُ مِنَ المراجعِ اللّغويةِ في النّحوِ قديمِها وحديثِها إلى جانبِ المصدرِ الرئيسِ للبحثِ وهوَ كتابُ الإنصاف في مسائلَ الخلافِ.

وأمّا الفصلُ الثاني فكانَ عن الأسماءِ، والأفعالِ، والحروفِ، ثمّ تناولتُ في الفصلِ الثالثِ الشاهدَ الشعريَّ في مسائلَ الأصنافِ المغلقةِ: الضمائرِ، وأسماءِ الإشارةِ، والأسماءِ الموصولةِ، ثمّ جاءَ الحديثُ في الفصلِ الرابعِ عن الشاهدِ في مسائلَ التقديمِ والتأخيرِ، وأتممتُ البحثَ بدراسةِ الشاهدِ في المسائلِ التي أُخْتُلِفَ في عامِلِها، فكنتُ أتحرّى موقفَ النحاةِ مبينًا رأيَ كلٍ منَ الفريقينِ، وموضحاً توجيه الأنباريّ للمسألةِ، ومضيفاً رأيي كباحثٍ في محاولةٍ لاعتبارِ بعضَ الشواهدِ التي أتى بها نحاةُ الكوفةِ من بابِ الأداءاتِ اللغويةِ الّتي تنمُ عن اتساعِ الّلغةِ. و قد استثنيتُ بعضَ المسائلِ فلم أتحدثْ عنها؛ لأنهُ لا يُوجدُ فيها شاهدٌ شعريٌّ كمسألةِ مراتبَ المعارفِ والمسألةِ الزّنْبُوريّةِ وغيرِهَا من المسائلَ النحويَة في كتابِ الانصافِ. وأسألُ اللهَ جلَّ جلالُه أنْ أكونَ قد وفّقتُ في تقديمِ هذا العملِ.

الفصل الأول :

" الاحتجاج بالسماع "

1.1 الاحتجاج اصطلاحاً:

الاحتجاجُ لغةً: جاء في لسان العرب مادة (حَجَّ) [1] تحت باب (حَ جَ جَ)،ومعناها القصد. وحَجَّ إلينا فلان أي قَدِمَ، وَحَجَّهُ يَحُجَّهُ حَجًا: قَصَدَهُ. وحِجَّ بالكسر شاذة لأنّ القياسَ بالفتحِ. وقالَ الزجاجُ في قولِهِ تَعالى:(ولله على النّاسِ حَجُّ البَيْتِ) أنّها تُقرأُ بفتحِ الحاءِ وبكسرِها، والفتحُ هو الأصلُ، والحَجُّ اسمُ العملِ. والحُجّةُ بالضم البُرْهانُ، وقيل الحُجّة ما دوفع به الخصم، وقالَ الأزهريُ: الحُجّةُ حُجّة الوجهِ الذي يكون به الظفرُ عندَ الخصومةِ فهو رجلٌ مِحْجَاجٌ أي جَدِلٌ. والتحاجُ: التخاصمُ وحَاجَّه مُحَاجَةً وحِجَاجَا نازعَهُ الحُجّةَ، وحَجّهُ يَحُجّه حَجّاً غلبه على حُجَّتِهِ واحتجَّ بالشيءِ: اتّخَذَهُ حُجّةً وفي حديثِ الدَّجّالِ:" إنْ يخرجْ وأنا فيكم فَأنَا حَجِيْجُهُ " أي مُحَاجّه ومُغَالِبُهُ بإظهارِ الحُجَّةِ عليه. وجاء في معجم الصحاح كلمة (حَجّ) الحَجّ[2]: القَصْدُ ورجلٌ مَحْجُوجٌ أي مقصود، وقد حَجَّ بنو فلانٍ فلانًا: إذ أطالوا الاختلافَ إليه وقالَ ابنُ السكّيتِ: يَحُجّونَ إليه أي: يكثرونَ الاختلافَ إليه، ثمَّ تعورفَ استعماله في القَصدِ إلى مكةَ للنُسكِ. والحُجَّةُ بالضم: البُرْهَانُ تقول حَاجَّهُ فَحَجْهُ أي: غَلَبَهُ بالحُجّةِ وفي المثلِ (لَجّ فَحَجّ). وهو رجلٌ مِحْجَاجٌ أي: جَدِلٌ .والتّحاجُ: التّخاصمُ.

الاحتجاج اصطلاحاً: هو إظهار الحُجّةِ والبُرهانِ على قضية نحوية أختلف فيها، وتكون بالاستشهاد بآيات من الذكر الحكيم، أو بحديث نبوي، أو ببيت من الشعر، أو بكلام العرب وأمثالهم، فيكون بهذا الدليل السماعي على صحة ما ذهب إليه النحاة في حديثهم حول القضية المختلف فيها، وسأورد بعض التعريفات حول السماع من

---

(1)ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم(630هـ ـ، لسان العرب، ضبطه وصححه جماعة من علماء الأزهر الشريف، وقدم العلامة أحمد فارس الشدياق، دار النوادر، ج4، ص38

(2)الجوهري، الصحاح، ص226، ط2، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين.

كلام علماء اللغة، فقد تحدث الأنباري عن السماع فسماه "النقل " فقال[1]: "الكلام العربي المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة "

وعرفه السيوطي بقوله[2]:" وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه – صلى الله عليه وسلم – وكلام العرب قبل بعثته وفي زمانه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر، فهذه الأنواع لابد فيها من التثبت ".

ويقول الدكتور سعيد الأفغاني عن الاحتجاج بالسماع [3]: " اثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة حيث احتاج الناس إلى الاحتجاج باللغة الفصيحة لما خافوا على سلامة اللغة بعد أن اختلط أهلها بالأعاجم".

وتناول الدكتور محمد خير الحلواني الحديث عن السماع بقوله[4]:" إنه مجموعة من الأعمال التي تبدأ بالتأملات وتنتهي بالكشف عن القواعد ويقوم بين البدء والانتهاء بالتصنيف، والتقسيم، والاستقراء، حيث إنّ السماع في مرحلة النشأة لا يزيد على الاستنباط أي استنباط القوانين في اللغة المحكية، ولكنّه في المراحل المتأخرة يصبح طريقة من طرق الاستدلال كالقياس والعلة والسبر والتقسيم ".

2.1 دوافع الاحتجاج:

لما فتحت الأمصار، ودخل الأعاجم في الإسلام، ظهر اللحن، فاحتاج القوم إلى سماع اللغة التي لم يخالطها لحن أو رطانة، فرجعوا إلى الأعراب في البادية؛ لأخذ

([1]) الأنباري، الإغراب في جدل الأعراب، ص45، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م.

([2])السيوطي، الاقتراح، 74، دار المعرفة الجامعية، طنطا، قراءة وتعليق:محمد سليمان ياقوت . كلية الآداب، طبعة 2006

([3]) سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص6، الناشر المكتب الإسلامي، بيروت، ط 1987.

([4])محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص16، الناشر دار الأطلسي، ط2

اللغة عنهم حتى يبقى اللسان الفصيح شائعا وظاهراً على الألسن كلها، ولذا يمكن أن نلخص دوافع الاحتجاج بما يلي:

1- ظهور اللحن، وذلك بسبب دخول الأعاجم الاسلام واختلاط لسانهم باللسان العربي.

2. الخوف على اللغة من الضياع إثر اختلاط اهلها بالأعاجم [1].

3ـ حماية لغة أفراد الأمة من اللحن وحصانتهم منه؛ لأن تفشي اللحن من شأنه أن يقيم حاجزا بين اللغة الموحدة، وبين ما يتفرع عنها من لهجات، وهذا يؤدي بدوره إلى انقسام الأمة الواحدة[2].

4. حماية العربية من لغات الأمم الأخرى التي دخل أهلها في الإسلام أو مما يمكن أن يجاورها أو يتفاعل معها، وفي هذا الشأن يقول أبو بكر الزبيدي[3]:" ولم تزل الأئمة من الصحابة الراشدين ومن تلاهم من التابعين يحضون أولادهم على تعلم العربية، وحفظها والرعاية لمعناها، إذ هي من الدين بالمكان المعلوم، فيها أنزل الله كتابه المهيمن على سائر كتبه، وبها بلغ رسوله عليه السلام طاعته، وشرائع أمره ونهيه، وكذلك كانوا يحضّون على رواية الشعر الذي هو حكمة العرب في جاهليتها وإسلامها، وديوانها الذي أقامته مقام الكتاب فكانوا ينشدون الشعر في مجالسهم ويتذاكرونه عند محافلهم ".

3.1 شروط الاحتجاج:

وضع علماء اللغة شروطا للاحتجاج بكلام العرب وأشعارهم، وذلك ليكون هذا الاحتجاج مقبولا، ويُؤخذ به للاستدلال صحة القاعدة النحوية وقوتها، وسأورد بعض هذه الشروط، ومنها: [4]

([1])، محمد سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص6.

([2])محمد خان، أصول النحو العربي، ص29، 30، الناشر مطبعة جامعة محمد خيضر . بسكرة، 2012م

([3])أبو بكر الزبيدي الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، ص12، ط2، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر.

([4])محمد خان، في أُصول النحو، ص31، 30

1- الفصاحة: وتعني هذه الكلمة خلوها من تنافر الحروف، وأن تكون بعيدة عن حوشي الألفاظ، وكانوا لا يجدون هذه الألفاظ إلا بتنقلهم في البوادي، وفي هذا الباب يقول ابن جني:" ولو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخَبالِها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما ترد عنها". [(1)]" وحقيقة؛ فأن المجالَ واسعٌ في التحدث حول هذه النقطة على أن العلماء اتفقوا أن لغة القرآن هي الأرقى والأسمى؛ لأنها تمثل أرقى درجات الفصاحة فما وافق ألفاظه فهو فصيح وما خالفه فهو غير مقبول.

2- صحة السند : أي أن يكون السند وهو: سلسلة الرواة الذين ينقل عنهم الآيات أو الأحاديث أو كلام العرب سلسلة صحيحة مضبوطة تخلو من التحريف والتزييف، أو الكذب والتدليس، وقد تحدث تمام حسان في كتابه "الأصول" حيثُ قال[(2)]:" وكان الخط العربي الذي كتب به مصحف عثمان لا يعرف النقط ولا الشكل،فلم يخل هذا الخط من التصحيف والتحريف،ولكن الاعتماد في هذا الشأن على السند الصحيح في الكتابة مصحوبا باستظهار المسلمين لهذه النصوص، وأما بالنسبة لكلام العرب وأشعارهم فقد كانوا يشترطون أن يكون الراوي مرتبطا بإحدى القبائل العرب المنقول عنهم وهم: أسد وتميم وهذيل وقيس وبعض الطائيين وبعض كنانة، وكذلك ألا يكون الراوي متأثرا بلغة أجنبية".

3- أن يكون الراوي عدلاً سواءً كان رجلاً أو امرأةً.

4- التواتر: وهو أن ينقل رواة عن رواة ثقات إلى أن يصل إلى المصدر الرئيس وفي ذلك يقول الأنباري[(3)]:"النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول نقلا

([1])ابن جني، الخصائص، ج2، ص5، دار الكتب المصرية، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مصر

([2])تمام حسان، الأصول، ص24، دار الكتب، الأميرة للطباعة، مصر، 2000م

([3]) الأنباري، الإغراب في جدل الأعراب، ص83

صحيحا والخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة ".ويقول أيضا:" اعلمْ أن النقل ينقسم إلى قسمين: تواتر وأحاد فأما التواتر فلغة القرآن، وما تواتر من السنة وكلام العرب وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو، وأما الأحادُ فما تفرد بروايته بعض الناس وقل عن حد التواتر."

4.1 مصادر الاحتجاج:

1- **الاحتجاج بالقرآن الكريم:** إن من مصادر الاحتجاج، الاحتجاج بالقرن الكريم فهو المصدر الأول للاحتجاج، ويقول السيوطي [(1)]:" أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جازَ الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً، أم أحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها، في مثل ذلك الحروف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتجّ بالجمع على وروده وما خالف القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو "ا ستحوذ"

وتناول الدكتور محمد خير الحلواني الحديث عن قضية الاحتجاج بالقرآن الكريم فقال[(2)]:"إن النحاة كانوا يتحرون البيئات الفصيحة التي يسمع فيها الكلام الفصيح، ثم إننا نلاحظ أن معظم مقرئي القرآن نحاة: كابن أبي اسحق الحضرمي، وأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمرو، والكسائي.

إنّ الظواهر القرآنية، وهي نزول القرآن على سبعة أحرف جعلت النحويين على اتساع من أمرهم في الاستشهاد بالقراءة التي كان يقرأ بها غيرهم، فسيبويه والخليل يحتجون بقراءة أهل البصرة، وقد يحتجون بقراءة أهل الأمصار كقراءة ابن مسعود، وكذلك الحال بالنسبة لنحاة الكوفة، فهم يحتجون بقراءة الكسائي وحمزة وقد يحتجون بقراءة أهل البصرة والشام ومكة".

([1])السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، 39

([2])الحلواني، أصول النحو العربي، ص34، 33

الاحتجاج بالحديث النبوي:

إنّ الاحتجاج بالحديث النبوي أمر اختلف فيه العلماء، فمنهم من قال: إن الحديث النبوي يحتجّ به ومنهم من قال إنّه لا يحتجّ به وذلك؛ لأن معظم الأحاديث التي تمت روايتها رويت بالمعنى لا باللفظ الذي لفظ بها الرسول – صلى الله عليه وسلم– وقد أورد السيوطي حديثا حول هذا الموضوع فقال[1]: " وأمّا عن كلامه – صلى الله عليه وسلم– فنستدل بما ثبت أنه قال على اللفظ المروي وذلك نادر جداً، وإنّما يوجد في الأحاديث القِصَارِ على قلّة أيضا، فإن غالب الأحاديث مروية بالمعنى وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدت إليه عباراتهم فزادوا أو نقّصوا، وقدموا وأخروا وبدّلوا لفظاً بلفظ، ومن ثمّ أنكروا على ابن مالك إثباته القواعد النحويّة بالألفاظ الواردة في الحديث ".

وقد جاء في الاقتراح نقلا عن أبي حيان في شرح التسهيل [2]:" ما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذا الطريق أي طريق الاستشهاد بالحديث النبوي فلم يفعل ذلك أئمة النحويين من البصريين والكوفيين، وإنما تركوا ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول – صلى الله عليه وسلم – وإنّما كان الترك لسببين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فنجد قصة واحدة قد جرت في زمن الرسول – صلى الله عليه وسلم– لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها نحو ما روي من قوله: " زوجتكما بما معك من القرآن " " ملكتكها بما معك" أو " خذها بما معك " ثانيهما: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك".

وقد ذهب أبو حيان وابن الضائع إلى أن ابن مالك استشهد على لغة " أكلوني البراغيث " بحديث الصحيحين:" يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار " حتى صار يسميها لغة :" يتعاقبون " . [3]

([1]) السيوطي، الاقتراح، ص89

([2]) انظر: السيوطي، الاقتراح، ص . 92

([3]) السيوطي، الاقتراح، ص 97

5.1 الاحتجاج بكلام العرب وأشعارهم:

وأمّا المصدر الثالث من الاحتجاج فهو كلام العرب وأشعارهم، حيث جاء في حديث السيوطي نقلاً عن كتاب "الألفاظ والحروف" لأبي نصر الفارابي[1]: "كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعاً وإبانة عمّا في النفس، والذين عنهم نُقلت اللغة، وبهم أقتدي، وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين القبائل العربية وهم: قيس، وتميم، وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هُذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم؛ فإنه لم يؤخذ لا من لخم، ولا من جذام؛ لمجاورتهم أهل مصر والقبط ولا من قضاعة، ولا من غسّان ولا من إياد؛ لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بالعبرانية ولا من نمر، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لمجاورتهم للنبط والفرس ولا من أزد عُمان لمخالطتهم للهند والفرس ولا من أهل اليمن أصلاً، لمخاطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم ولا من بني حنيفة، وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم".

وقال ابن فارس في (الصاحبي) [2]:"أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم: "أن قريشاً أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة وذلك أن الله جلّ ثناؤه اختارهم من جميع العرب واصطفاهم واختار منهم نبي الرحمة محمد – صلى الله عليه وسلم – فجعل قريشاً قُطَّانَ حرمه وجيران بيته الحرام وولاته. فكانت وفود العرب من حجاجها وغيرهم يفدون إلى مكة للحج، ويحتكمون إلى قريش في أمورهم وكانت قريش تعلمهم مناسكهم وتحكم بينهم وكانت قريش مع

([1])انظر السيوطي، الاقتراح، ص، 100-104

([2])ابن فارس، الصاحبي، 52-53، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت، 1964

فصاحتها وحسن لغتها ورقة ألسنتها إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم فاجتمع ما تخيروه من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طُبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب .ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عنعنة تميم ولا عجرفية قيس ولا كشكشة أسد ولا كسكسة ربيعة ولا الكسر الذي تسمعه من أسد وقيس في مثل قولهم : "شِعير وبِعير".

ويقول الدكتور محمد خير الحلواني: " إن أول شيء كان يهم النحوي في استقراء لغة الشعر توثيقها والتأكد من صحة نقلها وفصاحتها، وتتم عملية النقل من مصدرين هما[(1)]:" العرب الفصحاء، والرواة الثقات من الأعراب، واحياناً نرى النحوي يسلك كلا السبيلين ليكون توثيقة للغة الشاهد أكثر دقةً، أمّا المصدر الأول فقد كان يستوطن البادية، وربما يستوطن المدينة أو بوادي نجد والحجاز وتهامة فهذه كانت مواطن الشعر وديوانه الموثوق به، فقد كان العلماء والرواة يحكِّمون البُداة فيما اختلفوا فيه من شؤون الشعر".

ونرى ابن جني يتحدث عن الفصيح من اللغة فيقول[(2)]:"إذا انتقل العربي الفصيح من لغته إلى لغة أخرى أفصح يؤخذ بلغته التي انتقل إليها إلا إذا كانت فاسدة فإنه لا يؤخذ بها ويؤخذ بالأولى حتى كأنه لم يزامن أهلها " .

وقد ضرب ابن جني مثلاً على ذلك بإيراده قصة أبي عمرو عندما استضعف فصاحة أبي خيرة عندما سأله:" كيف تقول:" استأصل الله عِرْقَاتهم" ففتح أبو خيرة التاء في عرقاتهم فقال له أبو عمرو:" هيهات أبا خيرة لآن جلدك"[(3)]

6.1 قيمة الشاهد الشعري:

إنّ للشعر عامة منزلة قوية في نفوس العرب حيث إنهم كانوا يتفاخرون ببطولاتهم وأمجادهم، ويتغنون بمكارم أخلاقهم وطيب أنسابهم وأعراقهم ولهذا كانت تقام

([1])الحلواني، أصول النحو العربي، 38

([2])ابن جني، الخصائص، ج2، ص 12.

([3])ابن جني، الخصائص، ج2، ص 13

له أسواق في الجاهلية، وتعلق المعلقات القصائد الطوال على جدار الكعبة، الإسلامية في تلك البلاد، ولقد نهض علماء اللغة للحفاظ على لغتهم العربية من الضياع لما شاع اللّحنُ فرجعوا إلى بيئات نجد وما حولها من القبائل؛ لأخذ اللغة عن الأعراب، ولذلك نرى النحوي يطوف البوادي بحثاً عن بيت من الشعر يصدِّق رأيه ويقوي حجته. وسأورد بعض الأمثلة للدلالة على قيمة الشاهد النحوي، وأهميته في الاحتجاج ومن ذلك مثلاً: تنوين الترنم الذي يستشهد به علماء اللغة، ووردت في كتب النحو مثل كتاب "أوضح المسالك" لابن هشام وذلك في قضية علامات الاسم،فقال: [1] " وتنوين الترنم يلحق القوافي المطلقة التي في آخرها حرف مد" فقال جرير:

أَقِلّي اللّومَ عَاذِلَ والعِتَابَنْ وَقُولِي إنْ أَصَبْتُ فَقَدْ أَصَابَنْ [2]

وكذلك نرى سيبويه يستشهد في كتابه على كثير من القضايا النحوية ومن ذلك جواز صرف الاسم لثلاثي ساكن الوسط، كهند ودعد، فقال [3]:"واعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف، فإن سميته بثلاثة أحرف الأوسط منها ساكنا، فأنت بالخيار: إن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود" و استشهد بقول جرير:

لَمْ تَتَلَفعْ، بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُغْذَ دَعْدُ بالعُلَبِ [4]

فهذه الشواهد التي تحدثنا عنها هي تمثل رأي النحاة في قضية من قضايا النحو وبالتالي تمثل حجة لهم فيما ذهبوا إليه من الآراء.

([1])ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص17، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية بيروت، لبنان.طبعة 1996.

([2]) جرير، الديوان، ص 58، دار بيروت للطباعة والنشر، ط 1986، تحقيق كرم البستاني

([3]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص 241، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي ـ القاهرة تحقيق وشرح عبدالسلام هارون

([4]) جرير، الديوان، ص67، تحقيق كرم البستاني.

7.1 زمن الشواهد الشعرية المحتج بها:

إنِّ علماء اللغة قد قسّموا الشعراء إلى طبقات وذلك لمعرفة الشعراء الذين يحتج بشعرهم فهذا ابن قتيبة يجمع فحول الشعراء في كتابه " الشعر والشعراء" ممن يحتج بشعرهم في اللغة والنحو من جاهليين، وإسلاميين، ومحدثين، وفي ذلك يقول [1]: " هذا كتاب ألفته في الشعراء، وأخبرت فيه عن الشعراء، وأزمانهم وأقدارهم وأحوالهم في أشعارهم، وقبائلهم وأسماء آبائهم، وأخبرت فيه عن أقسام الشعر وطبقاته، وعن الوجوه التي نختار الشعر عليها، ويستحسن لها إلى غير ذلك مما قدمته في هذا الجزء الأول، وكان أكثر قصدي للمشهورين من الشعراء الذين يعرفهم كل أهل الأدب، والذين يقع الاحتجاج بشعرهم في الغريب، وفي النحو وفي كتاب الله عز وجل ـ، وحديث رسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ".

وقد قسم ابن رشيق الشعراء إلى أربع طبقات حيث يقول[2]:"طبقات الشعراء أربع: جاهلي قديم ومخضرم وهو الذي أدرك الجاهلية والإسلام، وإسلامي، ومحدث ".

ولا يفوتنا الحديث عن تقسيمة ابن سلام الجمحي للشعراء في كتابه "طبقات فحول الشعراء" حيث جعل الشعراء الجاهليين في عشر طبقات والإسلاميين في عشر أيضا وكان ابن سلام الجمحي قد شكك في رواية الشعر الجاهلي ونسبة الشعر إلى قائليه وفي ذلك يقول:" فاقتصرنا في هذا على فحول الشعراء الإسلاميين للاستغناء عن فحول شعراء الجاهلية،ورتبت هذا المؤلف على عشر طبقات كل طبقة تجمع أربعة من فحول شعراء الإسلام "[3]

ويرى البغدادي في الخزانة أنه يمكن الاستشهاد بشعر الطبقة الثالثة وهم الإسلاميون وإن كان بعض العلماء يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة[4].

([1])ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ج1، ص59، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر

([2])ابن رشيق، العمدة في صناعة الشعر ونقدة، ج1، ص113مطبعة السعادة مصر، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط2، 1955م

([3])ابن سلام الجمحي، طبقات الشعراء، ص34، منشورات دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان

([4])البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص6

وقد اتفق العلماء على أن الطبقتين الأولى والثانية يصح الاستشهاد بشعرهما،أما الثالثة فإنه لا يصح الاستشهاد بشعرائها.

8.1 الشاهد الشعري بين الكوفيين والبصريين:

إن الشاهد الشعري الذي أتى به نحاة البصرة يختلف عن الكوفي،وذلك أن البصريين تحرّوا في الشاهد الشعري السماعي الضبط لموافقته للقياس من جهة، ثم لوروده عن لغة تمثل لغة العرب عامة، بينما نجده عند نحاة الكوفة يمثل لغة لقبيلة ما، ثم إن الشاهد عند البصريين لغته فصيحة؛ لأنهم يأخذونه ممن يوثق بفصاحتهم من الأعراب، لكنّه عند الكوفيين ربما يكون لُغيةً شاذةّ؛ ولذلك نرى البصريين يفتخرون على الكوفيين بأنهم يأخذون اللغة من العرب الفصحاء، وأما الكوفيون فيأخذونها من العرب الذين اختلطوا بالأعاجم ويقولون لهم: " نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع وأنتم تأخذونها من أكلة الشواريز وباعة الكواميخ "[(1)].

ونجد أن الشاهد البصري يميل للقياس فهو يمثل قضيةً نحويةً قاس عليها نحاة البصرة واحتجوا بهذا الشاهد الذي يمثل دعما وحجة لكلامهم، بينما نرى الشاهد عند الكوفيين يميل إلى السماع أكثر من القياس.

وجاء في كتاب "أخبار النحويين البصريين" للسيرافي[(2)]:" اتفق النحويون على أن البصريين أصح قياساً؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ والكوفيين أوسع روايةً ".

ويقول إبراهيم السامرائي[(3)]: إنّ البصريين أخذوا بالقياس كما أخذوا بالسماع فهذا نلمحه في نقضهم لمسائل الكوفيين، فقد أبوا أن يستدلوا بشاهد لم يعرف قائله،

([1])السيوطي، الاقتراح، 428

([2])السيرافي، أخبار النحويين البصريين، 90، تحقيق الخفاجي، 1955

([3])السامرائي، إبراهيم، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص17، دار الفكر للنشر والتوزيع عمان، ط1، 1987م

وحملوا كثيراً من الشواهد التي خرجت على المسموع الشائع على أنها شاذة أو أنها ضرورة، وأن الكوفيين قد أخذوا كل ما سمعوا عن العرب فجعلوه أصلاً يقاس عليه.

وقد أخذ الكوفيون لغتهم عن القبائل التي أخذ عنها البصريون بالإضافة إلى سكان الأرياف كأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد وكذلك أعراب الحطمة وهم الذين لحّن البصريون لغتهم."

إذن نلاحظ أن الكوفيين اعتمدوا على السماع في حججهم حول القضايا التي تحدثوا عنها ولكنهم لم يهملوا القياس أيضاً وقد تحدث الدكتور محمد خير الحلواني حول هذه القضية في كتاب الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين فقال[1]:" والسمة التي تحدث عنها المعاصرون وجعلوها سمة المذهب الوحيدة ليست خفيّة في منهج نحاة الكوفة فقد تأثر الكسائي بمنهج مدرسة الفراء تلك لمدرسة التي تعتمد على الرواية المنقولة ولا تحاول أن تقف منها شاكة ولذلك ترى نحوه ينبع من دنيا السماع والاعتماد على أقوال العرب"

9.1 أنواع الشاهد الشعري:

إنّ للشاهد الشعري أنواعا تبين الأوجه التي جاء عليها، لذا نرى علماء اللغة يتحدثون حول هذا الشاهد في كونه مطابقاً للقياس حيث يؤتى به للاستدلال على صحة القاعدة النحوية، وعندما يكون الشاهد مدعما لكلام النحاة حول قضية مقاس عليها فإن الاحتجاج به يجعل القاعدة أقوى، وربما يكون الشاهد الشعري لا يعرف قائلة لكن النحاة استشهدوا به فيكون ضعيفاً في الاحتجاج؛ لأنه ربما أنشده شاعر مولّد أو ربما لا يكون فصيحاً، وأفضل الشواهد الشعرية ما كان مروياً بالآحاد أو التواتر وسأورد بعضاً من تقسيمات الشواهد الشعرية التي وردت في كتاب "الاقتراح" وأيضا ما تحدث به بعضُ علماء اللغة حول هذا الأمر:

([1])الحلواني، محمد خير، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، ص322دار القلم العربي، حلب.

1- الشاهد الشعري الذي لا يعرف قائله :يرى السيوطي أنه لا يحتج بشاهد لا يعرف قائله حيث قال: [1] " لا يحتج بشعر أو نثر لا يعرف قائله، وعلة ذلك خوفاً من أن يكون لمولد أو ممن لا يوثق بفصاحته ومن هذا يُعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم."

وقد ذكر الأنباري عن الشاهد الذي لم يعرف قائله حيث ضعّف حجة الكوفيين فيه وذلك لأنه لا يعرف قائله فهذا البيت يستشهدون به على إظهار "أن " بعد "كي" لقول الشاعر:

أردتُ لكيمَا أنْ تطيرَ بِقربَتي   فتتركهُ شناً ببيداءَ بَلْقَعُ[2]

وسيأتي الحديث لاحقاً عن هذا الشاهد وأوجه تضعيف الأنباري له وكذلك قول القائل: أعرفُ مِنها الجيدَ والعينانَا   ومنخريْنِ أشْبَهَا ظَبْيَانَا [3].

2- الشاهد الشعري الشاذ الذي خرج عن القياس: ومثل هذا الشاهد موجود حيث إن القياس الذي قاس عليه النحاة قياس خرج عن المألوف ومثل ذلك التعجب من الألوان، وقد أتى الكوفيون بشاهد نحوي يدلل على صحة ما ذهبوا إليه في قول الشاعر: يَاليتني مِثْلَكِ فِي البَيَاضِ   أبْيَضُ مِنْ أُختِ بَنِي أَبَاضِ[4]

وينسب هذا البيت لرؤبة. وقد تحدث عن هذا الشاهد ابن السراج في كتابه "الأصول في النحو" وعدّه من الشواهد الكوفية الخارجة عن القياس حيث يقول:" إنك تقول ما أشد حمرته! وما أحسن بياضه! وتقول زيد أشد بياضاً من فلان؛ لأن معناه المبالغة والقوة [5].

([1])السيوطي، الاقتراح، ص149

([2]) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، 473، ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف لمحمد محيي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، ولم ينسبه لقائل

([3])سيبويه، الكتاب، ج1، ص322، ولم ينسبه لقائل

([4])هذا البيت من الرجز من شواهد البغدادي في الخزانة(ج8، 230) ونسبه لرؤبة العجاج.

([5])ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص104، تحقيق عبد المحسن الفتلي

3- الشاهد الشعري متعدد الأوجه وقد ورد الحديث تحت باب " رواية الأبيات على أوجه مختلفة " حيث يقول السيوطي[1]: " كثيرا ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة وربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض وقد سئلت عن ذلك قديما فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشد مرة هكذا ومرة هكذا ثم رأيت ابن هشام الذي قال في شرح الشواهد روي قول:" فلا الأرض أبقل إبقالها"، بالتذكير والتأنيث"

4- الشاهد الشعري المنقول بالتواتر ويقول السيوطي في هذا الشاهد أنه:" يجب أن يبلغ عدد ناقليه عدداً لا يجوز على مثلهم الاتفاق على الكذب "[2]

5- الشاهد الشعري المنقول نقل آحاد حيث يشترط في ناقله أن يكون عدلاً سواءٌ كان رجلاً أو امرأةً حراً كان أو عبداً

6- الشاهد الشعري المرسل وهو الشاهد الذي يكون بين الراوي والمروي عنه زمن طويل بحيث ينقطع السند ومثل ذلك رواية ابن دريد عن أبي زيد.

([1]) السيوطي، الاقتراح، ص162، 163

([2]) انظر: السيوطي، الاقتراح، ص 183

الفصل الثاني:

" الأسماء، الأفعال، الحروف"

أحوال الكلمة: قسم النحاة الكلمة إلى أقسام ثلاثة، وهي: اسم، وفعل، وحرف، ولكل من هذه الأقسام خصائصه، وميزاته التي تميزه عن غيره، فالكلمة تطلق على معنى محدد أو مفهوم معين، لكن اللفظ قد لا يكون له معنى فنحن عندما نقول "زيد" فإن هذا اللفظ دال على معنى ويعطي مفهوماً معيناً محدداً وهو اسم لشخص، ولكننا عندما نقلب حروف الكلمة فنقول:" ديز" أصبحت هذه لفظة وليست كلمة فلا معنى لها. [(1)].

ولمّا كانت الكلمة لها معنى محدد فقد خرج الحرف من هذا النطاق؛ لأنه ليس له معنى بمفرده ولكن لمّا اقترن بالاسم أو الفعل أصبح له معنىً دال عليه، ويرى علماء اللغة المحدثون أنّ الكلمة لها أنظمة صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، فوصف تمام حسان الأنظمة الثلاثة وهي: النظام الصوتي والصرفي والنحوي بالمعنى الوظيفي التحليلي للكلمة، ولقد كانت هذه الأنظمة موجودة عند القدماء ولكن زِيْدَ عليها المعنى الدلالي[(2)]. ويتابع تمام حسان حديثه عن هذه المستويات فيقول:" ويضاف إلى المستويين (الوظيفي والمعجمي) للكلمة المستوى الدلالي وهو: مجموع هذين المستويين مضافا إليهما القرينة الاجتماعية، أو ما يسمى في اصطلاح البلاغيين "المقام".وقد قسّم الكلمة إلى كلمة مشتقة وصلبة، فالصلبة تكون في الضمائر والظروف، والأدوات وبعض الخوالف، والمشتقة يتفرع منها الكلمة الجامدة من الأسماء "رجل، فرس، كتاب" والأفعال الجامدة، والمتصرفة كالمصادر والأفعال والمشتقات." ولذا فإن المستوى النحوي للكلمة مستوى مهم، فهو يوضح علاقة الكلمة بما قبلها وبما بعدها من الكلمات وبالتالي تكسب الكلمة معنى جديد .

([1]) ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص32، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محيى الدين عبدالحميد، دار الطلائع للنشر، مصر، القاهرة، ط 2009

([2])تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص(71، 83) الناشر دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، طبعة عام 1994م.

1.2 مسائل الأسماء

1.1.2 "أي" الموصولة معربة أم مبنية؟

يرى الكوفيون أن "أيُّهم" إذا كان بمعنى الذي وحذف العائد من الصلة معرب، نحو قولهم " لأضربنَّ أيُّهم أفضلُ"،وقد احتجوا بكلام العرب حيث قال أبو عمر الجرمي: "خرجت من البصرة حتى صرت إلى مكة، لم أسمع أحد يقول: " اضرب أيُّهم أفضل" أي كلهم ينصبون ولم يروَ عن أحد من العرب أنه قالها بالضم.

ويرى البصريون أنَّه مبني على الضم ولكنّ الفريقين أجمعا على أن الضمير العائد إذا ذكر فإنه معرب نحو قولهم " لأضربنَّ أيَّهُمْ هو أفضل". وذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى أن "أيهم" مرفوع بالابتداء، وأفضل خبره، ويجعل " أيهم " استفهاما، ويحمله على الحكاية بعد قول مقدر والتقدير عنده: "لأضربنَّ الذي يقال له أيُّهُم أفضل"[1] وقال الشاعر:

وَلَقَدْ أَبِيتُ مِنْ الفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فَأَبِيْتُ لَا حَرِجٌ وَلَا مَحْرُومُ[2]

فموطن الاستشهاد قوله "لا حرج ولا محروم" أي كأنه قال: فأبيت لا يقال لي هذا حرج ولا محروم. وقال سيبويه : " وزعم الخليل فأبيت بمنزلة الذي يقال له لا حرج ولا محروم " [3]

وأما الأنباري فيرى أن "أي" مبنية وبذلك يوافق البصريين ويرد على ما ذهب إليه الكوفيون في كلامهم عما حكاه أبو عمر الجرمي أنّه ما سمع أحد يقول: "أيهم" بالضم، فإن لم يسمعها هو فقد سمعها غيره. والذي يدل على صحة هذه اللغة ماحكاه أبو عمرو الشيباني عن غسان . هو أحد من تؤخذ عنه اللغة من العرب أنه أنشد: إِذَا مَا أَتَيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ [4]

([1]) الأنباري، الانصاف، ج2، 583.

([2])سيبويه، الكتاب، (ج2، 84)ونسبه للأخطل التغلبي

([3]) الانباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 583

([4]) هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة ج6، 61، ولم ينسبه لقائل لكنه نسب الرواية لغسان.

فالشاهد قوله" على أيُّهم أفضل" حيث إن الرواية في كلمة "أيُّهم " بالضم على ماحكاه أبو عمرو الشيباني وهي لغة منقولة صحيحة لا وجه لإنكارها، فأي موصولة بمعنى الذي، وأفضل خبر لمبتدأ محذوف تقديره " فسلم على الذي هو أفضل".(1)

وورد في أوضح المسالك أن الشاهد فيه قولهم:" أيهم أفضل" حيث أتى بأي مبنية على الضم، وإنما بُنيت هنا لكونها مضافة، وقد حذف صدر صلتها وهو المبتدأ. وتروى أيضا برواية الجر "على أيِّهم". (2)

2.1.2 المنادى المفرد العلم مبني أم معرب؟"

يرى الكوفيون أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين. وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم، وموضعه النصب؛ لأنه مفعول. وحجة الكوفيين أنه لم يصحبه رافع أو ناصب أو خافض حيث أنه مفعول المعنى؛ فلم يخفضوه لئلا يشبّه بالمضاف ولم ينصبوه لئلا يشبه مالا ينصرف، فرفعوه بغير تنوين ليكون بينه وبين ماهو مرفوع برافع صحيح فرق. وأما البصريون فاحتجوا بأنه مبني؛ لأنه أشبه كاف الخطاب وكاف الخطاب مبنية؛ فكذلك ما أشبهها. ووجه الشبه بينهما؛ الخطاب، والتعريف، والإفراد، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيا كما أن الكاف مبنية. (3)

ومن البصريين من قال (4):"إنما وجب أن يكون مبنيا لأنه وقع موقع اسم الخطاب؛ لأن الأصل في "يا زيد " أن تقول " يا إياك " أو " يا أنت"؛ لأن المنادى لما كان مخاطبا كان ينبغي أن يستغني عن ذكر اسمه، ويؤتى باسم الخطاب فيقال: " يا إياك " أو " يا أنت " واستشهدوا بقول الشاعر:

يَامُرَّ يا ابْنَ وَاقِعٍ يا أنْتَا أنْتَ الذي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا (5)

---

(1)الانباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 587

(2) ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، 137، ونسب البيت لغسان بن وعلة.

(3) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص 265.

(4) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص 265.

(5)هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة (ج2، 139)ونسبه لسالم بن داره

فالشاهد في قوله:" يا مر يا ابن واقع " وفي قوله "يا أنتا " فإن النداء الثاني يدل على النداء الأول في معناه فيكون الاسم العلم المنادى واقعا موقع الضمير، وقد علم أن الضمير مبني فيكون الواقع موقعة مبنيا أيضاً[1]. وورد في أوضح المسالك أن الشاهد في قوله "يا أنتا" أنه نادى الضمير الذي يستعمل في مواطن الرفع، وقد جيء به على صيغة الرفع؛ لأنه لما تعذر بناؤه على الضم عدلوا إلى ما هو قريب من البناء على الضم وهو الإتيان به على الصيغة الموضوعة للرفع"[2] . وأيد الأنباري حجة البصريين في كون الاسم المنادى مبني على الضم، فقد أجاب بطرح تساؤلات رد فيها على كلام الكوفيين في قولهم" إنا رفعناه"، فرد بقوله [3]:" وكيف رفعتموه ولا رافع له؟ وهل لذلك قط نظير في العربية؟ وهل ذلك إلا تحكم محضٌ لا يستند إلى دليل؟" وقد أبطل الأنباري حجة الكوفيين في أنه مرفوع بلا تنوين ؛ وذلك لأن الاسم الذي يرفع بلا تنوين اسم لا ينصرف .

3.1.2 " بناء "غير" مطلقا"

يرى الكوفيون أنّ "غير" يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه "إلا" سواء أضيفت إلى اسم متمكن أو غير متمكن، وذلك نحو قولهم: "ما نفعني غير قيام زيد، وما نفعني غير أنْ قامَ زيدٌ "، وقد احتجوا بجواز بنائها على الفتح إذا أضيفت إلى اسم متمكن أو غير متمكن وذلك لأن "غير" هاهنا قامت مقام "إلا "وإلا" حرف استثناء والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تُبنى[4]. وأقاموا الدليل بالسماع في قول الشاعر:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذَاتِ أوْقَالِ[5]

([1]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 266

([2])ابن هشام، وأوضح المسالك، ج4، ص 13.

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص267.

([4]) الأنباري، الإنصاف، ج1، 233.

([5])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة (ج3، 406) ونسبه لأبي قيس بن الصلت.

فالشاهد قوله "غير أن نطقت "فإن الرواية فيه بفتح غير مع أنها فاعل للفعل" يمنع" فدل ذلك على أنه بناها على فتح وأضيفت إلى غير متمكن، وقد قال سيبويه حول هذا الشاهد[1]:" والحجة أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من الموثوق بهم من ينشد البيت هذا البيت رفعا للكناني " لم يمنع الشرب منها غَيْرُ أن نطقت" وزعموا أن ناسا من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، وقال الخليل:" هذا كنصب بعضهم يومئذ في كل موضع الرفع". ويرى البصريون أنه يجوز بناء "غير" إذا أُضيفت إلى اسم غير متمكن، ولا يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى اسم متمكن، وذلك لأن الإضافة إلى غير المتمكن تجوّز في المضاف البناء. [2] وقد أيد الأنباري رأي البصريين ورد على حجج الكوفيين بقوله [3]:" أما قولهم إنها في معنى إلا فينبغي أن تبنى فهذا فاسد؛ لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال " زيد مثل عمرو" فيبنى مثل على الفتح لقيامه مقام الكاف؛ لأن قولك زيد مثل عمرو في معنى زيد كعمرو ولما وقع الإجماع على خلاف ذلك دل على فساد ما ادعيتموه، وأمّا عن الشاهد الشعري فقد قال فيه "أننا لا نسلم أنه بني؛ لأنه قام مقام "إلا" وإنما بنى "غير" لأنه أضافه إلى غير متمكن، والاسم إذا أضيف إلى غير متمكن جاز بناؤه، وذلك لأن له نظائر من وكلام العرب حيث قال الشاعر:

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ عَلَى الصِّبَا وَقُلْتُ: أَلَمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ؟[4]

فالشاهد فيه قوله:" على حين عاتبت " فإنه يروى بفتح حين وبجره، أما فتحه . مع دخول حرف الجر عليه، فسبب بنائه على الفتح لكونه أضيف إلى جملة صدرها فعل ماض مبني، فاكتسب المضاف البناء من المضاف إليه، وأما جره فعلى الأصل. فمجموع الروايتين يدل على أن الظرف المبهم إذا أضيف إلى جملة صدرها ماضٍ

([1])سيبويه، الكتاب، ج2، ص229

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج1، 234.

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج1، 234.

([4])هذا البيت للنابغة الذبياني وهو في ديوانه ص(32) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، مصر

مبني جاز فيه الإعراب على أصله. والبناء لاكتسابه البناء مما أضيف إليه. [(1)]
وجاء في شرح ابن عقيل:" أن الأسماء المضافة إلى الجملة قسمان، أحدهما: ما يضاف إلى الجملة لزوما، والثاني: ما يضاف إليها جوازا، والذي يضاف إلى الجملة جواز يجوز فيه الإعراب والبناء سواء أضيف إلى جملة صُدّرت بماض أو مضارع أو جملة اسمية نحو" هذا يومَ جاءَ زيدٌ، ويوم يقوم عمرو، أو يومَ زيدُ قائمٌ " وهذا مذهب الكوفيين لكن المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماض البناء، وقد روي بالبناء والأعراب [(2)]. وقال ابن هشام[(3)] :"إنه يجوز في الزمان المحمول على "إذا " و "إذ" الإعراب على الأصل، والبناء حملا عليهما فإن كان ما وليه فعلا مبنيا، فالبناء أرجح للتناسب ".

ومن الملاحظ في هذه المسألة أن الكوفيين والبصريين اتفقوا بالنسبة لهذا الشاهد "حين عاتبت" فالكوفيون يرون أنها مبنية، ويرى البصريون أنها اكتسبت البناء من إضافتها للجملة الفعلية التي تصدرها الفعل الماضي، كما جاز أن تأتي بالجر على الأصل، أما بالنسبة لـ "غير" فإنهم اختلفوا في تعليل هذا البناء، فالكوفيون يعللونه بأنها قامت مقام "إلا" الاستثنائية، فوجب أن تبنى ؛ لأنها قامت مقامها، وأمّا والبصريون فيعللون بناءها لأنها أضيفت إلى مبني متمكن فاكتسبت البناء من المضاف إليه. وقد ساق الأنباري شاهدا شعريا ليدلل فيه على صحة ما ذهب إليه البصريون، مستندا بذلك إلى علة النظير بمعنى أن كلام البصريين له نظير في كلام العرب، وهو البناء على الفتح كما مر في تفسير الشاهد، وعليه فلا حجة للكوفيين فيما ذهبوا إليه.

([1]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 236.

([2])ابن عقيل، شرح ابن عقيل، (ج3، 59)، تحقيق محمد عبد الحميد، الطبعة العشرون، دار التراث القاهرة، 1980.

([3])ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، 119.

4.1.2 اسم لا المفرد النكرة، معربٌ أو مبني ؟

يرى الكوفيون أن الاسم المفرد النكرة المنفي "بلا" معرب منصوب بها نحو "لا رجلَ في الدارِ" واحتجوا بأنه منصوب بها؛ لأنه اكتفى بها من الفعل؛ لأن التقدير في قولك " لا رجل في الدار " لا أجد رجلا في الدار، فاكتفوا بلا من العامل، ولما اكتفوا بلا من العامل نصبوا النكرة به، وحذفوا التنوين بناء على الإضافة. ومنهم من تمسك بأن "لا" لا تكون بمعنى "غير"، بل هي بمعنى ليس فنصبوا بها ليخرجوها من معنى غير إلى معنى ليس ويقع الفرق بينهما. أما عن رأي البصريين فإنهم يعتبرون أن اسم "لا" مبني على الفتح واحتجوا بأنه مبني على الفتح؛ لأن الأصل في قولك " لا رجل في الدار؟" لا من رجل في الدار؛ لأنه جواب من قال "هل من رجل في الدار؟" فلما حذفت "من" من اللفظ وركبت مع لا تضمنت معنى الحرف فوجب أن تبنى، وإنما بينت على حركة؛ لأن لها حالة تمكن قبل البناء وبنيت على الفتح؛ لأنه أخف من الحركات.(1) وأيّد الأنباري رأي البصريين ورد على حجة الكوفيين في دعواهم أنه منصوب "بلا" فرد أنها مجرد دعوى تفتقر إلى دليل. وتحدث حول "لا " وعملها عمل ليس فقال:" على أن "لا" ينبغي أن يُنْصَبَ بها، وهلا رفعوا بها على القياس؛ فإنهم يرفعون بها إذا كانت بمعنى ليس". (2) في قول الشاعر:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ(3)

فالشاهد "لا براح" حيث أعمل فيه "لا" عمل ليس فرفع بها الاسم وحذف خبرها وتقدير الكلام "لا براح لي"، وقال سيبويه في كتابه :" أنه جعل "لا" بمنزلة "ليس"، فهي بمنزلة "لات" في هذا الموضع بالرفع".(4) وقال ابن هشام حول الشاهد :" إن إعمال لا عمل ليس قليل، إلا أن يكون المعمولان نكرتين، والغالب أن يكون خبرها محذوفا"(5).

---

(1) الأنباري، الإنصاف، ج1، 302.

(2) الأنباري، الإنصاف، ج1، 303.

(3)هذا البيت من شواهد سيبويه في كتابه (ج1، 58) ونسبه لسعد بن مالك القيسي

(4) سيبويه، الكتاب، ج1، 58 .

(5)ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، 256

نلاحظ في هذه المسألة أنه لاوجود لشاهد شعري لكل من الفريقين، غير أن الأنباري ساق شاهدا شعريا يدعم رأيه في ذهابه إلى ما ذهب إليه البصريون.

5.1.2 "علة بناء الآن"

يرى الكوفيون أن "الآن" مبني؛ لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ في قولهم " آن يئين " أي: حان. وبقي الفعل على فتحته. وذهب البصريون إلى أنه مبني؛ لأنه شابه اسم الإشارة فالبناء هنا لعلة المشابهة بين " الآن " وبين اسم الإشارة، فورودها يدل على الوقت الحاضر فقولك "الآن" كقولك :هذا الوقت، فشابه اسم الإشارة، واسم الإشارة مبني وكذلك ما يشابهه. [1] واحتج الكوفيون بأن الألف واللام فيه بمعنى الذي فتقول :"الآن كان كذا " أي: "الذي آن كان كذا" وقد تقام الألف واللام مقام الذي لكثرة الاستعمال طلبا للتخفيف. وقد احتجوا بالسماع من أشعار العرب في قول الفرزدق:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُوْمَتَهُ وَلَا البَلِيغِ وَلا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ [2]

فالشاهد قوله " الترضى" أي " الذي ترضى" حيث دخلت الموصولة على الفعل المضارع وهذا يدل على أن الموصولة لا تدل على أن ما دخلت عليه اسم، لأنها تدخل على الاسم نحو القائم والمضروب وعلى الفعل وغيره كما في الشاهد السابق. [3] وأورد الأشموني في شرحه أن "أل" وصلت بالمضارع فدل على اسميتها كما الحال في "الذي".[4] وقد أيّد الأنباري حجة البصريين ورد على الكوفيين في أن شاهدهم جاء للضرورة الشعرية، ولا يجوز أن يأتي في اختيار الكلام، فلا يكون فيه حجة . وأعتقد أن البصريين والكوفيين متفقون في بناء "الآن"، ولكنهم اختلفوا في عِلّةِ بنائها، فرأى البصريون أنها بُنِيَتْ؛ لمشابهتها اسم الإشارة، وأما الكوفيون فإنهم جعلوها

([1]) الأنباري، الانصاف، ج2، ص424.

([2]) هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة ج1، ص32، ونسبه للفرزدق .

([3]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 424

([4]) الأشموني، شرح الأشموني، (ج1، 169) تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط2، 1365هـ.

كالاسم الموصول "الذي" وقامت الألف واللام مقام "الذي" فحذفت تخفيفا، ولحقت بالفعل كما أوردوا شاهدهم" الترضى" أي : الذي ترضى . وعليه فلا حجة للكوفيين في شاهدهم على أنه يمكن اعتباره من الأداءات اللغوية التي ترد في الشعر لافي اختيار الكلام.

6.1.2 جواز نداء الاسم المحلى بأل

يرى الكوفيون أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو " يا الرجل و يا الغلام". وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز. [(1)] ولكنه يؤتي بأداة للتوسط لنداء المعرف بأل التعريف، وهي "أيها للمذكر، وأيتها للمؤنث". وقد احتج الكوفيون بالسماع من الشعر في قول الشاعر:

فَيَا الغُلامَانِ اللّذَانِ فَرّا   إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانِي شَرّا [(2)]

فالشاهد قوله " فيا الغلامان " حيث جمع بين حرف النداء وأل، وقد رد البصريون على الشاهد بأنه لا حجة لهم فيه وذلك لأن التقدير فيه " فيا أيها الغلامان" فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامة. وإنما يأتي في الشعر ويقر البصريون بأن الجمع بينهما لا يجوز إلا في حالتين: في نداء لفظ الجلالة- فتقول " يا الله " وكذلك فيما تحكيه من الجمل نحو أن تسمي رجلا " الرجل منطلق " فتقول " يا الرجل المنطلق " [(3)] وقد ورد بيت آخر من الشعر استشهدوا به في قول الشاعر:

فَدَيْتُكِ يَا الّتِي تَيّمْتِ قَلْبِي   وَأَنْتِ بَخِيْلَةٍ بِالودِّ عَنّي [(4)]

فالشاهد قوله " يا التي" حيث جمع بين حرف النداء وأل التعريف ورد البصريون بأنه لا يجوز ذلك؛ لأن الألف و اللام تفيد التعريف، "ويا" تفيد التعريف، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان فلا يجوز أن يجمع تعريف النداء وتعريف العلمية فالقياس أن يعرى

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج1، 274.

([2]) البيتان من الرجز المشطور وشرحهما البغدادي في الخزانة (ج2، 294) ولم ينسبهما لقائل

([3]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 274.

([4]) هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة (ج2، 293) ولم ينسبه لقائل

تعريف العلمية ويعرف بالنداء بعلامة لفظية. وهذا الشاهد أيضا فيه حذف للموصوف وأقام الصفة مقامه على أن هذا قليل لا يأتي إلا في ضرورة الشعر. [(1)] وورد الحديث في أوضح المسالك لابن هشام قوله :" إن نداء المعرف بأل بأداة النداء هو من باب الضرورة التي لا تجوز إلا في الشعر ولا ترد في النثر" [(2)].وجاء في الكتاب لسيبويه أن الشاهد فيه نداء ما فيه أل وهو "التي" تشبيها بقولهم "ياالله".[(3)].

وقد أيّد الأنباري حجة البصريين، وتحدث عن هذين الشاهدين في كتابه(أسرار العربية) [(4)]" إنه جاز الجمع بين "يا" والألف واللام في البيت "فديتك يا التي تيمت قلبي"؛ لأن الألف واللام في الاسم الموصول ليستا للتعريف، لأنه إنما يتعرف بصلته لا بالألف واللام فلما كانا فيه زائدتين لغير التعريف جاز أن يجمع بين "يا" وبينها. وأما بالنسبة للشاهد الثاني في قوله " فيا الغلامان " فالتقدير "فيا أيها الغلامان" فحذف الموصوف وأقام الصفة لضرورة الشعر وما جاء لضرورة الشعر لا يورد نقضاً".

7.1.2 "كم مركبة أو مفردة"

يرى الكوفيون أن "كم" مركبة. لكنّ البصريين يرون أنها مفردة موضوعة للعدد، وقد احتج الكوفيون بأن أصل "كم " "ما " وزادوا عيها الكاف فصارت كلمة واحدة فالأصل في "كم مالك ":كما مالك، إلا أنه لمّا كثرت في كلامهم وجرت على ألسنتهم حذفت الألف من آخرها وسكنت ميمها. [(5)]وقد احتج الكوفيون بالسماع من الشعر وذلك باستدلالهم بعلة النظير، فنظير "كم" "لم" فإن أصلها "لما" حيث زيدت اللام وحذفت الألف لكثرة الاستعمال، وسكنت الميم قال الشاعر:

([1]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 275

([2])ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، 32.

([3])سيبويه، الكتاب، ج2، 197.

([4]) الأنباري، أسرار العربية، ص129، ط 1، تحقيق محمد حسين شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418هـ، 1997

([5]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 243.

يَا أَبَا الأَسْوَدِ لِمْ أَسْلَمْتَنِي   لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكَرْ؟[1]

فالشاهد قوله:" لِمْ أسلمتني " حيث أن أصلها " لما" فزيدت اللام وحذفت الألف وسكنت الميم وحذف الألف كان لدخول حرف الجر عليها وهي اللام وزيادة الألف وورد في خزانة الأدب[2]:" قول الفراء عن "كم مالك" أنها ما وصلت من أولها بالكاف، ثم أنه لما كثر الكلام بكم حذفت الألف من آخرها، وسكنت ميمها، كما قالوا: "لمْ قلت ذاك؟" ومعناه " لمَ قلت ذاك؟"

وقد رد البصريون فكان موقفهم من هذه المسألة أنهم نظروا إليها من حيث الأصل والفرع فالأصل هو الإفراد، والتركيب فرع، ومن تمسك بالأصل فلا يقيم الدليل، ومن عدل عن الأصل احتاج لإقامته. [3]وأيّد الأنباري رأي البصريين ورد على الشاهد الشعري في قوله:" لِمْ أسلمتني" واعتبر أنه لا يجوز أن تُسكّن الميم في اختيار الكلام فالأصل أن تكون بالفتح إلا أنه يجوز في الضرورة الشعرية.

وأرى أن البصريين محقون في هذه المسألة؛ لأنهم قد اعتمدوا القياس في كون أفراد "كم " هو الأصل وأما تركيبها فهو الفرع، وأمّا عن الكوفيين فقد تمسكوا بعلة النظير، فنظير "كم" هو "لم"، وقد ساقوا شاهدا شعريا يدعّم حجتهم ويقوي برهانهم، فيمكن اعتباره من الأداءات اللغوية.

8.1.2 تعريف العدد المركب وتمييزه

يرى الكوفيون أنّه يجوز تعريف العدد المركب وتمييزه نحو " قبضت الخمسة العشر درهماً، أو الخمسةَ العشرَ الدرهمَ" حيث أعتمد الكوفيون على النقل من كلام العرب والقياس عندهم ضعيف. وأما البصريون فيرون أنه لا يصح إدخال الألف واللام في العشر، ولا في الدرهم وأجمعوا أنه يجوز إدخالها في "الخمسة" أي الجزء الأول من العدد فنقول:" الخمسة عشر درهما " واحتجاجهم في ذلك أن الاسمين لمّا رُكِّبَ أحدهما

([1])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة (ج6، 100) ولم ينسبه لقائل

([2]) البغدادي، الخزانة، ج7، 108.

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 245

مع الأخر تنزلا بمنزلة اسم واحد فينبغي أن لا يجمع فيه بين علامتي تعريف وأن يلحق الاسم الأول منهما؛ لأن الثاني يكون بعض حروفه. [1] واحتج البصريون بالسماع من أشعار العرب على تعريف الاسم المركب حيث قال ابن الأحمر:

تَفَقْأَ فَوْقَهُ القَلَعُ السَّوَارِي وَجُنَّ الخَازِبَازِ بِهِ جُنُونَا[2]

فالشاهد قوله " وجن الخازباز" حيث أدخل عليه الألف واللام وتركه على بنائه كما تقول "الخمسة عشر " فتدخل الألف واللام وهو على حاله من البناء، فالإدخال هنا كان على الاسم الأول، وليس على الاسم الثاني فلم يقل:" الخازالباز"[3].وورد الحديث عن هذا الشاهد في الكتاب فقال سيبويه: "ومن العرب من يقول الخازِبازِ والخازَبازَ، وخازبازٍ فيجعلها كحضرموت"[4]. والشاهد فيه بناء الخازباز مع كونه مقرونا باللام" ومعناه: صوت الذباب، ومعنى البيت أن السحاب (القلع لسواري) أتت على المكان فأروته .وأما عن رأي الأنباري فإنه يؤيد رأي البصريين ويرد على الكوفيين في أن ما نُقِلَ عن العرب شاذٌ لا يقاس عليه لقلته كما ورد عن العرب في كثير من الكلمات نحو " اليجدع، واليتقصع " فلا يجوز دخول ال التعريف على الفعل لقلته وشذوذه فكذلك هاهنا. ومن الملاحظ في هذه المسألة أن البصريين قد عرّفوا الجزء الأول من العدد المركب "الخمسة"، وبقي الاسم مبنيا على فتح الجزأين وحملوا تعريفه وبناءه على تعريف وبناء كلمة "الخازباز" التي وردت في الشاهد، ثم إننا لا نجد شاهدا يدعم حجة الكوفيين، وعليه فإنني أرجح رأي البصريين.

9.1.2 جواز الوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلى بأل الساكن ما قبل آخره؟

يرى الكوفيون أنّه يجوز أن يقال في الوقف: " رأيتُ البَكَرْ" بفتح الكاف في حال النصب، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز. وأجمع كلا الفريقين على أنّه يجوز أن

---

(1) الأنباري، الانصاف، ج1، 255

(2)هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة، ج6، 442، ونسبه لابن الأحمر

(3) الأنباري، الانصاف، ج1، هامش الإنصاف، ج1، 256

(4) الكتاب، سيبويه، ج3، ص301

يقال في حالة الرفع والجر بالضم والكسر؛ فيقال في حالة الرفع " هذا البكُرْ" بالضم، وفي الجر" مررت بالبَكِرْ" بالكسر. وذكر الكوفيون بأن هذا الأمر قد حصل ليزول التقاء الساكنين في حال الوقف، فالضمة في المرفوع والكسرة في المخفوض هي حركة المنصوب في الوصل. [1] واحتجوا بالسماع من ذلك قول الشاعر:

*أنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إذا جَدَّ النَّقُرْ *[2]

فالشاهد قوله " النقر" حيث أن أصله ساكن القاف متحرك الراء وهي الضمة؛ لأنه فاعل، ولكن الشاعر لما أراد الوقف نقل الضمة إلى الساكن الذي قبله. [3] وقال سيبويه بشأن هذا الشاهد:" وقال بعض العرب هذا بَكُرْ، ومن بَكِرْ، ولم يقولوا رأيتُ البَكَرْ؛ لأنه في موضع التنوين، وقد يُلحقُ ما يبيِّن حركته، والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك في حركته. [4] وذكر ابن هشام في المسالك:"أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله" وذكر الشاهد. [5]واستشهدوا ببيت آخر في قول الشاعر:

عَلَّمَنَا إِخْوَانُنَا بَنُو عِجِلْ شُرْبَ النَّبِيذِ وَاصْطِفَافًا بِالرِّجِلْ [6]

فالشاهد قوله: "بالرجل" حيث أن أصل الكلمة سكون الجيم، وكسر اللام ولكن وُقِفَ عليها فَسُكِّنَ الحرف الأخير، ونُقلت حركته إلى الحرف الساكن الذي قبله فتحرك بالكسر، أي: بحركة الحرف الأخير. وبهذا الشاهد بالكسر والشاهد الذي قبله بالرفع يحتج الكوفيون على جواز إتيانه بالنصب حيث أنه ثبت المجيء بالرفع وبالجر وكذلك أيضا بالنصب الحرف الذي قبل الأخير كان ساكنا قبل الوقف، فجاز أن يتحرك

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 602.

([2])هذا البيت من شواهد سيبويه في الكتاب (ج4، 173) ونسبه لبعض السعدديين، وهو فدكي ابن أعبد بن منقر.

([3]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 602.

([4]) سيبويه، الكتاب ج4، 173

([5]) ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، 310.

([6])هذ البيت من الرجز وهو من شواهد معجم الشواهد النحوية، د.حنا حداد ص(228) دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، السعودية، ط1، ونسبه للعجاج .

بالنصب للتخلص من التقاء الساكنين. [1] وقد أورد أبو زيد في نوادره أن الشاهد فيه "بالرجل" هو من باب الأتباع حيث اتبع الكسرة كسرة أخرى[2].

وأمّا عن احتجاج البصريين في هذه المسألة. فإنهم لم يجيزوا المسألة؛ وذلك لأن أول أحوال الكلمة التنكير، يجب في حال النصب أن يقال "بكراً" فلا يجوز أن تُحرك العين، إذ لا يلتقي فيه ساكنان كما لا يلتقي في حال الرفع والجر نحو "هذا بكر، ومررت ببكر" فلما امتنع في حال النصب تحريك العين في حال التنكير دون حال الجر والرفع تبعه حال التعريف؛ لأن اللام لا تلزم الكلمة في جميع أحوالها؛ فلذلك روعي الحكم الواجب في حال التنكير. وأيّد الأنباري ما ذهب إليه الكوفيون، ووصف ما ذهب إليه البصريون: [3]" بأنه فاسد؛ لأن حمل الاسم في حالة التعريف بلام التعريف على حالة التنكير لا يستقيم؛ لأنه في حال التنكير في النصب يجب تحريك الراء فيه، فلا يجوز تحريك العين لعدم التقاء الساكنين، بخلاف ما إذا كانت فيه لام التعريف؛ فإنه يجب تحريك الراء فيه، بل تكون ساكنة فيه كما هي ساكنة في حال الرفع والجر بالكسر؛ فكذلك يجب ان تحرك في حال النصب بالفتح".

10.1.2 جواز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم

يرى الكوفيون أنّه يجوز أن يجمع العلم المؤنث لفظا المنتهي بالتاء جمع مذكر سالم، في مثل كلمة طلحة يكون جمعها "طَلْحُون"، وأمّا أبو الحسن كيسان فقد أجاز هذا الجمع ولكن بفتح اللام "الطَّلَحُون"، وأمّا البصريون فلم يجيزوا هذا الجمع. وقد احتج الكوفيون بقولهم:" إنّه كان في التقدير "طلح" بحذف الهاء فلما سقطت الهاء جاز جمعه بالواو والنون، ثم إن العرب تجمع على تقدير حرف محذوف"[4] . وعللوا كلامهم كلامهم هذا بالسماع من ذلك قول الشاعر:

([1]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 604.

([2])أبو زيد الأنصاري، النوادر، ص(205)

([3]) الأنباري، الإنصاف، ، ج2، 605.

([4]) الأنباري، الانصاف، ج1، 34.

وَعُقْبَةُ الأعْقَابِ فِي الشَّهرِ الأَصَمْ[1]

فالشاهد قوله: " الأعقاب " حيث أنّه جمعه جمع تكسير بلا اعتبار الهاء أي أنه أسقطها من المفرد فأصبحت "عقب" فجمعها على " أعقاب" كما تجمع قفل على أقفال. [2]

وأمّا عن احتجاج البصريين في امتناع جواز هذ الجمع؛ لأن في المفرد علامة تأنيث وفي الجمع علامة تذكير وهي الواو والنون فلو جاز ذلك لأدى إلى أن يجتمع في الاسم الواحد علامتان متضادتان وذلك لا يجوز، ولذلك وصف العرب المذكر بالمؤنث فقالوا: "رَجُلٌ رَبْعَةٌ" وجمعها "رَبْعات" ولم يجمعوها على " رَبْعُون". ودللوا على صحة كلامهم هذا بالنقل من أشعار العرب،من ذلك قول الشاعر:

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمَاً دَفَنُوهَا   بِسِجِسْتَان طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ[3]

فالشاهد قوله " الطّلحات" حيث أنه جمع لطلحة فجمعه جمع مؤنث سالم وهذا يدلل على صحة ما ذهب إليه البصريون ومثل هذا الجمع جمع "هُبَيْرَةَ . هُبَيْرَات". والشاهد هنا في موقع الجر على أنه مضاف إليه. [4] وأيّد الأنباري رأي البصريين، فالجمع وقع على كل حروف الكلمة ولا يجوز حذف حرف منها، ثم وصف شاهدهم بأنه شاذ لقلته ولا علاقه له بالخلاف؛ لأن جمع التصحيح ليس على قياس جمع التكسير ليحمل عليه.

11.1.2 العطف على اسم "إنّ" بالرفع قبل مجي الخبر

يرى الكوفيون أنّه يجوز العطف على موضع "إن " قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك، فقد قال الكسائي: "إنّه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل إن أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: " إن زيدا وعمرو قائمان " وإنك وبكرٌ منطلقان""

([1])هذا البيت من الرجز وهومن شواهد البغدادي في الخزانة ج8، 10، ولم ينسبه لقائل.

([2]) الأنباري، الانصاف، ج1، 34.

([3])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة ج4، 414. ونسبة لابن قيس الرقيات.

([4]) الأنباري، الانصاف، ، ج1، 35.

وذهب الفراء إلى أنّه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن. وقد احتج الكوفيون بالأدلة النقلية والعقلية التي تتجلى بالآيات القرآنية وكلام العرب الذي جاء فيه قولهم:"إنك وزيدٌ ذاهبان" وأما القياس فقد حملوا الشيء على ضده فقد تم الاجماع على العطف بعد تمام الخبر فكذلك قبل تمام الخبر.

وأمّا البصريون فيرون أنّه لا يجوز العطف قبل تمام الخبر، وقد احتجوا على أنه لا يجوز فلو قلت: " إنك وزيدٌ قائمان" وجب أن يكون زيد مرفوعا بالابتداء، ووجب أن يكون عاملا في خبر "زيد" وتكون "إن " عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعتا في لفظ واحد؛ فلو جاز فيه العطف قبل تمام الخبر " لأدى ذلك أن يعمل في الاسم عاملان وذلك محال. (1)

وأيّد الأنباري حجة البصريين فنراه قد رد على الدليل النقلي للكوفيين وهو الآية القرآنية التي عُطِفَتْ فيها كلمة "الصابئون" على اسم إن وهو "الذين آمنوا" قبل تمام الخبر. ونص الآية هو: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله فلا خوف عليهم وهم يحزنون)"المائدة69" حيث ذكر الأنباري أن الآية فيها تقديم وتأخير فالتقدير فيها " إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون والنصارى والصابئون كذلك "واحتج الأنباري بالشاهد الشعري على مثل هذا التقديم والتأخير حيث قال الفرزدق:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مَنَ المَالِ إلّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ(2)

فالشاهد في البيت قوله " أو مجلف " فقد خرجه العلماء تخريجاتٍ منها: أن مجلف مبتدأ لخبر محذوف تقديره " أو مجلف كذلك" وتخريج ثان للشاهد: وهو أن مجلف فاعل لفعل محذوف تقديره "بقي مجلف". وتخريج ثالث: وهو أن مجلف معطوف على قوله عض زمان وهو مصدر ميمي بمعنى التجليف وليس اسم مفعول

---

(1) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص151.

(2)هذا البيت للفرزدق، وهو في ديوانه، ص(386)، ضبط وشرح علي فاعور، ووردت قافيته" أو مجرف" وكان عبدالله بن إسحاق قد عاب على الفرزدق رفع " مجلف" فقال " علام ترفعها ؟" فرد الفرزدق: على ما يسوءك وينوءك ! علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا.

والتقدير "وعض زمان وتجليفه لم يدع من المال مسحتا وهذا التوجيه لأبي علي الفارسي. وتخريج رابع :أن "مسحتا" اسم مفعول منصوب على أنه مفعولا به لقوله "لم يدع" وفيه ضمير مستتر نائب فاعل، وقوله "أو مجلف" معطوف على الضمير المستتر في مسحت وهذا توجيه الكسائي للشاهد. (1)

وردّ الأنباري أيضا بشاهد شعري آخر عندما قدر أن الآية القرآنية فيها خبر مظهر وخبر مضمر فالخبر المظهر قوله " من آمن بالله واليوم الآخر "للمبتدأ للصابئين والنصارى والمضمر لقوله " إن الذين آمنوا والذين هادوا" وقال الشاعر:

وَإِلّا فَاعْلَمُوا أَنّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ، مَا بَقِيْنَا فِي شِقَاقِ(2)

فالشاهد قوله :"أنا وأنتم بغاة" حيث إنّ "بغاة" خبر للثاني "أنتم" وأُضمر للأول خبراً، ويكون التقدير: وإلا فاعلموا أنّا بغاةٌ وأنتم بغاةٌ، ويمكن أن تجعله خبرا للأول وتضمر للثاني خبرا. (3) وقال سيبويه كأن الشاعر قال(4):" أنا بغاة ما بقينا وأنتم" وقال" إن الكلام مؤلف من جملتين: إن واسمها وخبرها، والاسم المرفوع المتوسط بين إن وخبرها هو مبتدأ وخبره محذوف، والجملة معطوفة على إن واسمها وخبرها. وأصله الاسم المرفوع بعد خبر إن، والتقدير: وإلا فاعلموا أنا بغاة، وأنتم كذلك". نلاحظ في هذه المسألة أنه لاوجود لشاهد شعري يدعم رأي الكوفيين، غير أن الأنباري ساق بعض الشواهد الشعرية التي تدعم رأيه في دعم حجة البصريين، وهذه الشواهد التي أوردها هي في معرض رده على الآية القرآنية التي احتج بها الكوفيون على العطف على اسم إن قبل تمام الخبر، فقد وضّح الأنباري أن الآية فيها تقديم وتأخير فكلمة " الصابئون تأتي مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير" والصابئون كذلك"، كما قدرت كلمة "مجلف" في الشاهد الشعري، على أنها مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير "أو مجلف كذلك"، وعلى ذلك فأنني أرجح رأي البصريين في هذه المسألة.

---

(1) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 152

(2)هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة (ج10، 293)ونسبه لبشر بن حازم.

(3) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 154.

(4) سيبويه، الكتاب، ج2، ص 156

12.1.2 الاسمان "كلا، وكلتا" مثنيان لفظا و معنى، أو معنى فقط ؟

يرى الكوفيون أن التثنية في "كلا، كلتا" لفظية ومعنوية، حيث أن أصل "كلا" "كُلّ" فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في "كلتا" للتأنيث. وأمّا البصريون فيرون أنّ فيها إفرادا لفظيا وتثنية معنوية، والألف فيها كالألف في "عصًا، ورحًا".[1] وقد احتج الكوفيون بالأدلة النقلية والقياسية، أما الأدلة النقلية من ذلك قول الشاعر:

فِي كِلْتَ رِجْليهَا سُلَامَى وَاحِدَهْ كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَةْ[2]

فالشاهد في قوله "كلت" حيث أنها مفردة وبذلك فإن كلتا تدل على التثنية وزيدت التاء للتأنيث والألف للتثنية كالألف في "الزيدان" و"العمران" وورد في قوله "على أن "كلت" أصلها "كلتا" وحذفت الألف للضرورة وفُتِحت التاء لتدل عليها. وقد قالها الشاعر في وصف أرجل النعامة. [3]

وأما القياس فقالوا: [4] "إن الألف للتثنية في "كلا وكلتا" تنقلب إلى ياء في النصب والجر فتقول "رأيت الرجلين كليهما، ومررت بالمرأتين كلتيهما "فألفهما ليست كألف "عصا ورحى" فهي لم تنقلب في التثنية والجر، حيث نقول:" رأيت عصاهما ورحاهما، ومررت بعصاهما ورحاهما. واحتج البصريون على أن فيها إفرادا لفظيا وتثنية معنوية، وذلك أن الضمير تارة يرد إليهما ماضيا مفردا حملا على اللفظ، وتارة يرد إليهما حملا على المعنى فقال الشاعر:

كَلا أَخَوَيْنَا ذُو رِجَالٍ، كَأَنَّهُمْ أُسُودُ الشَرى مِنْ كُلِّ أَغْلَبَ ضَيْغَمِ[5]

فالشاهد قوله: "كلا أخوينا ذو رجال" حيث قال "ذو " بالإفراد حملا على اللفظ، ولو كان مثني لفظا ومعنى لقال "ذوا" حيث أن "ذو" تعرب خبرا للمبتدأ "كلا" والمبتدأ والخبر

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 359.

([2])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة (ج1، 129)ولم ينسبه لأحد

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 359.

([4]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 361.

([5])هذا البيت ورد في معجم الشواهد، د.حنا حداد، ص(164) وأورده بلا نسب عن كتاب أسرار العربية ص(286)، الإنصاف الأنباري ج1، 236.

يجب أن يتطابقا في الإفراد والتثنية والجمع، ولذا وردت "ذو" مفردة فدلت على أن "كلا" مفردة لفظا، وقد اتفق الفريقان على أنها مثناة معنى. (1) وكذلك قال جرير:

كِلَا يَوْمِي أُمَامَةَ يَوْمُ صَدٍّ وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلّا لمَامَا(2)

فالاستشهاد بالبيت قوله: "كلا يومي أمامة يوم" حيث أخبر بيوم وهو مفرد عن "كلا" وذلك يدل على أن كلا مفرد. (3)

واستدل البصريون على أن في "كلا، وكلتا " أفراداً لفظيًا أنهما يضافان إلى التثنية، فتقول:" جاءني كلا أخويك، ورأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك " فلو كانت التثنية لفظية لما جاز إضافتهما إلى التثنية ؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه.

ونرى الأنباري في هذه المسألة يوافق رأيه رأي البصريين ويقف رادا على كلام الكوفيين أنّه لا حُجة لهم في شاهدهم" في كلت رجليها سلامى واحده"؛ لأن الأصل أن يقول: "كلتا" بالألف، إلا أنه حذفها اجتزاء بالفتحة عن الألف لضرورة الشعر.

13.1.2 الاختلاف في إعراب الأسماء الستة

إن مذهب الكوفيين في إعراب الأسماء الستة المعتلة وهي " أبوك، وأخوك، وهنوك، وحموك، وفوك، وذو مال" أنّها معربة من مكانين (بالحروف والحركات). وأما موقف البصريين منها فهي معربة من مكان واحد وهو الحروف، فالواو والألف والياء حروف الإعراب. وأمّا الأخفش فكان له قولان في المسألة فأما الرأي الأول ماحكاه البصريون بشأنها، وأما الآخر فاعتبر أنّها ليست حروف إعراب، ولكنها دلائل إعراب. كالواو والألف والياء في التثنية والجمع. (4)

ولا نجد شواهد شعرية على ما ذهبوا إليه، غير أن هنالك لغة يسمونها لغة القصر، ولغة النقص، وقد ورد الشاهد في الإنصاف بلغة القصر في قول الشاعر:

([1]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج2، 359.

([2])هذا لجرير بن عطية وهو في ديوانه ص (442)، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت، لبنان، طبعة عام 1986

([3]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 359.

([4]) الأنباري، الإنصاف، ج1، 17.

إنَّ أَبَـاهَا وَأَبَا أَبَـاهَا   قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا[1]

فالشاهد هنا "أباها" فإنّ الشاعر قد جاء بها في المرة الأولى والثانية على لغة التمام أي أنها منصوبة بالألف في المرة الأولى؛ لأنها اسم إن وفي والثانية؛ لأنها اسم معطوف، ولكنه في المرة الثالثة أتى بها في موضع الجر، وكان من حقها أن تجر بالياء، ولكنه أتى بها مجرورة بكسرة مقدرة على الألف كما يعربون الاسم المقصور. [2]

وأما أبو عثمان المازني فمذهبه فيها أن الباء حرف الإعراب، والألف والواو والياء إنما هي حركات إعرابية على الباء أشبعت فظهرت الواو نتيجة لإشباع الضمة، والألف ظهرت نتيجة لإشباع الفتحة، والياء نتيجة لإشباع الكسرة، كما في قول الشاعر في حالة إشباع الضمة واوا :

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمّ جِئْتَ مُعْتَذِرَاً   مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ [3]

فالشاهد قوله" لم تهجو"، حيث أن من حق العربية عليه أن يقول: "لم تهج" بحذف الواو، ويرى الأنباري أن الواو قد حذفت، ولكنها نتجت من إشباع حركة الضمة على الجيم في "تهج" . [4] واستشهد بإشباع الفتحة ألفا، في قول عنترة:

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوْبٍ جَسْرَةٍ   زَيّافَةٍ مِثْلِ الفَنِيْقِ المُكْدَمِ [5]

فالشاهد قوله :" ينباع" فأراد "ينبع" ولكنه أشبع الفتحة التي على الباء فأصبحت ألفا؛ وذلك ليستقيم وزن البيت. [6] واستشهد بإشباع الكسرة ياء في قول الفرزدق:

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ   نَفْيَ الدَّرَاهِيْمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيْفِ [7]

([1])هذا البيت شرحه البغدادي في الخزانة (ج3، 66) ونسبه لأبي النجم.

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج1، 18

([3])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة(ج8، 359) ولم ينسبه لقائل.

([4]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 22

([5])هذا البيت لعنترة العبسي كما ورد في ديوانه ص(15)، شرح معانيه ومفرداته حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 2004.

([6]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج1، 24

([7])هذا البيت للفرزدق وهومن شواهد البغدادي في الخزانة(ج4، 424)، ولم أعثر عليه في ديوانه

فالشاهد قوله "الدراهيم" و"الصياريف" حيث أن الشاعر قد أشبع كسرة الهاء فنشأت الياء، وهذا تام الدلالة في "الصياريف"، أما الدراهيم فيمكن أن تكون جمع "دِرْهام".[(1)] وجاء في أوضح المسالك" أن الياء" في كل من الكلمتين زائدة للإشباع" [(2)] وقد اعتبر سيبويه "الدراهيم، والصياريف" أنها من باب ما جمع على غير واحده في الكلام، كمساجيد ومنابير. [(3)]

وسأذكر احتجاج كل من الكوفيين والبصريين في هذه المسألة، فاحتج الكوفيون بأنه قد تم الإجماع على أن الحركات الإعرابية (الفتحة والضمة والكسرة) تكون إعرابا للأسماء الستة في حالة الإفراد فتقول " هذا أبٌ لك، ورأيت أباً لك، ومررت بأبٍ لك" والأصل الإعراب على الحرف ولكنهم استثقلوا على الواو في "أبوٌ" فجعلوه على الباء وأسقطوا الواو فكانت الضمة علامة الرفع والفتحة علامة النصب والكسرة علامة الجر.[(4)]

واحتج البصريون أنها معربة من مكان واحد؛ لأن الإعراب إنما يدخل الكلام في الأصل لمعنى وهو الفصل وإزالة اللبس، والفرق في المعاني المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية إلى المفعولية، وهذ المعنى يحصل بإعراب واحد؛ لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر. واستدلوا على كلامهم بعدم الجمع بين التاءين في "مسلمات، وصالحات؛ لأن إحدى التاءين تدل على التاء الآخرى وتقوم مقامها.

وقد أيّد الأنباري رأي البصريين، حيث أنّه اعتمد كلامهم في أنّ الأسماء الخمسة معربة من جهة واحدة. [(5)] فقال:" أنّه لو افترضنا أنّ فيها إعرابين سيؤدي ذلك إلى التناقض؛ لأن كل واحد من الإعرابين يدل على نقيض ما يدل عليه الآخر، فلو قدرنا الرفع والنصب في اسم واحد لدل الرفع على الفاعلية والنصب على المفعولية، وكل واحد منها نقيض الآخر فبان الفرق بينهما. ورد الأنباري على من احتج بأن

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج1، 25

([2])ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، 336

([3]) سيبويه، الكتاب، ج1، 28.

([4]) الأنباري، الإنصاف، ج1، 19، 20

([5]) الأنباري، الإنصاف، ج1، 27

الحركات الإعرابية تختلف على الباء- وهو قول المازني -، وأنها أُشبعت فنتج عنها "الواو، والألف، والياء" حيث رد بأن ذلك قد يجوز في الشعر لإقامة الوزن، ولكنه لا يجوز في اختيار الكلام".

وأعتقد أن البصريين أصوب رأياً في كون الأسماء الخمسة تعرب من مكان واحد بالحروف نيابة عن الحركات، فهم قد لاحظوا لغة العرب، وتبصروا فيها فظهرت لهم الأسماء الستة التي تعرب بالواو رفعا والألف نصبا والياء جرا، وقد وضعوا لها شروطا وأحكاما، غير أنه لم يرد شاهدا شعريا على ما ذكره الفريقان بشأن إعراب الأسماء الستة والمميز في قول العرب وأشعارهم بالنسبة لهذ الموضوع ورود الشاهد على لغة القصر، وشاهد آخر وهو ليس من شواهد الإنصاف ويمثل لغة النقص. في قول الشاعر: بأبِه اقتدى عَدِيّ في الكَرَمِ ومَنْ يشَابَه أبَه فَما ظَلَمْ

14.1.2 " سوى اسم أم ظرف"

يرى الكوفيون في أن "سوى" تكون اسما وتكون ظرفا. أما البصريون فإنهم يرون أنها لا تكون إلا ظرفا. (1) واحتج الكوفيون أنّها اسمٌ بمنزلة "غير" ولا تلزم الظرفية؛ لأن حرف الجر يدخل عليها واستدلوا بالسماع من أشعار العرب حيث قال الشاعر:

ولا ينْطِقُ المَكْرُوهَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَائِنَا(2)

فالاستشهاد بقوله " من سوائنا" حيث جاءت سوائنا مجرورة بحرف الجر من وهذا يبين أن سوى خرجت من الظرفية فكانت اسما مجرورا. وفي رأي البصريين فإن سوى لا تخرج عن الظرفية إلا للضرورة الشعرية. (3) وقال سيبويه:" وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء " وذكر أن الشاهد فيه وضع سواء موضع

---

(1) الأنباري، الإنصاف، ج1، 239.

(2)هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة ج3، 483، ونسبه لمرّار بن سلامة العجلي

(3) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج1، 239.

غير وإدخال من عليها، لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفا. [1] واستشهدوا كذلك بقول الشاعر:

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي   وَمَا قَصَدتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوائِكَا[2]

فالشاهد في قوله "لسوائكا" حيث جاءت هذه الكلمة مجرورة باللام، فدل ذلك على أنّها تخرج من النصب على الظرفية إلى أن تعرب اسما مجرورا. [3] وجاء في الخزانة:" على أن خروج "سوى " عن الظرفية شاذٌ خاص بالشعر، وإن خرجت كانت بمعنى غير" [4]. "وأورد الزجاجي حديثه حول "سوى" في كتابه حروف المعاني، واعتبر أن سوى تأتي :" اسما كما في الشاهد وتكون بمعنى "غير"، وظرفا كقولك : "عندي رجلٌ سِوَاكَ، أي: مكانك"، وتحقيقا كقولك :"مررت برجلٍ سواءً مثلك"، ومصدرا نحو :"مررتُ برجلٍ سَواءً عليه الخيرُ والشرُ"،" فإذا كانت مصدرا جاءت ممدودة، وإذا كانت اسما مُدّت وقُصِرَتْ، وإن كانت ظرفا كانت بمنزلة "وَسَط"،وإن كانت اسما كانت بمعنى "غير"[5] وقد احتج البصريون بالعلة السماعية أيضا من كلام العرب وأشعارهم حيث إنها وردت منصوبة على الظرفية في اختيار الكلام .

وقد احتج البصريون على ورودها كظرف في قوال لبيد بن ربيعة:

وَابْذُلْ سَوَامَ المَالِ إِ   نِّ سِوَاءَهَا دُهْمَاً وَجُونَا[6]

فالشاهد قوله " إن سواءها دهما وجونا" حيث نصب سواءها على الظرفية المكانية وهي متعلقة بمحذوف يقع خبرا مقدما؛ لأن واسمها مؤخر وهو قوله "دهما" [7].

[7].

([1])سيبويه، الكتاب، ج1، 31

([2])هذا البيت للأعشى وهو في ديوانه ص(89)، شرح د.محمد حسين، مكتبة الجماميز.

([3]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج1، 240

([4]) البغدادي، الخزانة، ج3، 435

([5])الزجاجي، حروف المعاني، ص24، تحقيق د.على توفيق الحمد، الأردن، أربد، جامعة اليرموك. الناشر: مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الطبعة الثانية، 1986م.

([6])هذ البيت للبيد بن ربيعة وهو في ديوانه ص(215)، دار صادر. بيروت.

([7]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج1، 241

وأيّد الأنباري حجة البصريين، ورد على الشواهد التي أتى بها نحاة الكوفة ويعزي خروجها عن الظرفية وورودها اسما مجرورا لضرورة الشعر.

15.1.2 "فصل كم الخبرية عن تمييزها"

إن مذهب الكوفيين في هذه المسألة أنّه إذا فُصلت كم الخبرية عن تمييزها بالظرف أو بحرف الجر كان التمييز مجرورا كقولك " كم عندك رجلٍ، وكم في الدار غلامٍ" وأمّا البصريون فيرون أنه إذا فُصِلت عن التمييز وجب فيه النصب. [1] واحتج الكوفيون بالسماع من أشعار العرب في قول الشاعر:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلا وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ [2]

فالشاهد قوله " كم بجود مقرف " حيث أن التمييز وهو كلمة "مقرف" فصل بينه وبين "كم" بشبه الجملة من الجار والمجرور، وبقي التمييز مجرورا على أصله وهذا البيت يستشهد به الكوفيون ليدللوا على صحة ما ذهبوا إليه. والرواية بالنصب على أن تكون مقرف تمييزا لكم. وجاءت رواية بالرفع "مقرفٌ" على أن كم ظرفا للتكثير ومقرف مبتدأ ونال العلا في محل رفع خبر. [3] وذكر البغدادي في الخزانة:[4]" الخزانة:[4]" أن الرواية الصحيحة هي برفع "مقرف"، والتقدير "كم مرةٍ مقرفٌ نال العلا". العلا". و جاء في الكتاب رأي سيبويه نقلا عن شيخه الخليل أن الفصل بين كم الخبرية وتمييزها من القبيح؛ لأنه يصعب الفصل بين الجار والمجرور لكونهما كلمة واحدة ثم أنه حمل هذا الفصل على الفصل الذي يحدث بين الاسم المنون ومعموله كقولهم " هذا ضاربٌ بك زيداً" ولا تقول "هذا ضاربٌ بك زيدٍ"[5] وقال الفرزدق:

([1]) الأنباري، الانصاف، ج1، 247.

([2])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة(ج6، 468)ونسبه لأنس بن زنيم

([3]) الأنباري، الانصاف، هامش الإنصاف ج1، 247.

([4]) البغدادي، خزانة الأدب ج6، 468.

([5])سيبويه، الكتاب، ج2، 167.

كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ   ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدِ نَفَّاعِ[1]

الشاهد قوله: " كم في بني سعد بن بكر سيد" حيث فصل بين كم الخبرية وتمييزها بشبه الجملة من الجار والمجرور وبقي التمييز مع ذلك مجرورا على أصله. ونرى أن الكوفيين احتجوا بالقياس فهم يرون أن الفصل لا يؤثر على المعنى حيث أن المعنى يبقى كما هو فعندما تقول:" كم رجلِ أكرمت" فالتقدير "كم من رجل أكرمت" فنلاحظ أنه لا يتغير على المعنى شيء وبالتالي يبقى التمييز مجرورا مع الفصل. [2]

وأما عن احتجاج البصريين فنراهم يحتجون بأن العامل في الجر هو "كم"؛ لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده فإذا فُصِلَ بينها وبين تمييزها بطلت الإضافة؛ لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر لا يجوز في اختيار الكلام فعدل إلى النصب لامتناع الفصل بينهما. وهنالك السماع من الأشعار التي جاء فيها التمييز منصوبا لأنه فصل بينه وبين كم الخبرية. وقال شاعر آخر:

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ   إِذْ لَا أَكَادُ مِنْ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ [3]

فالشاهد قوله " كم نالني منهم فضلا" حيث فصل بين كم الخبرية وتمييزها فوجب النصب التمييز فرارا من الفصل بين الجار والمجرور. [4]

وقد وقف الأنباري مؤيدا للبصريين في رأيهم في هذه المسألة، ورد على الشاهد الذي أتى به الكوفيون في قول الشاعر:" كم بجود مقرف نال العُلا" أن هذا الشاهد ليس فيه حجة من وجهين[5]: أحدهما: أن الرواية الصحيحة "مقرف" بالرفع بالابتداء، وما بعدها الخبر وهو "نال العلا" .والثاني: أن هذا جاء في الشعر شاذا؛ لأنه خرج عن القياس، فلا يكون فيه حجة.

([1])هذا البيت من شواهد معجم الشواهد النحوية د. حنا حداد، ص112 ونسبه للفرزدق كما ورد في شرح المفصل(4، 132) وفي العيني(4، 492)، وذكر أنه لم يعثر عليه في ديوانه.

([2]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج1، 248.

([3])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة (ج6، 469) ونسبه لعمير بن شييم القطامي

([4]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج1، 247.

([5]) الأنباري، الإنصاف، ج1، 250

وفي هذه المسألة فإني أرجح رأي البصريين ولكنهم خرّجوا الأبيات التي استشهد بها الكوفيون أنها من باب الضرورة الشعرية، وكذلك أنه ربما تكون الرواية غير صحيحة للبيت كما قال الأنباري في رواية البيت الأول أما البيت الآخر فاعتبره شاذا ولا يصح الاستشهاد به. ولكن لابأس في أن تؤخذ الشواهد الكوفية على أنها من باب الأداءات اللغوية التي تحتملها لغة الشعر.

16.1.2 نصب خبر "كان" وثاني مفعولي "ظننت" ؟

يرى الكوفيون أنّ خبر "كان" والمفعول الثاني ل"ظننت" نُصِبَا على الحال، وأما موقف البصريين فيرون أن نصبهما نصب مفعول، لا على الحال. [1].وأما عن احتجاج البصريون في أن نصبهما نصب المفعول لا على الحال؛ لأنهما يقعان ضميرا في نحو قولهم " كُنّاهم"، وإذا لم نكنهم فمن ذا يكونُهُم ؟" وأوردوا شاهدا سماعيا يدلل على كلامهم في قول الشاعر:

دَعِ الخَمْرَ يَشْرَبْهَا الغُوَاةُ؛ فَإِنَّني   رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِيا بِمَكَانِهَا [2]
فَإِنّ لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنّهُ   أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

فالشاهد قوله "لا يكنها أو تكنه" فاتصال الضمير الغائب هنا هو خبرا لكان وأصل الخبر أن يكون منفصلا ". [3]. كما جاء عند سيبويه أن الأصل أن يأتي الضمير المنفصل مع الناسخ فتقول "فإن لا يكن إياها"، وقد أورد سيبويه أن الشاهد في تصرف كان تصرف الأفعال الحقيقية في عملها، فيتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي نحو قولك :"ضربني"" [4]. وورد في شرح الأشموني على الألفية " أن الشاهد فيه ورود الضمير المتصل مع الفعل الناسخ وهو الأصل على ما يراه بعض النحاة كالرماني وابن الطراوة" [5]. والحقيقة أن لا يوجد شاهد شعري احتج به

([1]) الأنباري، الانصاف، ج2، 676.

([2])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة (ج5، 327) ونسبه لأبي الأسود الدؤلي

([3]) الأنباري، الانصاف، ج2، 676.

([4])الكتاب، سيبويه، ج1، 46

([5])الأشموني، شرح الأشموني على الألفية، ج1، 97.

به الكوفيون، وإنما كان الشاهد بصريا استدلوا من خلاله على أن نصب خبر كان والمفعول الثاني لظننت كان نصب مفعول لانصب حال وقد حكى العلامة الصبان رحمه الله . أنه جاز فيه الوجهان أي[1]: جاز الاتصال بالضمير المتصل في غير الاستثناء، أمّا في الاستثناء فيجب الفصل حيث تقول:" زيد قام القوم ليس إياه" أو "لا يكن إياه" ولا يجوز أن نقول:" ليسه، ولا يكنه." وقال شاعر آخر:

تَنْفَكُ تَسْمَعُ مَاحَيِيـ ـتَ بِهَالِكٍ حَتّى تَكُوْنَهْ[2]

فموطن الاستشهاد "تكونه " حيث أتى خبر تكن ضمير متصلا وهذ هو مذهب البصريين، وتحدث الأنباري حول هذا الشاهد بأنه اتصل الفعل الناسخ "تكون" بالضمير المتصل وهو الهاء ولو أتى به منفصلا لقال " حتى تكون إياه"[3]

وأيّد الأنباري رأي البصريين، ورد على الكوفيين في أن "كان" ليس فعلا حقيقيا وإنما هو فعل العبارة أي أنه يدل على زمن ولا يدل على حدث فالمرفوع مشبه بالفاعل والمنصوب مشبه بالمفعول به؛ ولهذا سُمِّيَ المرفوع اسما، وسُميَ المنصوب خبرا.

17.1.2 إضافة النيف إلى العشرة

يرى الكوفيون أنه يجوز إضافة النيف إلى العشرة. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز. [4]واحتجوا بالسماع في قول الشاعر:

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وشِقْوَتِه بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجّتِهْ[5]

فالشاهد قوله:" بنت ثماني عشرة" " حيث أضيفت النيف – وهو هنا قوله ثماني – إلى العشرة، من غير أن يكون هناك شيء آخر وذلك أنهم يعتبرون أن النيف اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة، فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة

([1]) الأنباري، الانصاف، ج2، 678.

([2])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة (ج9، 242)ونسبه لخليفة بن بَراز

([3]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 676.

([4]) الأنباري، الإنصاف، ج1، 252.

([5])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة ج6، 430، ولم بنسبه لقائل

التي تجوز إضافتها. [1] وأما احتجاج البصريين فكان بقولهم[2]:" إنه لا يجوز ذلك لأنه قد جعل الاسمان اسماً واحداً، فكما لا يجوز أن يضاف الاسم الواحد بعضه إلى بعضٍ فكذلك هاهنا فالإضافة تبطل المعنى المقصود من التركيب. وورد في شرح التصريح للشيخ خالد:" أنه اعتبر "ثماني" مضافة إلى "عشرة"، ورد كلام ابن مالك الذي اعتبر أن النيف لا تجوز إضافته إلا في ضرورة الشعر، وذكر أن ذلك يجوز في الشعر وفي اختيار الكلام على ماذكره الكوفيون". [3] وأيد الأنباري رأي البصريين،ورد على الشاهد الذي أتى به نحاة الكوفة بأن هذا البيت لا يُعرفُ قائله، ولا يؤخذ به، وإنّما صرف لضرورة الشعر ورده إلى الجر لأن " ثماني عشرة"؛ لما كانت بمنزلة اسم واحد، وقد أضيف إليهما بنت في قوله:" بنت ثماني عشرة" ردّ الإعراب إلى الأصل بإضافة بنت إليهما، لا بإضافة ثماني إلى عشرة، وهم صرفوا المبني للضرورة وردوه إلى الأصل، قال الشاعر:

سَلامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا   وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ[4]

فالشاهد في قوله:" يامطراً " حيث أتى بالمنادى المفرد العلم منونا حين اضطر إلى ذلك. [5] وقال سيبويه [6]:" وأما قول الأحوص " سلام الله يامطرا عليها " فإنما لحقة التنوين كما لحق ما لا ينصرف؛ لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف وليس مثل النكرة لأن التنوين لازم للنكرة على كل حال ونصب وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطرارا."

([1]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 252.

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج1، 252.

([3])خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج2، 464، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.، ونسب البيت لنفيع بن طارق.

([4])هذا البيت من شواهد معجم الشواهد النحوية د. حنا حداد .ص(151) ونسبه للأحوص الأنصاري كما ورد في ديوانه (189).

([5]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 253.

([6])الكتاب، سيبويه، الكتاب، ج2، 202.

واعتقد أن رأي البصريين أصوب؛ وذلك لأن المعنى الذي يحصل في إضافة النيف إلى العشرة لا يؤدي نفس المعنى من تركيب الكلمتين كعدد مبني على فتح الجزأين فعندما تقول " قبضت خمسة عشر" من غير إضافة دل على أنك قبضت خمسة وعشرة، وإذا أضفت قلت " قبضت خمسةَ عَشَرٍ دل على أنك قبضت الخمسة دون العشر.

18.1.2 الفصل بين المضاف والمضاف والمضاف إليه:

يرى الكوفيون أنّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر. [1] وقد احتج الكوفيون بالشعر فقال الشاعر:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ   زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَةْ[2]

فموضع الشاهد قوله " زج القلوص أبي مزاده " حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه "فزج " مضاف " و" أبي مزادة القلوص" مضاف إليه ففصل بينهما بكلمة " القلوص"، وهو مفعول وليس بظرف ولا حرف خفض. [3] وقال الطرماح:

يُطِفْنَ بِحُوزِيّ المراتِعِ لم تُرَعْ   بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيَّ الكنائِنِ[4]

فموضع الشاهد قوله:" قرع القسي الكنائن" حيث فصل بين المضاف " قرع"

و المضاف إليه" الكنائن " بكلمة" القسي" التي هي مفعول للمصدر "قرع" وليست ظرفا ولا حرف خفض وتقدير الكلام "من قرع الكنائن القسي".[5]

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص349.

([2])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة(ج4، 415) ولم ينسبه لقائل

([3]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج2، 349

([4])هذا البيت للطرماح بن حكيم (الديوان 269)تحقيق د. عزة حسن، ط2، دار الشروق العربي، بيروت . لبنان

([5]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 351.

وأما احتجاج البصريين فكان باعتبار أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز الفصل بينهما، وإنما يجوز الفصل بينهما بالظرف أو حرف الجر كقول الشاعر:

كأنَّ أصواتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بنا أواخِرِ الميسِ أصواتُ الفرارِيج [(1)]

فمحل الاستشهاد قوله الشاهد قوله" أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس " حيث فصل بين المضاف وهو " أصوات" والمضاف إليه " أواخر الميس" بفاصل وهو " من إيغالهن بنا" وهذا الفصل جائز على مذهب البصريين وعدَّ سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف إليه من القبح وأنه لا يجوز إلا بضرورة الشعر. [(2)]

وأورد البصريون شاهدا حين يكون الفاصل ظرفا،في قول الشاعر:

لمّا رأتْ سَاتِيدَمَا استعبرتْ للهِ درَّ اليومَ مَنْ لَامَهَا[(3)]

الشاهد في قوله " در اليوم من لامها" حيث فصل بين المضاف " در" والمضاف إليه " "مَنْ" بفاصلٍ ظرفي وهو " اليوم " والتقدير "لله در اليوم من لامها. و(ساتيدما) اسم لجبل عند (ميافارقين). [(4)] وورد في كتاب الجمل للفراهيدي :"أنه لا يجوز الفصل بينهما إلا لضرورة الشعر. فلا تقول: جاء غلام اليوم زيد"[(5)]

وأيّد الأنباري رأي البصريين، وذكر أن ما أنشده الكوفيون هو من الأشعار التي لم يعرف لها قائل وبالتالي لا يجوز الاحتجاج بها، ثم إنه وجّه الفصل بالنسبة للشعر على أنه من الضرورات. وأعتقد أن البصريين أصوب رأيا ؛ لأنه نتعامل مع التركيب الإضافي ككلمة واحدة فلا يجوز الفصل بين أجزائها، لكن البصريين أجازوا ذلك الفصل في الضرورة الشعرية، واشترطوا بأن يكون شبه جملة من الجار والمجرور

([1])هذا البيت لذي الرمة كما ورد في ديوانه(42)قدمه وشرحه أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1995.

([2])سيبويه، الكتاب، ج1، 179

([3])هذا البيت من الرجز وهو من شواهد البغدادي في الخزانة (ج4، 405) ونسبه لأبي النجم.

([4]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، ص352.

([5])الفراهيدي، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوه، مؤسسة الرسالة. بيروت، ط1

أو ظرفا، وإذا تجاوزنا هذا الشرط عند البصريين، فإنه يمكن اعتبار هذه الشواهد من الأداءات اللغوية التي تعتبر من باب الاتساع، والله أعلم .

19.1.2 جواز إضافة الاسم إلى اسم يوافقهُ في المعنى

يرى الكوفيون أنّه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان .وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز. [1] وقد احتج الكوفيون بقول الشاعر:

وَقَرَّبَ جَانِبِ الغَرْبِيِّ يَأْدُو مَدَبَّ السَّيْلِ، واجْتَنَبَ الشِّعَارَا [2]

فالشاهد قوله:" جانب الغربي" فإن المراد بالجانب هو نفسه المراد بالغربي على مذهب الكوفيين. وقد وجّه البصريون هذا الشاهد بأن هنالك حذفاً للموصوف وإقامة الصفة مقامه والتقدير " وجانب المكان الغربي " [3]

وأمّا احتجاج البصريين بأنّه لا تجوز الإضافة؛ فإنه يراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه؛ لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنيا عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسم أبعد من التعريف؛ إذ يستحيل أن يصير شيئًا آخر بإضافة اسمه إلى اسمه؛ فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما مُتَّفِقا.

وأيّد الأنباري رأي البصريين ووجّه الشاهد الشعري قائلا: [4]" إن فيه حذف للموصوف وإقامة للصفة مقامه، وعليه فلا حجة للكوفيين في هذه المسألة ففي الشاهد الشعري السابق حذف الموصوف وأقام الصفة والتقدير" جانب المكان الغربي ".

وأرى أن البصريين أصوب رأيا؛ لأن مثل هذه الشواهد من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وقد فند الأنباري الشواهد الكوفية ووجهها على أنها حذف

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 356.

([2])هذا البيت للراعي النميري وهو في ديوانه ص(147)، تحقيق راينهرت فايبرت، دار النشر فرانتس شتاينر، بيروت، طبع عام 1980

([3]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 357.

([4]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 358.

للموصوف وإقامة للصفة مقامه، ثم أنه من غير المنطقي أن نأتي بالاسم مضافا إلى اسم بعد في معناه حتى لو اختلف لفظه.

20.1.2 جواز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه "

يرى الكوفيون أنه يجوز ترخيم المضاف، وذلك بترخيم آخر الاسم المضاف إليه، نحو: " ياآل عامِ" في " يا آل عامر"، و" يا آل مالِ" في " يا آل مالك ".وأمّا البصريون فيرون أن ترخيم المضاف غير جائز. [1] واحتجّ الكوفيون بالسماع في قول زهير ين أبي سلمى:

خُذُوا حَظَّكُمْ يَاآلَ عِكْرِمَ وَاحْفَظُوا أَوَاصِرَنَا والرِّحْمُ بِالغَيْبِ تُذْكَرُ [2]

فالشاهد قوله " يا آل عكرم" فأراد القول " يا آل عكرمة " إلا أنه حذف التاء للترخيم أي أنه رخّم المضاف بحذف آخر المضاف إليه؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد وقد رد البصريون على كلامهم هذا أنه لا يجوز واعتبروا ترخيمه شاذٌ من باب الضرورة الشعرية كما رخم الشعراء بعض الأسماء في غير النداء كذلك فعلوا في المركبات الإضافية [3].

وكذلك نرى الكوفيين يستشهدون ببعض الأبيات الشعرية، حيث قال الشاعر:

أَبَا عُرْوَ لَا تَبْعَدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مِيْتَةٍ فَيُجِيْبُ[4]

الشاهد في قوله " أب عرو" فأراد" أبا عروة " حيث حذف ياء النداء ورخّم المضاف بحذف آخر المضاف إليه وهي التاء وهذا البيت يستشهد به الكوفيون على صحة أقوالهم. [5] وذكر ابن هشام في أوضح المسالك[6]: "أن أصله يا أبا عروة" فرخم عجز المضاف إليه وهو حذف جائز عند الكوفيين.

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص284.

([2])هذا البيت لزهير بن أبي سلمى وهو في ديوانه(57)، تحقيق علي حسن فاعور.

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج1، هامش الإنصاف ص284

([4]) هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة ج2، 336، ولم ينسبه لقائل

([5]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج1، ص285

([6])ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، 53.

وقال شاعر آخر: وإمّا تَرَيْنِي اليَومَ أُمَّ حَمْزِ   قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمْزِي(1)

فالشاهد هنا " أم حمز" فأراد القول " يا أم حمزة" إلا أنه حذف ياء النداء ورخم المضاف وهو المنادى بحذف آخر الاسم المضاف إليه وذلك بحذف التاء من " حمزة".(2) وقد تحدث سيبويه عن هذا الترخيم فقال " وهذا الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء فلما رخم جعل الاسم بمنزلة اسم ليست فيه هاء ".(3)

وأما البصريون فكان موقفهم من هذه المسألة (4):"أنه لا يجوز ترخيم المضاف؛ المضاف؛ لأنه لم تتحقق فيه شروط الترخيم وهي: أن يكون الاسم منادى، مفرداً، معرفة، زاد عن ثلاثة أحرف.

وفي رأي البصريين أن هذا الترخيم أي ترخيم المضاف بحذف المضاف إليه قد نقصت بعض شروطه فمن ذلك أن النداء يغير الاسم المعرب إلى اسم مبني وفي تلك الأسماء المركبة بقي الاسم بعد النداء معربا". وأيّد الأنباري حجة البصريين، ووجّه الشواهد التي أتى بها نحاة الكوفة، واعتبر أن حذف التاء لضرورة الشعر، والترخيم جائز لضرورة الشعر في غير النداء واستشهد بقول الشاعر:

أودى ابْنُ جُلْهُمَ عَبّادٌ بِصِرْمَتِهِ   إنَّ ابْنَ جُلْهُمَ أَمْسَى حَيَّةَ الوَادِي(5)

فموضع الاستشهاد قوله" إن ابن جلهم " فأراد القول " إن ابن جلهمة " والعرب سمت المرأة جلهم بغير تاء وسمت الرجل جلهمة بالتاء فهو قد رخمة بحذف التاء مع أنه غير منادى وكان هذا من باب الضرورة التي لاتقع إلا في الشعر. (6)

وأعتقد أن الشواهد التي جاء بها الكوفيون في هذه المسألة تمثل علة السماع، والسماع مقدم على القياس، وبالتالي يمكن أن تقبل حججهم في كون السماع أوسع وأشمل من القياس، كما نلاحظ أن بعض هذه الشواهد منسوبه كبيت زهير بن أبي

---

(1)هذان البيتان من مشطور الرجز من شواهد سيبويه، الكتاب، (ج2، 247)، ونسبهما لرؤبة .

(2) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 285

(3) سيبويه، الكتاب، ج2، 247.

(4) الأنباري، الإنصاف، ج1، 286

(5)هذا البيت من شواهد سيبويه (ج2، 272) ونسبه للأسود بن يعفر.

(6) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، 228

سلمى وهذا يدعم قضية الاحتجاج بشواهدهم واعتبار أنها من باب الأداءات اللغوية والله أعلم.

21.1.2 جواز مد الاسم المقصور في ضرورة الشعر

يرى الكوفيون أنّه يجوز مد الاسم المقصور في ضرورة الشعر، وقد ذهب الأخفش من البصريين مذهب الكوفيين، وأمّا البصريون فيرون أنّه لا يجوز مد الاسم المقصور. ولكن الفريقين أجمعوا على أنه يجوز قصر الممدود في ضرورة الشعر. [1] وقد احتج الكوفيون بالسماع من أشعار العرب حيث قال الشاعر:

قَدْ عَلِمَتْ أُمُّ أَبِي السَعْلاء وَعَلِمَتْ ذَاكَ مَعَ الْجَرَاء[2]

إنَّ نِعْمَ مَأْكُولاً عَلَى الخَوَاء يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شَيْشَاءِ

يَنْشَبُ فِي المَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

فالشاهد قوله " السعلاء، اللهاء" حيث أن الكلمتين أصلهما اسمان مقصوران "سعلا، واللها" ولكن الراجز مدهما للضرورة الشعر. [3] وورد في شرح ابن عقيل[4]": أن الشاعر قد مد المقصور "اللها" لضرورة الشعر". واستشهد الكوفيون ببيت آخر في قول الشاعر:

سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ [5]

فالشاهد قوله" ولا غناء" فأصل الكلمة "ولا غنى" ولكن مدها الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن، وورد في أوضح المسالك قول ابن هشام:" أن الشاعر قد مد الاسم المقصور "ولا غنى"؛ وذلك لأقامة وزن البيت"[6]

([1]) الأنباري، الانصاف، ج2، 614.

([2]) هذا البيت من شواهد معجم الشواهد النحوية د.حنا حداد ص(190) ونسبه لأبي المقدم

([3]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج2، 615

([4]) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ج4، 103

([5]) هذا الشاهد بلا نسبه في معجم الشواهد، د.حنا حداد، ص(25) وأورده بلا نسبه عن اللسان:19، 373، مادة"غنا" وفي شرح التصريح:2، 293.والاقتراح"67".

([6]) ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، 267.

وقد احتج الكوفيون من جهة القياس أنه قد تم إشباع الكلمات المقصورة فنشأ المد وحملوها على القياس في إشباع الضمة والفتحة والكسرة

وأيّد الأنباري رأي البصريين، فرد على الشاهد التي أتى بها الكوفيون، أنّه لا يحتج بها؛ لأنه لا يعرف قائله. والبيت الثاني لا حجة فيه أيضا ؛ لأن الإنشاد بفتح الغين والمدّ، والغَناء ممدودة بمعنى الكفاية، ثم إذا كانت الرواية بكسر الغين فهي مصدر لـ"غانيته" أي : فاخرته بالغنى، يُقال: غانيته أغانيه غِناء. (1) وأرى أن البصريين أصوب رأياً في هذه المسألة؛ لأن الشواهد التي أتى بها الكوفيون شواهد غريبة لا يعرف قائلها فيمكن أن يكون الاستشهاد بهذه الأبيات قد جاء بعد الزمن الذي وضعه علماء اللغة للاستشهاد على أن رأي الكوفيين يمكن أن يكون جائزا في ضرورات الشعر لإقامة وزن البيت.

22.1.2 " جواز حذف آخر الاسم الممدود والمقصور عند التثنية"

يرى الكوفيون أنه يجوز حذف آخر الاسم الممدود والمقصور إذا كثرت حروفهما حيث ثنوا" خوزلى، وقهقرى ": "خوزلان، وقهقران". وإذا كان الاسم ممدودا جاز حذف الحرفين الاخيرين، فقالوا في "قاصعاء، وحاثياء": " قاصعان، وحاثيان".(2) وحجتهم في ذلك أن الاسم إذا كثرت حروفه تحذف آخرها طلبا للتخفيف والاسم المقصور والمدود عند التثنية أجتمع فيه ثقلان: ثقل أصلي بوجود الألف المقصورة أو الألف والهمزة في الممدود، وثقل عارض بزيادة الألف والنون أو الياء والنون. ودلهم على ذلك أن العرب قد تحذف إذا طالت الكلمة فقالوا في مصدر " اشهابَّ اشهبابا" والأصل " اشهيبابا" وكذلك " احمَارَّ احمرارا" والأصل احميرارا.

أما البصريون فإنهم لم يجيزوا المسألة ، واحتجوا بأن التثنية على لفظ واحد سواء قلت حروف الاسم أو كثرت، وقد استندوا للرواية السماعية من كلام العرب حيث قالوا في تثنية " جمادى" "جُمادَيَيْنَ" وقال الشاعر:

---

(1) الأنباري، الإنصاف، ج2، 618

(2)ا الأنباري، الإنصاف، ج2، 621.

شَهْرَيْ رَبِيعٍ وَجُمَادَيَيْنَهْ[1]

فالشاهد قوله" جماديينه" حيث أنه ثنى الاسم المقصور " جمادى" ولم تُحذف الألف وإنما قلبت ياء فالألف فيه خامسة، وقد قلبت على أساس القاعدة التي نصها "أن الألفات إذا كانت رابعة فأكثر قلبت ياء" [2]. وورد في شرح التسهيل:" والقياس في التثنية قلبها ياء"جماديان"، وإنما حُذِفت خامسة للطول"[3].

وأيّد الأنباري رأي البصريين، وذكر أن القياس يكون بعدم الحذف وإنما جاء الحذف في بعض الكلمات ولا يقاس عليها. وورد النقل من الشعر مخالفا للحذف. وأما عن الكلمات التي استشهدوا بها فالحذف فيها لازم ؛ لأنها فيها ثقل لازم لا عارض، وأما ما وقع الخلاف فيه فهو عارض؛ لأنه ليس من أصل الكلمة.

23.1.2 القسم "أيمن الله" أمفرد هو أو جمع؟

يرى الكوفيون أن القسم "أيمن الله" جمع يمين. لكن البصريين يرون أنه ليس جمع يمين، وأنّه اسم مفرد مشتق من اليُمن .وقد احتج الكوفيون بقولهم أنه على وزن "أفْعُل" وهو وزن يختص به الجمع، ولا يكون في المفرد، يدل عليه أن التقدير في قولهم " أيمن الله" أي: عليَّ أيمن الله، أي أيمان الله علي فيما أقسم به. [4] واحتجوا بالسماع من كلام العرب، في قول زهير:

فَتُجْمَعُ أَيْمُنٌ مِنَّا وَمِنْكُمْ بِمُقْسَمَةٍ تَمُورُ بِهَا الدِّمَاءُ[5]

فالشاهد قوله" أيمن" فإنه جمع يمين.حيث إن هذا البيت يستشهد به الكوفيون للدلالة على صحة أقوالهم. "[6]. وقال شاعر آخر :

([1])هذا البيت من شواهد الخزانة (ج7، 456)ونسبه لامرأة من فقعس وورد قبله البيت:

يارُبَّ خالٍ لكَ من عُرينَه فسوتُه لا تنقضي شهرينه

([2]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 623.

([3])أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ، ج2، ص35،

([4]) الأنباري، الانصاف، ج1، 334.

([5])هذا البيت لزهير وهو في ديوانه ص(19) تحقيق علي حسن فاعور

([6]) الأنباري، الإنصاف، هامش الأنصاف، ج1، 334 .

يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمُلِ[1]

فموضع الشاهد هنا قوله" أيمن" ويقول سيبويه: [2] " : يمين وأيمن، وقالوا: أيمان فكسروها على أفعال كما كسروها على أفعل، وقال: سير عليه ذات أيْمُنِ وأشْمُلٍ، وسير عليه اليمين الشمال لأنه يتمكن. وقد تحدث الكوفيون أن همزة أيمن تكون همزة قطع؛ لأنه جمع ولكن وصلت لكثرة الاستعمال؛ وبقيت فتحتها على ما كانت عليه في الأصل. والذي يدل على أنها ليست همزة وصل أنها ثبتت في قولهم "أم الله أفعلن" فتدخل الهمزة على الميم وهي متحركة ولو كانت همزة وصل لوجب أن تحذف لتحرك ما بعدها.

وقد احتج البصريون بقولهم إنه لو كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته همزة قطع، فلما وجب أن تكون همزته همزة وصل دل على أنه ليس بجمع يمين، وقال الشاعر:

وَقَدْ ذّكَرَتْ لِي بِالْكَثِيبِ مُؤَالِفًا   قِلِاصَ سُلَيْمٍ أَوْ قِلاصَ بَنِي بَكْرِ[3]

فَقَالَ فَرِيقُ القَوْمِ لَمّا نَشَدّتُهُم   نَعَمْ، وَفَرِيقٌ: لَيْمُنُ اللهِ مَانَدْرِي

فالشاهد قوله " ليمن الله" حيث وردت بهمزة وصل؛ فدل على أن أيمن مفرد وليس جمع ولو كان جمعا لكانت همزته همزة قطع كما في أرهط وأكلب. [4] وقال سيبويه[5]:" قال يونس:" قال بعضهم: إيم الله فكسر،ثم قال ليم الله فجعلها كألف ابن ابن " وقال ابن هشام في مغني اللبيب:" ايمن الله المختص بالقسم اسم لا خلاف فيه، خلافا للزجاج والرماني، مفرد مشتق من اليمن وهو البركة، وهمزته وصل لا جمع يمين "[6].

([1]) هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة ج6، 503، ونسبه لأبي النجم.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج1، 221

([3])هذا البيت من شواهد سيبويه، الكتاب، (ج4، 148) ونسبه لنصيب الأصغر.

([4]) الأنباري، الإنصاف، هامش الأنصاف، ج1، 336.

([5]) سيبويه، الكتاب، ج4، 148

([6])ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، 118

وأيّد الأنباري حجة البصريين، ورد على الكوفيين في قولهم أن أيمن جمع ليمين ودليلهم أن أفعل وزن يختص به الجمع، حيث قال أنه غير صحيح ولا نسلم لذلك؛ لأنه قد جاء في المفرد فقالوا: "رصاصٌ آنكٌ" وآنك أي: خالص. وقالوا" أَسْنُمَة" اسم موضع. وقالوا: "أشُدُّ" على الصحيح وهو منتهى الشباب والقوة.

ورد الأنباري على قولهم أن همزة أيمن همزة قطع لأنها جمع يمين فقال [1]:" إنه قد جاز الكسر فيها ولو كانت همزة قطع لما جاز الكسر حيث قالوا: "إيمُنُ الله" فما جاء على وزن "أفعل" لا يجوز فيه كسر الهمزة فلما جاز بالإجماع كسر الهمزة دلّ على أنها ليست همزة قطع.

24.1.2 جواز توكيد النكرة توكيدا معنويا "

يرى الكوفيون أنّه يجوز توكيد النكرة بغير لفظها كأن تقول " قعدت يوما كاملا، وقمت ليلة كلها ". ولكن البصريين يرون أنّه لا يجوز، وأجمع الفريقان على جواز تأكيدها بلفظها. [2] واحتج الكوفيون بالسماع في قول الشاعر:

لكنّه شَاقَه أَنْ قِيْلَ ذَا رَجَبِ يَالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كّلِّهِ رَجَبُ[3]

فموطن الشاهد قوله " حول كله " حيث أكد كلمة حول النكرة المحددة البداية والنهاية بغير لفظها وهذا فيه جواز على تأكيد النكرة بغير لفظها. [4] وورد الشاهد في شرح الاشموني [5]:"أنه أكّد النكرة المحدودة "حول" بكلمة "كله"؛ لأنها وضعت لتدل على مدة لها ابتداء وانتهاء، وهذا التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول، وهو ما يجيزه الكوفيون، ويمنعه البصريون. واستشهدوا ببيت آخر:

([1]) الأنباري، الإنصاف، ، ج1، 337.

([2]) الأنباري، الانصاف، ج2، 396.

([3]) هذ البيت من شواهد البغدادي في الخزانة(ج5، 170) ولم ينسبه لقائل، ونسبه الأشموني في شرحه على الألفية(ج4، 365) لعبدالله بن مسلم الهذلي.

([4]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 396.

([5]) الأشموني، شرح الأشموني، ج4، 365.

إِذَا القَعُودُ كَرّ فِيهَا حَفَدَا   يَومَاً جَدِيداً كَلَّهُ مُطَرَّدا[1]

وموضع الشاهد هنا قوله " يوما جديدا كله" حيث أكد كلمة يوما النكرة المحددة بكلمة كله فدل ذلك على جواز توكيد النكرة المحددة بألفاظ توكيد المعارف. وورد في شرح المفصل أنه رفع"كُلُّ" على تأكيد المضمر في جديد والمضمرات معارف[2].

وأما عن احتجاج البصريين فقد اعتبروا أن النكرة لا فائدة من توكيدها فهي تدل على عموم. والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين فلا يصلح أن يكون مع النكرة الدالة على الشيوع والعموم.

وقد أيّد الأنباري رأي البصريين، ورد على الشواهد التي أتى بها نحاة الكوفة في البيت الأول بقوله إن الرواية الصحيحة للبيت " يا ليت عدة حولي كله رجب" فتكون توكيدا للمعرفة وليس للنكرة . وأما البيت الثاني فلا حجة لهم فيه؛ لأنه يحتمل أن يكون توكيدا للمضمر في جديد، والمضمرات لا تكون إلا معارف وكان هذا أولى به؛ لأنه أقرب إليه من "يوم" فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع.

2.2 مسائل الأفعال :

إن علماء اللغة قد قسموا الأفعال من حيث تصرفها إلى أفعال: جامدة "غير متصرفة " وأفعال متصرفة، أمّا الأفعال الجامدة فهي تلك الأفعال التي تكون على حالة واحدة أي على صيغة الماضي فلا يأتي منها مضارع ولا أمر فهي تشبه الحروف في كونها تلزم صورة واحدة وهي صيغة الماضي: كعسى وحرى واخلولق وليس، ومنها ما يأتي في صيغة المدح أو الذم والتعجب: كنعم وبئس وساء وحبذا ولا حبذا، وأكرم به، وما أكرمه، ومنها أفعال الاستثناء: كخلا وعدا وحاشا، وقد يأتي المضارع من بعض الأفعال الناقصة ولا يأتي الأمر منها مثل " مازال، وما برح، وما انفك ".

([1])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة (ج5، 170) ولم ينسبه لقائل .

([2])ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، 229.

وقد جعل علماء اللغة للأفعال سمات تميزها عن الأسماء، وسأذكر بعض هذه السمات ومنها قبولها [1]:

1. للضمائر كضمائر الرفع المتحركة نحو أن يتصل الفعل بضمير، كتاء الفاعل الدالة على المتكلم فتقول "زرتُ" وعلى المخاطب" تباركتَ".
2. لتاء التأنيث الساكنة نحو " قامتْ، وقعدتْ "أما المتحركة فتخص الأسماء كـ " قائمة". وبهذه العلامة رد على من يزعم اسمية " نعم، وبئس "
3. لياء المخاطبة كـ" قومي" وبهذه العلامة رد على من يزعم أن " هات، وتعال " اسما فعلين
4. لنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة نحو قوله تعالى:(ليسجنَنَّ وليكوناً من الصغرين) (سورة يوسف، الآية 32)

وقد اختلف العلماء في بعض الأفعال الجامدة حول فعليتها كالفعل نعم وبئس فمنهم من قال: إنها أفعال وهو المذهب البصري حيث اتبع البصريون القياس وحجتهم في ذلك قبول هذين الفعلين لتاء التأنيث الساكنة، وأمّا الكوفيون فرجحوا أنها أسماء، واستدلوا بالرواية الشفوية من كلام العرب وأشعارهم ولا بأس في هذا الاستشهاد؛ لأنه يعتبر من الأداءات اللغوية وسأعرض في هذا الباب بعض المسائل التي اختلف العلماء، وهي مسألة " فعيلة نعم وبئس " وأفعل التعجب، وكذلك التعجب من السواد والبياض، وقوع الفعل الماضي حالا، وبناء فعل الأمر.

1.2.2 فعلية "نعم، وبئس"

يرى الكوفيون أنّ "نعم، وبئس" اسمان مبتدآن، ويرى البصريون أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وقد ذهب الكسائي إلى ما ذهب إليه البصريون. [2] وحُجة الكوفيين تتمثل بالسماع من أشعار العرب في قول حسان :

([1])ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص22.

([2]) الأنباري، الأنصاف، ج1، 81.

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ   أَخَا قِلَّةٍ أَوْ مُعْدَمَ المَالِ مُصْرِمَا[1]

فالشاهد قوله: "بِنِعم الجار " حيث دخل حرف الجر على نِعم والجر من خصائص الأسماء وقد رد البصريون على هذا الشاهد الشعري وأقوال العرب فقالوا" إنه ليس بحجة لهم؛ وذلك الحكاية فيه مقدرة، فالتقدير هو " ألست بجار مقول فيه نعم الجار "، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليته.

". وأما حجة البصريين في أنهما فعلان؛ لأنهما يقبلان اتصال الضمير المرفوع بهما، فقد جاء عن العرب " نِعْمَا رجلين، وَنِعْمُوا رجالاً"، وكذلك أنهما يقبلان دخول تاء التأنيث الساكنة، في قولهم " نعمتِ المرأةُ، وبئست الجاريةُ "لأن هذه التاء يختص بها الفعل الماضي ولا تتعداه، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به. وقد اعترض الكوفيون أن هذه التاء تلحق بالحروف في قولهم " رُبّتَ، وثُمَّتَ، ولاتَ" فالتاء في هذه الحروف تشبه التاء التي في "نعمت، وبئست "بمعنى (أنها علة شبه)وذلك في قول الشاعر:

مَاوِيَّ بَلْ رُبَّتَمَا غَارَةٍ   شَعْواءَ كَاللَّذْعَةِ بِالمِيسَمِ [2]

فالشاهد قوله " ربتما " حيث اقترنت تاء التأنيث برب، وقد علم أن تاء التأنيث لا تقترن إلا بالأفعال وقد أجمع كل من الفريقين أن رب ليس فعلا. كما أُجمع على أن لا حرف نفي وكذلك ثم حرف عطف ولكن اتصلت بهما التاء وهذا الكلام يمثل دعما لرأي الكوفيين ونقضًا لرأي البصريين[3]. وورد في شرح ابن عقيل[4]:" أن ما الزائدة قد كفت حرف الجر عن العمل ولكنها لم تكفه في هذا الشاهد". وقال شاعر آخر:

([1])هذا الشاهد لحسان بن ثابت وورد في ديوانه(ص 318)تحقيق عبد مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط2. وورد البيت في الديوان:

ألست بنعم الجار يؤلف بيته لذي العرف ذا مال كثير ومعدما (من الطويل)

([2]) هذا البيت من شواهد ابن عقيل في شرحه على الألفية، (ج3، 34) ونسبه لضمرة بن ضمرة النهشلي، وورد صدر البيت" ماوي ياربتما غارة ".

([3]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 87

([4])ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ج3، 34 .

ثُمّتَ قُمْنَا إلى جُرَدٍ مُسَوَّمَةٍ أَعْرَافُهنَّ لأيْدِينَا مَنَادِيْلُ [1]

فالشاهد قوله: "ثمت" حيث اتصلت تاء التأنيث بـ "ثم"، فهذا البيت يدعم رأي الكوفيين في اتصال تاء التأنيث بحرف العطف ثم فهي مشبهة بالفعل "نعمت وبئست ". [2]

وقد أيد الأنباري رأي البصريين في هذا الأمر في أن الحكاية مقدرة في قول الشاعر، وذلك بدخول حرف الجر على الفعلين "نعم، وبئس"، فتقدير الحكاية في الشاهد الشعري: " ألست بجار مقول فيه نعم الجار، وقد ساق الأنباري شاهدا شعريا دلل فيه على دخول حرف الجر على الفعل وذلك في قول الشاعر:

واللهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ وَلَا مُخَالِطِ اللّيَانِ جَانِبُهْ[3]

فالشاهد دخول حرف وهو "الباء" على الفعل "نام"، دخول لفظي، وتقدير الكلام :" ماليلي بليل مقول فيه نام صاحبه " [4] وورد في شرح الاشموني: [5]" أن النحاة أجمعوا على دخول حرف الجر على لفظ الفعل، وتلزم فيه تقدير الحكاية" . وأما عن رأيي في هذه المسألة فإنني أُرجح رأي البصريين في أن "نعم وبئس " فعلان لا اسمانِ، وأن دخول حرف الخفض عليهما هو دخول لفظي في الشواهد التي أتى بها الكوفيون لدعم حجتهم في هذه المسألة على أننا يمكن أن نعتبر أن هذه الشواهد هي من قبيل الأدءات اللغوية التي تتمُّ على اتساع اللغة.

2.2.2 أفعل التعجب اسم أم فعل

يرى الكوفيون في هذه المسألة:" أن أفعل في التعجب نحو " ما أحْسَنَ زيداً" اسم، وأمّا البصريون فيرون أن أفعل التفضيل فعلٌ ماضٍ، وقد ذهب الكسائي إلى ما ذهب إليه البصريون. وحجة الكوفيين أن أفعل التعجب اسمٌ جامدٌ لا يتصرف ولو كان

([1])هذا البيت لشاعر مخضرم هو عبدة بن الطبيب وهي في المفضليات ص(51)، ط2، تحقيق محمد احمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف . القاهرة . مصر

([2]) الأنباري، الأنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 88

([3]) هذا البيت من الرجز وهو من شواهد البغدادي في الخزانة(ج9، 389) ولم ينسبه لقائل .

([4]) الأنباري، الأنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 92.

([5]) الأشموني، شرح الأشموني، ج4، 194.

فعلا لوجب أن يتصرف؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف وجب أن يلحق بالأسماء. [1] ومنهم من قال الدليل على أنه اسم أنه يدخلهُ التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، واستدلوا بالسماع من الشعر في قول الشاعر:

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَاؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسُّمُر [2]

فالشاهد قوله " أُميلح " فإنه تصغير أملح، وأصل التصغير من خصائص الأسماء وهو دليل على مذهب الكوفيين فهذا التصغير ورد كثيرا في الشعر وسعة الكلام، وأما رد البصريين فاعتبروا أن هذا التصغير شاذٌ كتصغير "هؤلاء" لتصبح "هؤلياء" فهو تصغير على غير قياس. [3] وورد في شرح المفصل:" وتصغير فعل التعجب شاذ خارج عن القياس؛ وذلك لأنهم أرادوا تصغير فاعل فعل التعجب وهو مضمر فصغّروا الفعل"[4] ويقول ابن هشام في مغني اللبيب :"ومما أُعْطِيَ حكم الشيء لمشابهته له لفظا ومعنى اسم التفضيل وأفعل في التعجب، فأنه منعوا التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح "[5]. واستشهد الكوفيون ببيت آخر على اسمية أفعل التعجب وهو قول الشاعر:

مَا أَقْدَرَ اللّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ ممَّنْ دَارُهُ صُولُ [6]

فالشاهد قوله" ما أقدر الله "فإن بعض الكوفيين يرى أن أفعل في التعجب ليس فعلا؛ إذ لو كان فعلا لكان فيه ضمير مستتر يكون هو فاعله، ويكون لفظ الجلالة

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص104.

([2])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة (ج1، 93)ونسبه لعلي بن محمد المغربي.

([3]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، ص104.

([4])شرح المفصل، ابن يعيش، ج3، ص429

([5])ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 788

([6])هذ البيت لحندج بن حندج المري، وهو من شواهد شرح المرزوقي لديوان الحماسة لأبي تمام، ص1283.

منصوبا بهذا الفعل. وورد في شرح المرزوقي لديوان الحماسة: [1] "أنه حذف حرف الجر والتقدير ما أقدر الله على أن يُدني، والحذف يكثر من أن لطوله بصلته". وورد في شرح الأشموني الاستشهاد في موضع آخر من البيت وهو:" أن الفعل "يدني" فعل منصوب بفتحة مقدرة لا ظاهرة. وقد أعرب لفظ الجلالة على أنه اسم منصوب على التعظيم"[2].

وأما البصريون فكانت حجتهم أن أفعل في التعجب فعل لأنه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية نحو "ما أحسنني عندك" ونون الوقاية تدخل على الفعل لا على الاسم فتقول "أرشدني،أو أسعدني" ولا تقول في الاسم مُرْشِدُنِي أو مُسْعِدني وعلى ذلك فإن الشاهد الكوفي هو شاهدٌ شاذ لا يقاس عليه وهو:

أَلا فَتًى مِنْ بَنِي ذِبْيَانَ يَحْمِلُنِي وَلَيْسَ حَامِلُنِي إلّا ابْنُ حَمّالِ[3]

فالشاهد قوله:"حاملني" حيث لحقت نون الوقاية عند إضافته إلى ياء متكلم والأصل أو القياس أن يضاف الاسم إلى ياء المتكلم دون توسط نون الوقاية. [4]

وقد أيد الأنباري حجة البصريين في كون أفعل في التعجب هي من الأفعال، ورد على قول الكوفيين في أنّ أفعل التعجب تصغر لأنها من الأسماء فكان جوابه[5]:" جوابه[5]:" أن التصغير في هذا الفعل ليس على حد التصغير في الأسماء، فإن التصغير الذي في أفعل التعجب يتناول الفعل لفظًا لا معنى، أما في الاسم فإنه يتناوله لفظاً ومعنى حيث يكون للتحبب أو التحقير أو ما شابه ذلك، وكذلك فإن التصغير دخله حملا على باب أفعل للمفاضلة لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة فتقول:"

([1])المرزوقي، أبي علي أحمد بن محمد بن الحسن، ديوان الحماسة لأبي تمام، علَّق عليه وكتب هوامشه غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. شرح المرزوقي، ص1283، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003، 1424هـ.

([2])الاشموني، شرح الأشموني، ج1، 77.

([3])هذا البيت من شواهد البغدادي(ج4، 265)ونسبه لأبي محلم السعدي.

([4]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 106

([5]) الأنباري، الإنصاف، ج1، 115

ما أحسن زيدا "حيث بلغ الغاية في الحسن وتقول " زيد أحسن القوم "، فلوجود المشابهة بينهما جاز أن نقول " ما أحيسن زيدا" "وما أميلح غزلانا".

3.2.2 التعجب من البياض والسواد

يرى الكوفيون أنه يجوز أن تستعمل صيغة "ما أفعله" في التعجب من البياض والسواد خاصة بين سائر الألوان حيث نقول: "هذا الثوب ما أبيضُهُ" "وهذا الشَّعرُ ما أسوده ". (1) واحتجوا بالسماع من أشعار العرب في قول طرفة في هجاء عمروبن هند:

إِذَا الرَّجَالُ شَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمُ   فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ(2)

فالشاهد قوله" أبيضهم" حيث اشتق أفعل التفضيل من البياض وهذا الشاهد يمثل رأي الكوفيين حيث إنهم أجازوا في "أفعل" التفضيل، فجاز في التعجب "ما أفعله وأفعل به"؛ لأنهما في من منزلة واحدة في هذا الباب. (3) وقال شاعر أخر:

جَارِيَةٌ في دِرْعِهَا الفَضْفَاض   تُقَطِّعُ الحَدِيثَ بالأيمَاضِ(4)

أبيَّضُ مِنْ أُخْتِ بني أَبَاضِ

فالاستشهاد بقوله "أبيض" وهو أفعل من البياض، وإذا جاز ذلك في أفعل من كذا جاز في ما أفعله وأفعل به؛ لأنهما منزلة واحدة. (5)

ويرى البصريون بأنه لا يجوز التعجب من البياض والسواد، وأنهما كغيرهما من سائر الألوان واحتجوا بأنه قد تم الإجماع على التعجب من الألوان بعدم استخدام صيغة "ما أفعله" فكذلك في التعجب من السواد والبياض. وقالوا(6):" إنما قلنا ذلك لأنه

---

(1) الأنباري، الانصاف، ج1، 120.

(2)هذا البيت لطرفة بن العبد وهو في ديوانه ص(150)، شرح الأعلم الشمنتري، تحقيق درية الخطيب، ولطفي الصقّال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، ط2، 2000م.وورد البيت :أنْ قلتَ: نصرٌ، فَنَصْرٌ، كان شرَّ فتىً *** قِدَما، وأبيضُهُمْ سربالَ طبّاخِ

(3) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج1، 121.

(4)هذا البيت من الرجز وهومن شواهد الخزانة (ج8، 230)ونسبه لرؤبة العجاج

(5) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج1، 121.

(6) الأنباري، الإنصاف، ج1، 123.

لأنه لا يخلو امتناع ذلك: أما أن يكون لأن باب الفعل منها أن يأتي على أفعل نحو " أحمر، وأصفر، وأخضر" " وما أشبه ذلك أو؛ لأن هذه الأشياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول فجرت مجرى أعضائه وأي العلتين قدّرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد، وبين سائر الألوان في علة الامتناع، فينبغي أن لا يجوز فيها كسائر الألوان.

وأيّد الأنباري حجة البصريين فقد رد على الشاهد الشعري واعتبره شاذا في القياس والاستعمال، وأنه من الضرورة الشعرية التي لا يقاس عليها، ولذلك سقط الاحتجاج في هذا البيت، وكذلك فإن قوله "فأنت أبيضهم " فهي صفة أفعل الذي مؤنثه فعلاء كقولك " أبيض وبيضاء"،ولم يقع الكلام فيه وإنما وقع الكلام في أفعل الذي يراد به المفاضلة، فكأنه قال:" مُبْيَضّهُمْ" فلما أضافه انتصب ما بعده عن تمام الاسم. أمّا في البيت الثاني قولهم " أبيض من أخت أباض " : معنى هذا البيت في درعها جسد مبيض من أخت بني أباض، ويكون من أخت هاهنا في موضع رفع؛ لأنها صفة لأبيض، كأنه قال:" أبيض كائن من أخت، كما قال الشاعر:

وَأَبْيَضُ مِنْ مَاءِ الحَدِيْدِ كَأَنَّهُ شِهَابٌ بَدَا وَاللَيْلُ دَاجٍ عَسَاكِرُهْ[1]

فالشاهد قوله[2]: " وأبيض من ماء الحديد " فإن أبيض في هذه العبارة ليس أفعل التفضيل لكنه صفه مشبهة و" من" التالية له ليست من التي تدخل على المفضول في نحو قولك " فلان أكرم خلقا من فلان " فلا تكون من متعلقة بأبيض بل هي متعلقة بمحذوف يقع صفة لأبيض وكأنه قد قال " وأبيض كائن من ماء الحديد " أي مأخوذ ومصنوع من ماء الحديد.

وأما عن رأيي في هذه المسألة فإنني أرى أن البصريين أصوب رأياً؛ لأنه قد تم الإجماع من كلا الفريقين على عدم جواز التعجب من الألوان بهذه الطريقة، وإنما تضاف كلمة "أشد" قبل التعجب فتقول " أشد سوادا من الشعر، وأشد بياضا من الثلج " ولكن تفرد الكوفيين في التعجب من السواد والبياض؛ لأنهم اعتبروا أنهما أصل

([1])هذا البيت من شواهد الخزانة (ج8، 239) ولم يعزه لأحد

([2]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 124.

الألوان ولأنه قد ورد أدلة نقلية من أشعار العرب فيكمن اعتبار شاهدهم من باب الأداءات اللغوية التي تُعَبِّرُعن اتساع اللغة وأنها أكبر من أن تُقيّد بقاعدة.

4.2.2 وقوع الفعل الماضي "حالاً"

يرى الكوفيون أنّه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً. وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. وأمّا البصريون فيرون أنّه لا يجوز أن يقع حالاً لكنهم أجمعوا أن الفعل الماضي يقع حالاً إذا كان معه "قد" أو كان وصفا لمحذوف [1]. واحتج الكوفيون بالسماع من ذلك قول أبي صخر الهذلي:

وَإنّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ نُفْضَةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ [2]

فالشاهد قوله" بلله القطر" حيث إنّ الجملة الفعلية المكونة من الفعل الماضي "بلله" وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من غير اقتران "قد" بالفعل وهذا الشاهد يدعم رأي الكوفيين لكن البصريين يقدرون "قد" وهي محذوفة لضرورة الشعر حتى يستقيم الوزن. [3] وورد في شرح ابن عقيل أنّ "قد" مقدرة قبل الفعل "قد بلله" عند البصريين، أما الكوفيون فلا يلتزمون تقدير "قد"[4]. وقد أيّد الأنباري حجة البصريين، ورد على كلام الكوفيين في شاهدهم الشعري أنه قد حذفت "قد " قبل الفعل لضرورة الشعر فالتقدير "قد بلله القطر"، فلما كانت "قد " مقدرة تنزلت منزلة الملفوظ بها. وأعتقد أن الكوفيين أصوب رأيا؛ وذلك لأنهم استندوا إلى أدلة سماعية من القرآن الكريم، وأشعار العرب، فقد ورد في قوله تعالى : (أو جاءوكم حصرت صدورهم) النساء:90، فجملة "حصرت صدورهم" في محل نصب حال، وكذلك فإن الأخفش من البصريين قد أيّد ما ذهب إليه الكوفيون في حجتهم، ثم أنّه من باب أولى توسيع القاعدة لتشمل

([1]) الانباري، الإنصاف، ج1، ص205.

([2])هذا البيت من شواهد الخزانة (ج3، 267)ونسبه لأبي صخر الهذلي

([3]) الانباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، ص205.

([4])ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، (ج3، 20)

الفعل الماضي دون وجود "قد " معه فلا داعي أن يُلجأ إلى التأويل، والجملة تؤدي معنى الحال دون وجود "قد" .

5.2.2 فعل الأمر مبني أم معرب

اختلف النحاة حول الفعل الأمر أمعرب هو أم مبني؟ فيرى الكوفيون أنه معرب مجزوم فهو كالفعل المضارع المجزوم بلام الأمر نحو قولنا: "لتفعلْ " وللغائب "ليفعلْ" وقد احتج الكوفيون، على إعرابه أنهم حَمَلوا فعل الأمر على ضده وهو النهي فتقول في النهي "لا تفعل" فكذلك في الأمر" افعل". فالعرب يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره. [1] وقد احتجوا بالأدلة السماعية من الشعر في قول الشاعر:

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا بْنَ خَيْرِ قُرَيْشِ فَتَقْضِي حَوَائِجَ المُسْلِمِيْنَا[2]

فالشاهد قوله " لتقم " حيث إن الشاعر استعمل أمر المخاطب بالفعل المضارع المقرون بلام الأمر وهو الأصل، وقد رجّحَ ابن هشام في مغني اللبيب رأي الكوفيين حيث قال: "وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفا مستمرا في نحو: قم واقعد، وأن الأصل " لتقم، ولتقعد " فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة، وبقولهم أقول؛ لأن الأمر معنى حقه أن يُؤدّى بالحرف، ولأنه أخو النهي ولم يدل على النهي إلا بالحرف وكون الفعل أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ؛ ولأنهم نطقوا بذلك الأصل كقولهم "لتقم أنت "[3]. والعرب قد تحذف حرف الجزم مع بقاء الفعل مجزوما كما في الشاعر:

مُحَمّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسِ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا[4]

([1]) الأنباري، الأنصاف، ج2، ص427.

([2])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة (ج9، 14) ولم ينسبه لقائل

([3])ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص254،

([4])هذا البيت من شواهد الخزانة(ج9، 11) ونسبه لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه.

فالشاهد قوله "تفد" حيث أضمر لام تفد مع بقاء عملها، والأصل "لتفدي" وحذفت الياء للضرورة، وأضمرت اللام مع بقاء عملها في الجزم وقد حُمِلَ فعل الأمر في إعرابه على المذهب الكوفي على النهي في المضارع من باب حمل الشيء على ضده. [1]

وأما البصريون فكان مذهبهم [2].:"أنه مبني على السكون وقد احتجوا بتمسكهم بقاعدة الأصل أي أن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على فتحة لمشابهة مّا بالأسماء، ولا مشابهة مّا بين فعل الأمر والأسماء فكان باقيا على أصله في البناء. ومن البصريين من استدل على أنه مبني أنه تم الإجماع على أن ما كان على وزن فعال من أسماء الأفعال كنزالِ، وتراكِ، وحذارِ؛ فإنه مبني وكذلك فعل الأمر." وقال زهير بن أبي سلمى:

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ دُعِيَتْ نِزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ [3]

فالشاهد قوله "نزالِ" اسم فعل أمر معناه "انزل" ومن حقه ألا يقع في مواقع الإعراب فلا يكون فاعلا أو نائب فاعل أو مفعولا به؛ وذلك بسبب أن الفعل وما كان اسما له لا ينبغي أن يقع هذه المواقع،إلا أنه قد يقصد لفظه عن طريق الحكاية، وعندئذ يقع مواقع الإعراب المختلفة وقد وقع هنا نائب فاعل لذلك أنث له الفعل بالتاء " دعيت ". [4]

وأيّد الأنباري رأي البصريين حيث رد على كلام الكوفيين في قولهم:"إن أصل افعل لتفعل" وقد حذفت اللام في الأمر للمواجهة لكثرة الاستعمال، فضعّف الأنباري حجة الكوفيين في كتابيه الإنصاف و أسرار العربية[5] حيث قال في أسرار العربية:" إن هذا فاسد؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يختص الحذف بما يكثر

([1])اللّامات، الزجاجي، ص(96)، باب لام الأمر، تحقيق مازن مبارك، ط2، 1985

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 435

([3])هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني وهو في ديوانه ص(54)تحقيق علي حسن فاعور في قصيد يمدح فيها هرم بن سنان، وصدر البيت له رواية أخرى " ولنعم حشو الدرع أنت "

([4]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 435

([5]) الانباري، أسرار العربية، ص166.

استعماله دون ما يقل استعماله . نحو: احرنجم، اقعنس، اسبطر، واعلوَّط . وما أشبه ذلك من الأفعال؛ لأن الحذف لكثرة الاستعمال إنما يختص بما يكثر في الاستعمال فقالوا :"لم يكن ": لم يك؛ فحذفوا النون لكثرة الاستعمال، وكذلك قالوا في "أي شيء": أيْشٍ، وقالوا " ويلمه": ويل أمه.وردّ في كتابه الإنصاف كلامه حول الشاهد الشعري:" أن الياء التي في الشاهد " محمد لتفد نفسك كل نفس " محذوفة لضرورة الشعر وليست محذوفة للجزم المقدر باللام المحذوفة فالأصل أن تكون بدون لام "تفدي نفسك". [1]

3.2 المسائل الخلافية في عمل الحروف

إنّ مسائل الحروف التي تناولتها في هذا الفصل تبين الخلافات التي وقعت بين العلماء البصريين والكوفيين في عمل الحروف، فقد أجمع كلا الفريقين على أن الحروف جميعها مبنية، ولكن موضع الخلاف بينهما حول عملها، إذا جرت على صورة أخرى لها، كأن تأتي مخففة عن صورتها المشددة، فتجري في التركيب مغايرة لسلوكها الذي اعتادته اللغة.

وقد عرّف النحاة الحرف بأنه لا يعطي معنى بمفرده، ولكن إذا وُضِعَ مع الاسم أو الفعل صار له معنى، وأصبحت له فائدة. وعرفه ابن هشام[2]" أنه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع؛ كهل وفي ولم " وهذه العلامات أي علامات الاسم أو الفعل ورد الحديث عنها في الفصول السابقة. وعلى هذا الأمر فإن ابن هشام قد قسم الحروف إلى حروف مختصة بالأسماء وحروف مختصة بالأفعال وحروف مشتركة بينهما. وقد أشار أيضا إلى أن من حق الحرف الخاص أن يعمل فيما اختص به، ومن حق الحرف المختص بالفعل أن يعمل الجزم؛ لأن الجزم هو الذي يخص الأفعال، ومن حق الحرف المشترك ألا يعمل شيئا وهذ هو الأصل فما جاء عليه لا تطلب له علة.

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 442

([2])ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص25، 26

وقد زِيْدَ على هذه التقسيمة للحروف أن هنالك حروفا تختص بالفعل وقد أهمل عملها مثل: قد والسين وسوف، وقد وقع خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين حول السين أهي مقتطعة من سوف أو أصل برأسه؟ ولكنني لم أورد هذه المسألة؛ لأنه لا يوجد شاهدٌ شعري فيها. كما أن هنالك حرفا مختصا بالاسم، ولكنه لا يعمل كأل التعريف عند عامة العرب، وأم في لغة حِمْيَر.

وتناولت في هذه المسائل حروفا وقع فيها الاختلاف منها ما يخص الأسماء ومنها ما يخص الأفعال، ولكن الخلاف بين النحاة قد يكون لاعتبار الحرف ساكن أو متحرك كما في همزة "بين بين"، أو يكون لزيادة حرف، أو أنه أصل كما في مسألة الّلام في "لعل"، أوقد يكون لورود حرف بمعنى حرف آخركما وردت "إلا" بمعنى الواو، أو قد يُخْتَلَفُ على بنية الكلمة أهي فعل أم حرف؟ كما في مسألة " حاشى" . وهنالك بعض المسائل التي سيكون فيها نوع من التوضيح لموقف كل من الفريقين وموقف الأنباري كذلك.

1.3.2 همزة بين بين متحركة أو ساكنة ؟

يرى الكوفيون أنّ همزة بين بين ساكنة، واحتجوا بقولهم " الدليل على أنها ساكنة أن همزة بين بين لا يجوز أن تقع مبتدأة، ولو كانت متحركة لجاز وقوعها مبتدأه، فلما امتنع الابتداء بها دل على أنها ساكنة؛ لأن الساكن لا يُبتدأ به. [(1)]

وأمّا البصريون فكان رأيهم أن همزة بين بين متحركة، وحجتهم في ذلك السماع من أشعار العرب، فقد وردت مخففة بين بين في الشعر، وبعدها ساكن في الموضع الذي لو اجتمع فيه ساكنان لانكسر البيت في قول الأعشى:

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشَى أَضَرَّ بِهِ رَيْبُ الزَّمَانِ وَدَهْرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ [(2)]

(1) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص598.

(2)هذا البيت للأعشى وهو في ديوانه ص55، شرح وتعليق د. محمد حسين، الناشر مكتبة الآداب بالجماميز.

فالشاهد قوله" أأن" حيث التقى همزتان أولاهما همزة استفهام والثانية همزة أن المصدرية الساكنة، ويجوز أن تحقق الهمزتين فتأتي بهما على أصلهما فتقول "أأن" ولك أن تخفف الهمزة الثانية، وقد ذهب البصريون إلى أنك إذا خففت الثانية جئت بها متحركة وجعلتها حرفا بين الهمزة وحرف العلة؛ وذكر الكوفيون أن همزة بين بين ساكنة ويرد عليهم مثل هذا البيت ووجه الرد أن النون بعد الهمزة الثانية ساكنة؛ فلو كانت الهمزة الثانية ساكنة لالتقى ساكنان على غير الحد الجائز وذلك مما لا يجوز. [1] وورد كلام سيبويه في الكتاب حول همزة "بين بين"[2]:" ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا، كما قالوا أخشينان ففصلوا بألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة ".

إنّ الشاهد فيه حذف الجار قبل "أن" أي ألأن، وإنما جعلت بين بين كراهية لاجتماع الهمزتين؛ لأنهم يستثقلون ذلك، و لم يأت اجتماع الهمزتين في شيء من كلامهم إلا في بيت واحد أنشده قطرب:

فَإِنّكَ لَا تَدْرِي مَتَى المَوْتُ جَائِيءٌ وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدّةِ المَوْتِ عَاجِلُ[3]

ومحل الاستشهاد فيهذا البيت قوله " جائيء" فالكلمة تروى بهمزتين، وتروى بهمزة فياء متحركة بحركة الإعراب وهي الضمة، وأن الأصل في هذه الكلمة "جايىء"بياء ثم همزة؛ لأنه اسم الفاعل من جاء يجيء مثل باع يبيع فانقلبت ياؤه همزة لوقوعها عين اسم فاعل، أو علت فيه أو لكونها بعد ألف زائدة فصار "جائيء" بهمزتين والقياس في مثل ذلك أن تقلب الهمزة المتطرفة ياء لكونها ثانية همزتين في موقع اللام من الكلمة فيقال "جائي". [4] وجاء في شرح الأشموني: [5]"أن الشاهد فيه قوله" جائي" حيث رفعه بضمة مقدرة على الياء، وقياسه حذفها"

([1]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، ص598.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج3، 154.

([3])هذا البيت من شواهد الأشموني رقم 38 (ج1، 74) وورد " ولكن أقصى مدة العمر عاجل" ولم ينسبه لقائل وقال:" ولم أجدله سابقا أو لاحقا"

([4]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج2، ص598.

([5])الأشموني، شرح الأشموني، ج1، 74

وأما عن رأي الأنباري فقد دعم حجة البصريين ورد على الكوفيين في قولهم:" أنه لا يجوز أن تقع مبتدأةً " حيث قال:" إنما لم يجز أن تقم مبتدأة لأنها إذا جعلت بين بين أَخْتُلِسَتْ حركتها وقربت من الساكن، والابتداء إنما يكون بما تمكنت فيه حركته، وإذا جعلت بين بين فقد زال ذلك التمكن وقربت من الساكن، وكما لا يجوز الابتداء بالساكن وكذلك لا يجوز الابتداء بما قرب منه.

إننا نلاحظ أن الكوفيين لم يدللوا على كلامهم بشواهد شعرية، وإنما كان الشاهد بصريا وقد دللوا من خلاله على فتح همزة بين بين. وأعتقد أن رأي البصريين أصوب، وذلك لأنهم احتجوا بالعلة السماعية من كلام العرب وأشعارهم في همزة بين بين وتحركها كما قد علمنا بتحقيق هذه الهمزة أو بتخفيفها وجعلها بين بين وهي لغة بني تميم كما ورد الحديث عنها في كلام سيبويه ؛ولذلك فإن الرواية الشفوية مقدمة عند النحويين عن غيرها من سائر الأدلة.

2.3.2 "زيادة لام الابتداء في خبر لكن"

يرى الكوفيون أنه يجوز دخول اللام في خبر" لكن" كما يجوز في خبر "إن " نحو " ما قامَ زيدٌ لكنّ عمر لقائمٌ "لكن البصريين يرون أنّه لا يجوز دخول اللام في خبر "لكن".[1] وقد احتج الكوفيون بالسماع من ذلك قول الشاعر:

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّها لَكَمِيدُ[2]

فالشاهد قوله " لكنني لكميد " حيث قرن خبر "لكن" باللّام التي تدخل في بعض المواضع لتوكد الكلام. وذكر ابن عقيل في شرحه على الألفية[3]:"أن الشاهد فيه "لعميد"حيث دخلت اللام على خبر لكن". ويعتبر البصريون أن هذا البيت لا يصح الاستشهاد به؛ لأنه لا يُعرفُ قائله، وكذلك أن هذه اللام زائدة في خبر لكن، وأصل الكلام " ولكن إنني من حبها لعميد " فزادت في خبر"أن" فحذفت إن تخفيفا، وقد تكون

([1]) الأنباري، الانصاف، ج1، ص169.

([2])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة (ج10، 362)ولم ينسبه لقائل

([3])ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، 364.

للضرورة الشعرية. [1] . وأما عن احتجاج البصريين في هذه المسألة فإنهم اعتبروا أن اللام التي في "لكن " إمّا لام توكيدٍ أو لام قسمٍ على اختلاف المذهبين، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر لكن؛ لأنها إن كانت لام التأكيد فلام التأكيد إنما تأتي مع إن لاتفاقهما في المعنى؛ لأن كل واحدة منها للتأكيد وأما لكن فمخالفة لها في المعنى، وإن كانت لام القسم فإنما حسنت مع إن لأن إن تقع في جواب القسم، وكما أن اللام تقع في جواب القسم، وأما لكن فمخالفة لها في ذلك؛ لأنها لا تقع في جواب القسم؛ فيجب ألّا تدخل اللام في خبرها. [2]

وقد أيّد الأنباري حجة البصريين، ووجّه الشاهد الشعري في قول الشاعر: " ولكنني من حبها لكميد " فاعتبره شاذا، فلا يُؤخذ به لقلته وشذوذه فلا يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم ولو كان قياسيا مطردا لكان ينبغي أن يكثر في أشعارهم وكلامهم.

3.3.2 لام "لعل" الأولى زائدة أو أصلية

يرى الكوفيون أنّ اللام الأولى في لعل أصلية، في حين عدّها البصريون زائدة وليست أصلية، وقد احتج الكوفيون لرأيهم بأن "لعل" حرف، ومكونات الحروف كلها أصلية؛ لأن حروف الزيادة المجموعة في كلمة "اليوم ننساه "أو "سألتمونيها" إنما تختص بالأسماء والأفعال، فأمّا الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة،بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية؛ ودلّهم على ذلك أنها تزاد شاذة في بعض الأسماء مثل " زيدلٍ، وعبدلٍ، وفحجلٍ" فينبغي ألاّ يحكم على زيادتها في الحروف كاللام في لعل. [3] أما حجة البصريين فكانت بالسماع عن العرب، واستندوا إلى وجودها عارية عن اللام في قول الشاعر:

([1]) الأنباري، الانصاف، هامش الإنصاف، ج1، ص169.
([2]) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص171.
([3]) الأنباري، الانصاف، ج1، ص177.

وَلَاتُهِينَ الفَقِيرَ؛ عَلَّكَ أَنْ   تَرْكَعَ يَوْمَاً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ[1]

فالشاهد قوله "علك أن تركع" وأصلها" لعل " فحذفُ اللام الأولى من لعل دل على زيادتها. [2] وشاهد آخر استشهد به نحاة البصرة، وهو قول الشاعر:

يَاأَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا [3]

فمحل الاستشهاد قوله " علك " حيث أسقطت اللام الأولى في لعل ودلّ ذلك على زيدتها. وورد الكلام عن البيت في الكتاب لسيبويه من ناحية أخرى" فعساكا اتصل بها ضمير النصب "الكاف" تشبيها لها بلعل".[4]

وقد أيّد الأنباري حجة الكوفيين، إذ نجده يرد على كلام البصريين وحججهم السماعية في الشواهد الشعرية فيرى أنّها حُذفت في "لعل" لكثرتها في استعمالهم؛ ولهذا تلعب العرب بهذه الكلمة، فقالوا:" لعلّ، ولَعَلْنَ، ولَعَنَّ . بالعين غير معجمة" وقال الشاعر: حَتَّى يَقُولَ الجَاهِلُ المُنَطَّقُ   لَعَنَّ هَذَا مَعَهُ مُعَلَّقُ[5]

فالشاهد قوله " لعَنّ" حيث إنّ هذه لغة من لغات العرب في "لعل" إذ أبدلوا لامها المشددة نونا، لكثرة ما تلعبوا بهذه الكلمة. [6] وقد وردت بالغين المعجمة فقال الشاعر: ألا يَاصَاحِبَيَّ قِفَا لَغَنَّا   نَرَى العَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الخِيَامِ[7]

فمحل الاستشهاد قوله " لغنا " حيث أنها من لغات العرب في " لعل" ووردت الكلمة في لسان العرب بالغين المعجمة. [8] وفي نقائض جرير والفرزدق، وردت بالعين

([1])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانةج11، 450، ونسبه للأضبط بن قريع

([2]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 179

([3]) هذا البيت من شواهد سيبويه، الكتاب، (ج2، 375) ونسبه إلى لرؤبة العجاج.

([4]) سيبويه، الكتاب، ج2، 375.

([5])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة (ج10، 422) ولم ينسبه لقائل.

([6]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 181.

([7])هذا البيت للفرزدق وهو في ديوانه (597)، تقديم وشرح الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، العلمية، بيروت . لبنان، ط1، "

([8]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 179

بالعين المهملة في الرواية في صدر البيت: " ألستم عائجين بنا لعنا "[1] وذكر أنّ لعنا فيها لغات منها" لعلنا، ولعني، وعلّي". وبالنسبة للشاهد الشعري فإن كلا الوجهين صحيح ويعتبر لغة وردت عن العرب.

وأما عن رأيي في هذه المسألة فإني أرجح رأي الكوفيين على البصريين في هذه المسألة، وذلك لأن الحروف لا نجد فيها زياده، وإنما تكون الزيادة في الأسماء والأفعال حيث نستدل على الزيادة في الأفعال والأسماء؛ لأننا نجد حروفا قلبت عن حروف أخرى، ولا نجد ذلك في الحروف، ثم أن رأي الأنباري جاء مؤيداً لرأي الكوفيين وذلك لتعدد اللغات فيها، وأن هذه اللام لما كثر استعمالها حذفت من لعل.

4.3.2 إتيان "إلا" بمعنى الواو.

يرى الكوفيون أن "إلا" تأتي بمعنى الواو، لكن البصريين يرون أنّ "إلا" لا تكون بمعنى الواو. وحجة الكوفيين في ذلك أنّها يأتي كثيرا في كلام العرب، حيث إنّ الحرف يكون بمعنى حرف آخر[2]. وقد ورد أدلة سماعية من كلام العرب وأشعارهم في قول الشاعر: وَكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ   لِعَمْرُ أَبِيكَ إلّا الفَرْقَدَانِ[3]

فالشاهد هنا قوله" إلا الفرقدان" فالحرف "إلا" بمعنى الواو أي كأنه قال كل أخٍ سيفارق أخاه والفرقدان كذلك سيفترقان. [4] وأما سيبويه فقد رأى أن" إلا" بمعنى غير وهي صفة "لكل" أي كأنه قال:" وكلُّ أخٍ غيرُ الفرقدينِ مفارقه أخوه" .[5].

([1])أبو عبيدة البصري (ت209)، نقائض جرير والفرزدق (ج2، 316)، ، وضع حواشيه خليل عمران منصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1998م، وورد صدر البيت "ألستم عائجين بنا لعنا"

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج1، 216.

([3])هذا البيت من شواهد الخزانة (ج3، 421) ونسبه إلى حضرمي بن عامر، وورد أيضا في البيان البيان والتبيين للجاحظ تحقيق عبد السلام هارون(ج1، 228)، الناشر مكتبة الخانجي . القاهرة، الطبعة السابعة، 1418هـ . 1998م. ونسبه لعمرو بن معد يكرب

([4]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 217

([5])الكتاب، سيبويه، ج2، 334

وأمّا حجة البصريين فقد قالوا "إنما قلنا أن "إلّا " لا تكون بمعنى الواو لأن "إلا" تكون للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول؛ فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر. (1).

وقد أيّد الأنباري حجة البصريين، ورد على الشواهد الشعرية المحتج بها في قولهم "لعمر أبيك إلا الفرقدان " فأراد القول:" لكن الفرقدان فأنهما لا يفترقان"، على زعمهم في بقاء هذه الأشياء المتأخرة إلى وقت الفناء. ويحتمل أن تكون إلا في معنى غير ولذلك ارتفع ما بعدها، والمعنى كل أخ غير الفرقدين يفارقه أخوه. وأعتقد أن البصريين أصوب رأيا في هذه المسألة؛ لأن "إلّا" لا تأتي بمعنى الواو، بل هي بمعنى "غير "كما اعتبرها سيبويه وجماعة البصريين، لكنه بصفة عامة قد يأتي حرف بمعنى حرف آخر، وهذا موجود في لغة العرب، فقد ورد في المثل العربي "الذود إلى الذود إبل" أي مع الذود.

5.3.2 حاشى في الاستثناء، فعل أو حرف أو ذات وجهين

يرى الكوفيون أنّ "حاشى" في الاستثناء فعل ماضٍ، وذهب بعضهم إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات، ولكن البصريين يرون أن "حاشى" حرف جر. وقد ذهب أبو العباس إلى أنه يكونُ فعلاً ويكون حرفاً. (2) واحتجّ الكوفيون على أنه فعل مُتصرف بالسماع في قول النابغة:

وَلَا أَرَى فَاعلاً في النَّاس يُشْبِهُهُ   وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ(3)

فالشاهد قوله "ولا أحاشي" حيث تصرّف الفعل فجاء المضارع "ولا أحاشي" هنا بمعنى لا استثني. وهذا دليل استدل به الكوفيون على فعلية حاشى فالتصرف من خصائص الأفعال ولمّا تصرف حاشى فجاء منه المضارع دل على فعليتها. (4) وورد

---

(1) الأنباري، الإنصاف، ج1، 218

(2) الأنباري الانصاف، ج1، ص226.

(3)هذا البيت للنابغة الذبياني وهومن أبيات معلقته المشهورة "يا دار مية بالعلياء فالسند" وهو في ديوانه ص(20)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2

(4) الأنباري الانصاف، ج1، هامش الإنصاف، 226.

الحديث عن هذا الشاهد في "مغني اللبيب" حيث اعتبره ابن هشام حرفا أو فعلا جامدا بمعنى الحرف، وقال:" توهم المبرد أن هذا مضارع حاشا التي يستثنى بها"[(1)]

وأما حجة البصريين بحرفية" حاشى" أنه لا يجوز دخول "ما" عليه؛ فلا يقال "ما حاشى زيداً " كما يقال "ما خلا زيداً، وما عدى عمراً " ولو كان فعلاً كما زعم الكوفيون لجاز أن يقال "ما حاشى زيداً" فلما لم يجز ذلك، دل على فساد مذهبهم، ويدل على حرفية "حاشى" أن الاسم يأتي بعدها مجروراً، واستشهدوا بقول الشاعر:

حَاشَى أَبي ثَوْبَانَ؛ إنَّ بِهِ ضَنَّا عَلَى المَلْحَاةِ وَالشَّتم[(2)]

فمحل الاستشهاد قوله" حاشى أبي ثوبان" فحاشى هنا حرف جر و ما بعده مجرور، وقد روي البيت برواية أخرى عند ابن هشام في المغني "حاشى أبا ثوبان" بالنصب لكلمة "أبا" على لغة من يلزم الاسماء الستة الألف في الأحوال كلها. [(3)]

وأيّد الأنباري حجة البصريين حيث رد على الشاهد الشعري " وما أحاشى من الاقوام من أحد " فقال: " قوله "أحاشي" مأخوذ من لفظ حاشى، وليس متصرفا منه، كما يقال: بسمل، وهلّل، وحمدل، وسبحل. ودعدع إذ قال لغنمه " داع داع " وهو تصويت بها.

وقد رد الأنباري على مزاعم الكوفيين بأن "الحرف لا يدخله حذف. وأن حاشى قد حذفت منها الألف لكثرة الاستعمال " رد بقوله [(4)]:"إن الحرف يدخله الحذف فالعرب قد حذفوا الباء الثانية في "ربّ" وخففوها فقال الشاعر:

أَزُهَيْرُ إنْ يَشِبِ القَذَالُ فَإنَّهُ رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ[(5)]

فالشاهد قوله " ربَ هيضل" حيث جاء برب مخففة بباء واحدة وهذا فيه استدلال على أن الحروف يلحقها الحذف ولكن حاشى الحرف لم يدخله حذف وإنما

([1]) ابن هشام، مغني اللبيب، ، ج1، 140.

([2]) هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة(ج4، 182)ونسبه للجميح الأسدي.

([3]) ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، 141

([4]) الأنباري الانصاف، ج1، 231.

([5])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة ج9، 535. ونسبه لأبي كبير الهذلي

دخلته زيادة فالأصل في حاشى "حاش" ثم زيدت عليها الألف والعرب تقول " حاشى لك، وحاشاك " ولا تقول "حاشَ لك، و لا " حاشَكَ".[1]

وقد تحدث المبرد في كتابه المقتضب حول حاشى واعتبرها تأتي فعلا وتأتي حرفا فقال: " وما كان حرفا سوى " إلا "فحاشا وخلا، وما كان فعلا فحاشا وخلا وإن اتفقا لفظ الحروف" وقد تحدث عن الشاهد السابق " وما أحاشي من الأقوام من أحد " واعتبر أن حاشى صيرت فعلا وهي بمعنى " ولا استثني أحد" والدليل على فعليتها دخولها على اللام في قولك " حاشى لله" فالحرف لا يدخل على حرف" [2].

"

6.3.2 الميم في "اللهم"

يرى الكوفيون أنّ الميم المشددة في "اللهمّ " ليست عوضا من "يا" التي هي للتنبيه في النداء. وأمّا البصريون فيرون أنها عوض من "يا" التي للتنبيه في النداء والهاء مبنية على الضم. [3] واحتج الكوفيون بالسماع من ذلك قول الشاعر:

إنّي إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمّـا   أَقُولُ: يَا اللهُمّ، يَا اللّهمّا[4]

فالشاهد قوله " يا اللهم " حيث جمع الشاعر بين حرف النداء والميم المشددة في نداء لفظ الجلالة وقد ورد أوجه حول هذا النداء منها: أما أن تدخل حرف النداء على لفظ الجلالة " الله " وتقطع الهمزة فتقول:" يا أَلله "، والوجه الثاني :أن تقول:" يا الله" تُدخل حرف النداء على الاسم العظيم وتجعل همزتها همزة وصل، والوجه الثالث: أن تقول:" اللهم " بحذف حرف النداء والتعويض بميم مشددة وهو رأي البصريين. [5]

([1]) الأنباري الانصاف، ج1، هامش الإنصاف، 231.

([2])المبرد، أبو العباس، المقتضب، (ج4، 390) تحقيق محمد عبدالخالق عُضيمة، الطبعة الثانية 1399 هـ – 1979م

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج1، 279.

([4])البيتان من شواهد البغدادي في الخزانة(ج2، 295) وقد نسبهما إلى أمية بن الصلت.

([5]) الأنباري، الإنصاف، ج1، 279–283

وورد في شرح التصريح للشيخ خالد :" أنه جمع في هذا الشاهد بين العوض والمعوض، وذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر " (1)

وجاء في أوضح المسالك لابن هشام:" أن هذا الجمع ضرورة نادرة لا تأتي إلا في الشعر"(2). وقد أتى الكوفيون بشاهد آخر جُمِعَ فيه بين يا النداء والميم المشددة وهو قول الشاعر: وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا صَلَّيتِ أَوْ سَبَّحْتِ: يَا اللّهُمَّ مَا (3)

أُرْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلَّمَا

فالشاهد قوله: " يا اللهم ما " حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة، ولم يكتفِ بذلك، بل زاد ميما مفردة بعد الميم المشددة، فجمع بين الميم و "يا" ولو كانت الميم عوضا من " يا" لما جاز أن يجمع بينهما؛ لأن العوض والمعوض لا يجتمعان. (4)

واحتج البصريون أنه قد حصل إجماع على أن الأصل في اللهمّ " يا ألله" ولكن لما أدخلوا الميم حذفوا الياء ويستفاد من قولك" اللهم " ما يستفاد من قولك "يا ألله "والدليل على ذلك على أن الميم عوض من "يا"؛ لأن العوض ما قام مقام المعوض، وهنا الميم قد أفادت ما أفادت "يا" فدل على أنها عوض منها، ولهذا لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر.

وأيّد الأنباري حجة البصريين، وذلك أنه أعتبر أن الميم في "اللهم " هي عوض عن الياء"، ووجّه الشواهد الشعرية في أن هذا الشعر لا يعرف قائله، فلا يكون فيه حجة، وعلى أنه إن صح عن العرب فيمكن القول: "إنما جُمِعَ بينهما لضرورة الشعر، وسهّل الجمع بينهما لضرورة أن العوض في آخر الاسم والمعوض في أوله والجمع بين العوض والمعوض منه جائز في ضرورة الشعر، حيث قال الشاعر:

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا عَلَى النَّابِحِ العَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ (5)

---

(1)خالد الأزهري، شرح التصريح، ج2، 235.

(2)ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، 30.

(3)هذه الأبيات من شواهد البغدادي في خزانته(ج2، 296) ولم يعزها لأحد

(4) الأنباري، الانصاف، هامش الإنصاف ج1، 279.

(5)هذا البيت للفرزدق يهجو فيه إبليس وهو في ديوانه (541)، تحقيق علي فاعور

فالشاهد قوله: "فمويهما " حيث أنه مثنى الفم مضافا إلى ضمير الغائبين، والأصل أن يقال "فوهيهما"، ولكنه أبقى الميم التي هي عوض عن الواو المحذوفة في المفرد، فهو قد جمع بين العوض والمعوض، أي بين الميم والمعوض عنه وهو الواو، والجمع بين العوض والمعوض عنه في لغة العرب لا يجوز إلا لضرورة الشعر . [(1)]

وقال سيبويه [(2)]:" وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان، لأن أصله كان "فَوْهٌ" فأبدلوا الميم مكان الواو، ليشبه الأسماء المفردة في كلامهم، فهذه الميم تثبت في الجر والنصب والإضافة والتثنية؛ لأنها عين الكلمة كالميم في دم". وذكر أن الشاهد فيه جمع بين الميم والواو في الكلمة وهي بدل منها.

7.3.2 "مَنْ " لابتداء الغاية في الزمان "

يرى الكوفيون أنّ "مِنْ " يجوز استعمالها في الزمان والمكان، أمّا البصريون فيرون أنه لا يجوز استعمالها في الزمان، وإنّما تستعمل لابتداء الغاية في المكان. [(3)]

واحتج الكوفيون بالسماع من أشعار العرب، من ذلك قول زهير بن أبي سلمى:

لِمَنْ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ [(4)]

فالشاهد قوله " من حجج ومن دهر" حيث جاز استعمال " من " لابتداء الغاية الزمانية وأيضا لابتداء الغاية المكانية، وقد كان رد البصريين أن رواية البيت كانت " أقوين من حجج ومذ دهر" فهي لابتداء الغاية الزمانية. [(5)] وهنالك رأي للأخفش " وهو وهو أن " مِنْ " هنا زائدة فيجوز أن تزاد في الإيجاب كما يجوز أن تزاد في النفي فالتقدير هنا " أقوين حججا ودهرا"، وقد احتج بالآية القرآنية (يغفر لكم من ذنوبكم) [نوح:4]

([1]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 279.

([2])الكتاب، سيبويه، ج3، 365

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج1، 306.

([4])هذا البيت لزهير بن أبي سلمى وهو في ديوانه ص (54)، تحقيق علي حسن فاعور.

([5]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 306.

أي: يغفر لكم ذنوبكم. (1) وورد في شرح الرضي حول هذا الشاهد أن (2):""من" عند البصرية للابتداء من غير زمان سواء كان المجرور بها مكانا نحو "سرت من البصرة" أو غيره نحو " هذا الكتاب من زيد إلى عمرو"، وذكر أن الشاهد فيه أن الكوفيين جوزوا استعمال "من" في الزمان، وأراد القول من مر حجج،ومن مر دهور، فاجتزأ بالواحد عن الجمع؛ لأنه اسم جنس جمعي"

وأما عن حجة البصريين فهم يجمعون على أن "من " في المكان نظير مذ في الزمان؛ لأن من وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان، كما أن مذ وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان، حيث تقول:" ما رأيته مذ يوم الجمعة" فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة، كما تقول "ما سرت من بغداد " فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن تقول " ما سرت مذ بغداد " فكذلك لا يجوز أن تقول " ما رأيته من يوم الجمعة "، وجاء في معاني الحروف للزجاجي قوله أن:" "مذ" اسم دال على الزمان يرفع ما مضي، ويخفض ما أنت فيه. ولكن "منذ" حرف خافض لما بعده" (3) .وورد في "همع الهوامع" للسيوطي : "أن أكثر العرب ترجح رفع "مذ" للماضي على جره، واعتبر الشاهد من القليل خفضه.. وقال: " إنّ المصدر بعدها يجوز جره أو رفعه، كقولك :"ما رأيته مذ قدومُ زيد" وهو على حذف زمان،أي : "ما رأيته مذ زمن قدوم زيد" (4)، وذكر ابن هشام في أوضح المسالك:" أن الشاهد فيه خفض" حجج ودهرا" بـ"مذ" فهي هنا لابتداء الغاية الزمانية"(5)

الزمانية"(5)

وأيّد الأنباري رأي البصريين في هذه المسألة فقد رد على الشاهد الشعري بالخطأ في رواية البيت، فروايته الصحيحة " أقوين مذ حجج ومذ دهر " وحتى لو كانت الرواية على ما ذكر الكوفيون فإن التقدير فيه " من مَرِّ حجج ومن مَرَّ دهر" كما

---

(1) الأنباري، الإنصاف، ج1، 310.

(2)الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج2، 1138

(3) الزجاجي، حروف المعاني، ص14، تحقيق علي توفيق الحمد، دار الأمل، أربد، ط2 .

(4)السيوطي، همع الهوامع، ج3، 226.

(5)ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، 44

تقول " مرت علية السنون " فحذف المضاف وأقام المضاف إلية، واستشهد بقول الشاعر:

لَقَدْ خِفْتُ حَتّى لا تَزِيْدَ مَخَافَتِي عَلى وَعْلٍ فِي ذِي المَطَارَةِ عَاقِلُ[1]

فمحل الاستشهاد قوله: [2] "لا تزيد مخافتي على وعل" فإن الكلام فيه على تقدير مضاف: أي :"لا تزيد مخافتي على مخافة وعل"، فحذف المضاف وأقام المضاف أليه مقامه.

8.3.2 "واو رُبَّ هل هي التي تعمل الجر؟"

يرى الكوفيون أنّ واو "رُبَّ" تعمل في النكرة الخفض بنفسها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين. ولكن البصريين يرون أنّها لا تعمل، وإنما العمل لرُبَّ مقدرة. وقد أحتج الكوفيون بأن الواو هي العاملة؛ لأنها نابت عن رُبَّ، فلما نابت عن رب عملت عملها، وصارت كواو القسم؛ فإنها لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء، فكذلك الواو هنا لما نابت عن رب عملت الخفض كما تعمل رب. [3] واحتج الكوفيون بما سُمِعَ عن العرب من ذلك قول الشاعر :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسُ إلّا اليَعَافِيرُ وَالعِيْسُ[4]

فالشاهد قوله " وبلدة" حيث إن التقدير فيها " ورب بلدةٍ" ولكن لما حذفت رُبّ نابت عنها الواو فعملت عملها وهو الخفض، والواو هنا ليست عاطفة؛ لأنها أول بيت في الأرجوزة . وورد الاستشهاد بالبيت في موضع آخر في أوضح المسالك وهو:" أن كلمة " اليعافير" جاءت مرفوعة على أن ظاهره النصب لأنه استثناء منقطع".[5]

([1])هذا البيت للنابغة وهو في ديوانه ص(144)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2.

([2]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 308

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص311.

([4])هذا البيت من الرجز المشطور وهو من شواهد البغدادي في الخزانة (ج4، 124)ونسبه إلى جِران العود.

([5])ابن هشام، أوضح المسالك، ج2، 230

وأما عن احتجاج البصريين ورأيهم فهم يعتبرون أن الواو ليست عاملة، وأن العمل لرب مقدرة وذلك لأن الواو حرف عطف وحرف العطف لا يعمل شيئا؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا، وحرف العطف غير مختص؛ فوجب أن لا يكون عاملا، وإذا لم يكن عاملا وجب أن يكون العامل رُبَ مقدرة. والذي يدل على أنها واو العطف وأن رب مضمرة بعدها أنه يجوز ظهورها معها نحو " ورب بلدة"[(1)]

وأيّد الأنباري حجة البصريين، ورد على كلام الكوفيين بقولهم " إنها لمّا نابت عن رب عملت عملها كواو القسم، فوصف هذا الكلام بأنه فاسد؛ لأنه قد جاء عن العرب الجر بإضمار "رُبَّ" من غير عوض منها، واستشهد بقول الشاعر:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ[(2)]

فالشاهد هنا قوله" رسم دار" حيث أن الرواية فيه بجر رسم، فهي هنا مجرورة لفظا بـ" رب" المحذوفة والباقي عملها، وقال ابن يعيش[(3)] " أراد رب رسم دار، ثم حذف، لكثرة استعمالها ". وقد وصفها بحرف يأتي للتقليل كما أن" كم" للتكثير وكذلك فإنها أيضا تضمر بعد "بل"، قال الشاعر:

بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ[(4)]

فالشاهد قوله " بل جوزِ تيهاء" حيث أراد القول "بل رب جوز "ولكنه حذف رب بعد بل لكثرة استعمالها: والحجفت: ظهر الترس، وشبه الصحراء بها. وقد ورد في سر صناعة الإعراب قول ابن جني في موضع ثانٍ للشاهد وهي كلمة "الحجفت " حيث قال:" على أن من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل، فيقولون "هذا" طلحت" و"السلام عليكم والرحمت"[(5)]. وكذلك أضمرت رب بعد الفاء في قول الشاعر:

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج1، 312

([2])هذا البيت لجميل بثينة وهو في ديوانه(ص52)وورد "الغداة"، دار بيروت للطباعة والنشر، 1402هـ

([3])ابن يعيش، شرح المفصل، (ج4، 482)

([4])هذا البيت ورد في معجم الشواهد، د.حنا حداد ص(197) وأورد نسبه لسؤر الذئب نقلا عن لسان العرب لابن منظور مادة (جحف)، ج10، 383.

([5])ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، 159 تحقيق:د.حسن الهنداوي

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِيْنُ   نَوَاعِمَ فِي المَروْطِ مِنَ الرِّيَاطِ[1]

فالشاهد قوله " فحور " حيث جر لفظ حور بِرُبَّ المحذوفة بعد الفاء وورود رب بعد هذه الحروف يدل على أنها لا تنوب عن رب ولاهي عوض منها فلو كانت عوضا ما جاز ظهورها معها؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض فواو القسم لما كانت عوضا عن الباء لم يجز الجمع بينهما فلا يقال: "وبالله لأفعلن".[2]

وذكر الأشموني "أن الشاهد فيه جر لفظ (حور) بربب المحذوفة بعد الفاء، وذلك قليل بالنظر إلى الجر بربب بعد الواو، وليس قليلاً في نفسه، والكثير الجر بربب المحذوفة بعد الواو". [3]

9.3.2 عمل حرف القسم محذوفا بغير عوض "

يرى الكوفيون أنه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض. أما البصريون فيرون أنه لا يجوز الخفض إلا بعوض. [4]واحتج الكوفيون باستنادهم إلى السماع من أشعار العرب فقال الشاعر:

لَاهِ ابْنُ عَمّكَ لا أفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ   عَنِّي، وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي [5]

فالشاهد قوله" لاه ابن عمك" فالتقدير في هذا "للهِ ابن عمك " فهو قد خفض لفظ الجلالة " الله" بحرف الخفض المحذوف وهو اللام من غير عوض. والعرب تقول:

([1])هذا البيت للمتنخل الهذلي وهو في ديوان الهذليين، ج2، 19، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، طبعة 1965

([2]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 312

([3])الأشموني، شرح الأشموني، ج3/ ص332، .

([4]) الأنباري، الانصاف، ج1، 325.

([5])هذا البيت لذي الإصبع العدواني وورد نسبه المفضليات للمفضل الضبي ص(160) تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ط6. وهو من قصيدة يعاتب فيها ابن عمه ومطلعها:

لي ابن عم على ماكان خُلُقِ مختلفان فأقليه ويقليني .

لله أنت، ولله درك، ولله ابن عمك بثلاث لامات: أولها لام الجر وثانيها لام التعريف وثالثها فاء الكلمة،. وقد ورد في المغني أن اللام المحذوفة للاستعلاء[1].

وأما عن احتجاج البصريين فهم يشيرون أولاً إلى قضية الإجماع فالأصل في حروف الجر أنها تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض، ولم يوجد هاهنا عوض، فبقيت على الأصل، أي أن البصريين في هذا تمسكوا بالأصل، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة.

وقد ذهب الأنباري إلى ما ذهب إليه البصريون فرد على احتجاج الكوفيين في شواهدهم أنها من باب الشواهد الشاذة التي لا يعتد بها لقلتها، وذكر أن الحذف في الأبيات هو من باب التخفيف. وأما عن رأيي فإنني أرجح رأي البصريين على أنه لا يوجد شاهد بصري في المسألة ولكن القياس عند البصريين كان دقيقا كما رأينا فهم قد تمسكوا بقاعدة نحوية وهي "التمسك بالأصل وعدم الخروج عنه "، ولكن الكوفيين قد أتوا بدليل سماعي عن العرب وهو الشعر فيمكن اعتبار الأدلة التي قدمها الكوفيون من باب التوسع في اللغة الخروج عن القاعدة.

10.3.2 "جواز مجيء واو العطف زائدة "

يرى الكوفيون أن واو العطف تأتي زائدة، وقد ذهب مذهبهم مجموعة من العلماء البصريين من أمثال: الأخفش، والمبرد، وأبو القاسم بن برهان، وأما عن موقف البصريين من هذه المسألة فإن جُلّهم قال:" إنّه لا يجوز أن تأتي واو العطف زائدة" [2]

واحتج الكوفيون بالسماع من أشعار العرب في قول امرئ القيس:

فَلَمَّا أَجَّزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ وَانْتَحَى بِنَا بَطْنُ حِقْفٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ [3]

([1])ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص168

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص 374.

([3])هذا البيت لامرئ القيس الكندي وهو في ديوانه (15)، شرح الأعلم الشمنتري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر ، الطبعة الخامسة، 2009.

فالشاهد قوله" فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى " حيث إنّ الكوفيين يرون أن الواو العاطفة التي قبل الفعل " انتحى" هي زائدة، وأنّ الفعل انتحى هو جواب شرط "لمّا"، وأما البصريون فيرون أنها ليست زائدة، وأنها عطفت الفعل "انتحى "على الفعل " أجزنا" وأن جواب الشرط محذوف وتقديره" لما قطعنا ساحة الحي وفارقناها أَمِنّا من ترصد الوشاة. (1) واستشهدوا بقول الشاعر:

حَتّى إذّا قَمِلَتْ بُطُونُكُمُ ... وّرّأيْتُم أّبْنَاءَكُمْ شَبُّوا(2)

وَقَلَبْتُمْ ظَهْرَ المِجَنِّ لَنَا ... إنَّ اللّئيمَ العَاجِزُ الخَبُّ

فالشاهد فيه قوله" وقلبتم " حيث إن الواو زائدة وهي تأتي جواب شرط "إذا" والتقدير: أنه لما قملت بطونكم قلبتم ظهر المجن لنا. والمعنى أنه لما كثرت قبائلكم وشب أبناؤكم قلبتم ظهر المجن، وهو الترس وهي كناية عن الغدر. (3) وورد في شرح المفصل:" واعلم أن البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة، واحتجوا بقول الشاعر، وذكر الشاهد. ويتابع كلامه بقوله :وأمّا أصحابنا فلا يرون زيادة هذه الواو، ويتأولون جوابا محذوفا تقديره: "حتى إذا امتلأت بطونكم وكان كذا وكذا..تحقق منكم الغدر، واستحققتم اللوم"(4)

وأما عن احتجاج البصريين فذكروا أن الواو في الأصل حرف وضع لمعنى؛ فلا يجوز أن يُحكم بزيادته مهما أمكن أن يجرى على أصله، وقد أُمكِن هاهنا، وجميع ما استشهدوا به على الزيادة يمكن أن يُحمل فيه على أصلة. (5)

وقد أيّد الأنباري رأي البصريين ورد على الشواهد الشعرية بقولة:" إن الواو في البيت عاطفة وليست زائدة، والتقدير فيه: فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى بنا بطن حقف ذي قفاف عقنقل خلونا ونعمنا "، وأما الشاهد الثاني فالواو فيه عاطفة وليست زائدة والتقدير فيه:" حتى إذا قملت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبوا وقلبتم ظهر المجن لنا بان

---

(1) الأنباري، الإنصاف، ج2، هامش الإنصاف، 374.

(2)هذان البيتان من شواهد الخزانة (ج11، 45) ولم يعزهما لأحد

(3) الأنباري، الإنصاف، ج2، هامش الإنصاف، 375.

(4)ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، 11.ونسب البيتين للأسود بن يعفر .

(5) الأنباري، الإنصاف، ج2، هامش الإنصاف، 375.

غدركم ولؤمكم " وإنما حذف الجواب في هذه المواضع للعلم به؛ توخيا للإيجاز والاختصار. [(1)]

نلاحظ في هذه المسألة أن الكوفيين قد استندوا للأدلة السماعية من أشعار العرب، وأمّا البصريون فإنهم تمسكوا بأصل القاعدة وهي أن حرف العطف وضع لمعنى فلا يجوز أن يكون زائدا، ولذلك فإنهم عللوا الشواهد النحوية التي أتى بها الكوفيون من الأشعار بأن الواو فيها عاطفة جاءت لمعنى وليست زائدة، وحُذِف جواب الشرط وقُدِّر للإيجاز والاختصار، لذا فإنني أرجح رأي البصريين؛ لأن حرف العطف "الواو" وضع للجمع والمشاركة ففي الشاهد الأول أنهم أجازوا الحي ثم انتحوا فلما حصل لهم ذلك "أمنوا" وهو جواب الشرط المقدر.

11.3.2 حرف العطف "أو" بمعنى الواو، وبمعنى "بل"

إنّ مذهب الكوفيين في هذه المسألة أنّ "أو" تكون بمعنى الواو، وبمعنى "بل"، وقد احتجوا بما سُمِعَ عن العرب من ذلك قول الشاعر : [(2)]

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى   وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتَ فِي العَيْنِ أَمْلَحُ[(3)]

فموطن الشاهد قوله " وصورتها أو أنت" حيث أن أو هنا بمعنى بل فكأنه قال " وصورتها بل أنت في العين أملح".[(4)] وقد ورد الحديث في مغني اللبيب[(5)]:"أن أو تأتي تأتي بمعنى الإضراب كـ"بل" فعن سيبويه أجاز ذلك بشرطين تقدم نفي أو نهي وإعادة العامل، نحو "ما قام زيد أو ما قام عمرو"، "ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو". واستشهدوا كذلك ببيت النابغة الذبياني:

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص 377.

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص391.

([3])هذ البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ص(49)، تقديم وشرح أحمد حسن بسبح.

([4]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج2، 391.

([5])ابن هشام، معني اللبيب، ج1، ص 76

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا   إلِى حَمَامَتِنَا، أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ[1]

والشاهد فيه قوله" "أو نصفه فقد " حيث إن الكوفيين يستدلون في هذا البيت على أن أو بمعنى الواو التي تفيد مطلق الجمع ويدعم قولهم هذا أنه روي بالواو. [2]
وذكر ابن هشام هذا الشاهد وَعَدّ "أو" فيه بمعنى الواو التي تفيد الجمع المطلق[3].

وأما البصريون فرأيهم في المسألة أنها لا تأتي بمعنى الواو، وبمعنى "بل" واحتجوا بقولهم: [4] "الأصل في أو أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف الواو وبل؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين، وبل معناها الاضراب وكلاهما مخالف لمعنى أو والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له ولا يدل على معنى حرف آخر". فالبصريون في هذا الامر تمسكوا بعلة الأصل ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنا بإقامة الدليل ولا دليل للكوفيين على صحة ما ادّعوه.

وأمّا عن رأي الأنباري فإنه يدعم حجة البصريين ويقف رادا على الشاهد الشعري في قوله: " أو أنت بالعين أملح " فالرواية فيه" أم أنت في العين أملح" ولئن كانت الرواية "أو" فلا حجة لهم فيه أيضا؛ لأن "أو " فيه للشك وليس بمعنى بل؛ لأن مذهب الشعراء أن يخرجوا الكلام مخرج الشك وإن لم يكن هناك شك فيدل بذلك على قوة الشبه ويسمى في صنعة الشعر " تجاهل العارف " كقول الشاعر:

فَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ   وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ [5]

فالشاهد قوله " أأنت أم أم سالم " فإن ظاهر ماتدل عليه هذه العبارة أنه لا يُعلم أيهم أجمل فاستفهم لتخبره، ولكن الحقيقة أنه عارف أن أم سالم أجمل فتجاهل ليأخذ

([1])هذا البيت للنابغة الذبياني وهو في ديوانه ص(24)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وورد في المعلقة بالواو" إلى حمامتا ونصفة فقد"

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج2، هامش الإنصاف، 391.

([3])ابن هشام، المغني، ج1، 75 .

([4]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص393.

([5]) هذا البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ص(273) شرح أحمد حسن بسبح.

القرار بأن أم سالم أجمل، وهذا نوع من البديع يسمى تجاهل العارف. [1] وقد استشهد سيبويه بهذا الشاهد في موضع آخر: [2] " فالشاهد إدخال الألف بين الهمزتين؛ كراهية لاجتماعهما كما دخلت بين النونات في "اضْرِبْنَانِ "،وقد رد الأنباري على الشاهد الآخر في قول الشاعر" أو نصفه فقد" فالرواية "ونصفه فقد " بالواو؛ فلا يكون فيه حُجة.

12.3.2 جواز عمل أن المصدرية محذوفة من غير بدل "

يرى الكوفيون أنّ "أنِ" الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل. وأمّا عن رأي البصريين فإنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل. [3] وقد احتج الكوفيون بالسماع من أشعار العرب، قال طرفة:

أَلَا أيُّهذا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي[4]

فالشاهد في هذا البيت قوله " أحضر الوغى " بنصب الفعل المضارع أحضر بـ"أن " محذوفة والتقدير "أن أحصر الوغى "، والدليل على صحة هذا التقدير أنّه عطف عليه قوله " وأن أَشهدَ اللذات"، فدل على أنها تنصب مع الحذف، وهذه رواية النصب التي استدل بها الكوفيون لدعم حجتهم. [5] وأمّا سيبويه فقد رواها بالرفع "أحضرُ"[6]، وعلى ذلك فإنه تمسك بعلة الأصل في أن الفعل المضارع يرتفع مالم يسبق بناصب أو جازم. ومن الشواهد التي استدل بها الكوفيون قول عامر بن طفيل:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ[7]

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج2، هامش الإنصاف، 394

([2])سيبويه، الكتاب (ج3، 551).

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 456.

([4])هذا البيت لطرفة بن العبد البكري وهو في ديوانه ص(45)، شرح الأعلم الشمنتري، وهو البيت الرابع والخمسون من معلقته المشهورة، وورد صدر البيت برفع الفعل "أحضر"

([5]) الأنباري، الانصاف، هامش الإنصاف، ج2، 456.

([6])، سيبويه، الكتاب ج3، 100

([7]) هذا البيت من شواهد سيبويه، الكتاب (ج1، 307) ونسبه لعامر بن جوين الطائي.

والشاهد في هذا البيت قوله " كدت أفعله" حيث نصب أفعله بأن مضمرة؛ لأن التقدير "أن أفعله" فدل على أنّها تعمل مع الحذف[1]. ويرى سيبويه أن الفعل المضارع هنا منصوب بأن المصدرية محذوفة. مع العلم أنه يقول[2]:" إنّ الأصل أن يتجرد الفعل المضارع من أن المصدرية إذا كان خبر لكاد"، ولكنه حمّل وجود أن المصدرية مع الفعل في خبر كاد للضرورات الشعرية ثم إن حذفها كان ضرورة شعرية".

وأمّا البصريون فاحتجوا بعدم إعمالها مع الحذف؛ لأنها حرف نصب من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة. والخفيفة أولى ألّا تعمل وذلك لوجهين أحدهما :أن "أنّ" المشددة من عوامل الأسماء، و"أن " الخفيفة من عوامل الأفعال، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، وإذا كانت أنّ المشددة لا تعمل مع الحذف وهي الأقوى فالأولى ألاّ تعمل "أن" الخفيفة مع الحذف وهي الأضعف. والثاني: أن "أن" الخفيفة إنّما عملت النصب لأنّها أشبهت "أن" المشددة، وإذا كان الأصل المشبه به لا ينصب مع الحذف، فالفرع المشبه أولى أن لا ينصب مع الحذف؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل وذلك لا يجوز. [3] والذي يدل على ضعف عمل "أن" الخفيفة أن من العرب من لا يعملها مظهره ويرفع ما بعدها تشبيها لها بما؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر كما أن "ما" تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر، ألا ترى أنك تقول" يعجبني أن تفعل " فيكون التقدير: يعجبني فعلك، كما تقول "يعجبني ما تفعل، واستشهدوا بقول الشاعر:

يا صَاحِبَيَّ فَدَتْ نَفْسِي نُفُوسَكُمَا　　　وَحَيْثمَا كُنْتُمَا لَاقَيْتُم رشدا[4]

أنْ تَقْرَآنِ عَلى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا　　　مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا

فالشاهد قوله" أن تقرآن" فلم يعملها تشبيها لها بما أي أنها" علة شبه"، وورد في أضح المسالك:" أنه أثبت نون الرفع مع تقدم أن فدل ذلك على أن قوما من العرب

([1]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ، ج2، 457.

([2]) سيبويه، الكتاب ج1، 307 .

([3]) الأنباري، الانصاف، ج2، 458

([4])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة ج8، 420، ولم يعزه لقائل

يهملون أن المصدرية كما يهمل جميعهم (ما) المصدرية لاستوائهما في الدلالة على معنى واحد، ثم أنه أعملها في عجز البيت[1]. وقد أنكر الكوفيون أنها الناصبة ولكنها المخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن محذوف وخبرها الجملة الفعلية.

وأمّا عن رأي الأنباري فكان موقفه داعما لحجة البصريين فقد رد على الشاهد الذي أتى به نحاة الكوفة في قول الشاعر: [2] " ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى " إن الرواية عندنا على الرفع، وهي الرواية الصحيحة، وأمّا من رواها بالنصب؛ فلعله رواها على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال "أنْ" مع الحذف فلا يكون فيه حجة، ولئن صحت الرواية بالنصب؛ فهو محمول على أنه توهم أنه أتى بأن فنصب على طريق الغلط. وأما الشاهد الثاني وهو نصب " أفعله" فهو نصب على طريق الغلط فتوهم أنه قال " كدت أن أفعله" لأنهم قد يستعملونها مع كاد في ضرورة الشعر، فأما في اختيار الكلام فلا يستعمل مع كاد".

13.3.2 جواز إتيان " كي" حرف جر

يرى الكوفيون أن "كي" لا تكون إلا حرف نصب ولا يجوز أن يكون حرف خفض، واحتجوا لقولهم بأن "كي" من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض؛ لأنه من عوامل الأسماء، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء. [3] والذي يدل على أنّها لا تكون حرف خفض دخول اللام عليها كقولك:" جئتك لكي تفعل كذا"؛ لأن اللام على أصلكم حرف خفض، وحرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض وأمّا قول الشاعر في البيت فهو من الشاذ الذي لا يُعتدُّ به:

فَلا وَاللهِ مَايُلْفَى لِمَا بِي   وَلَالِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ[4]

([1])ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، 143.

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 460

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 465.

([4])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة ج2، 308، ونسبه لمسلم بن معبد الوالبي.

فالاستشهاد بقوله:" للما بهم" حيث أكد الشاعر اللام الجارة . وهي حرف غير جوابي - توكيدا لفظيا فأعادها بنفس لفظها الأول من غير أن يفصل بين المؤكد والتوكيد. (1) وجاء في أوضح المسالك:" إن الشاعر قد أكّد في هذه الكلمة اللام الجارة توكيدا لفظيا من غير فاصل بين المُؤكَّد والمُؤكِّد، وهذا التوكيد شاذٌ ولو أنه جاء على ما تقتضيه العربية لقال" "لما لما بهم" (2)

وأما البصريون فيرون أن "كي" حرف خفض واحتجوا لقولهم بأنها تدخل على الاسم الذي هو " ما" الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها، وحذف الألف منها فإنهم يقولون:" كيمه" كما يقولون:" لمه" والدليل على أنها في موضع الجر أن الألف من ما الاستفهامية لا تحذف إلا إذا كانت في موضع جر واتصل بها الحرف الجار كقولهم "لِمَ، وبِمَ، فِيم، عَمَّ".

وأمّا الأنباري فقد أيد البصريين في قولهم، ورد على كلام الكوفيين، واعتبر أن كي من عوامل الأفعال في بعض الأحوال، وليس في كل الأحوال ففي الجملة "جئتك لكي تكرمني " فهي هنا ناصبة على مذهبكم بينما في الجملة" جئتك كي تكرمني " فهذه كي حرف جر بمنزلة اللام والفعل بعدها منصوب بتقدير أن كما هو منصوب بعد اللام بتقدير أن وحذفت فيهما طلبا للتخفيف والذي يدل على بمنزلة اللام أنها في معناها. (3)

14.3.2 إظهار " أن المصدرية بعد كي وبعد حتى"

يرى الكوفيون أنّه يجوز إظهار "أن" المصدرية بعد" كي" وقد احتجوا بالأدلة العقلية المتمثلة في القياس والأدلة النقلية المتمثلة بالرواية من أشعار العرب. (4) وأما الرواية السماعية فقد قال الشاعر:

---

(1) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 465.

(2)ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، 306.

(3) الأنباري، الإنصاف، ج2، 466- 467.

(4) الأنباري، الإنصاف، ج2، 473.

أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيْرَ بِقِرْبَتِي   فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْداءَ بَلْقَعُ[1]

فالشاهد قوله " لكيما أن " حيث أظهر الشاعر " أن " المصدرية بعد "كي"، فيري الكوفيون أنّهما حرفان مصدريان فمجيء "أن" بعد" كي" أن تكون زائدة أو بدلا من كي أو توكيدا لها واعتبروها توكيدا لها. [2] وورد في أوضح المسالك :" أن "كي" مصدرية، فأمّا التعليلية فجارةٌ والناصب بعدها "أنْ" مضمرة، وقد تظهر في الشعر، وتتعين المصدرية إن سبقتها اللام، والتعليلية إن تأخرت عنها اللام أو أن، ويجوز الأمران وذكر الشاهد في البيت قوله :" كيما أن" فإن "كي " يجوز أن تكون مصدرية فتكون "أن" مؤكدة لها، وذلك بسبب تقدم اللام الدالة على التعليل التي يشترط وجودها قبل "كي" المصدرية"، ويحتمل أن تكون "كي" تعليلية مؤكدة للام فيكون السابك هو "أن " وحدها. [3]

أما القياس فلأن "أن " جاءت للتوكيد، والتوكيد من كلام العرب؛ فدخلت "أن" توكيدا لها، لاتفاقهما في المعنى وإن اختلفا في اللفظ كما قال الشاعر:

قَدْ يَكْسِبُ المَالَ الهِدَانُ الجَافِي   بِغَيْرِ لا عَصْفٍ وَلَا اصْطِرَافِ [4]

فموضع الشاهد قوله " بغير لا " حيث أكد الشاعر "غير" "بلا" فكذلك توكيد أن المصدرية لكي المصدرية، والمعنى أن المال قد يكسبه الهدان أي الأحمق من دون حيلة منه ولا تصرف . [5] أمّا عن رأي البصريين في المسألة فهم يرون أنّه لا يجوز إظهار أن بعد "كي"، واحتجوا بقولهم" إن إظهارها لا يخلو: إما أن تكون مقدرة فجاز إظهارها، وإما أن تكون مزيدة ابتداء من غير أن تكون مقدرة، فبطل أن كونها مقدرة؛ لأن لكي تعمل بنفسها ولا تعمل بتقدير أن ولو كانت تعمل بتقدير أن لكان ينبغي إذا ظهرت "أن" أن يكون العمل لأن دونها فلما أضيف العمل إليها دل على أنها العامل بنفسها، لا بتقدير أن، وبطل أن يقال إنها تكون مزيدة ابتداء؛ لأن ذلك ليس بمقياس

([1])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة (ج8، 484) ونسبه لجميل بن معمر

([2]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 473.

([3])ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، 141

([4])هذان البيتان من شواهد الخزانة(ج8، ص486)ونسبهما إلى رؤبة العجاج

([5]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 473.

فيفتقر إلى توقيف عن العمل ولم يثبت عنهم في ذلك شيء فوجب أن لا يجوز ذلك.[1]

وأما عن موقف الأنباري فهو مؤيد لرأي البصريين في أن الشاهد الشعري لا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه [2]:

أحدها: أن هذ البيت لا يعرف قائلة فلا يكون فيه حجة.

ثانيها :أن يكون قد أظهر "أن" بعد "كي" لضرورة الشعر وما يأتي للضرورة لا يأتي في اختيار الكلام .

ثالثها: أن يكون الشاعر أبدل "أن" من "كيما"؛ لأنها بمعنى واحد، كما يبدل الفعل من الفعل إذا كان في معناها . واستشهد بقول الشاعر:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا   تَجِدْ حَطَبَاً جَزْلاً وَنَارَاً تَأَجَّجَا [3]

فالشاهد قوله "تلمم" قد أتت بدلا من "تأتنا" فالفعل هنا أتى بدلا من الفعل وكذلك تأتي أن بدلا من كيما. وقد ورد في "قطر الندى" لابن هشام: "أن متى الشرطية قد جزمت فعل شرط " تأتنا" وجوابه" تجد" واعتبر "تلمم" بدلا من تأتنا، على أن رواية البيت عنده "تستجر" [4]. وقال سيبويه:" إنّ الشاهد فيها جزم تلمم لأنها بدلا من "تأتنا " ولو أمكن رفعه على تقدير الحال لجاز".[5]"

15.3.2 جواز مجيء "كما" بمعنى "كيما" ونصب المضارع بعدها

يرى الكوفيون أن "كما " تأتي بمعنى "كيما" وينصبون بها ما بعدها، ولا يمنعون جواز الرفع. [6] وقد احتجوا بالسماع من أشعار العرب، فقال الشاعر:

جَاءتْ كَبِيرٌ كَمَا أَخَفِّرَهَا   وَالقَوْمُ صِيْدٌ كَأَنَّهُمْ رَمِدُوا [1]

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 475

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 476

([3])هذا البيت من شواهد الخزانة (ج5، 204)ونسبه لعبيد الله بن الحر أو الحطيئة

([4])ابن هشام، قطر الندى، 112

([5])سيبويه، الكتاب، ج3، 86 .

([6]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 478

فالشاهد قوله " كما أخفرها" فإن الكوفيين يرون أن" كما" بمعنى "كيما" وهي مؤلفة من كي الناصبة للمضارع وما الزائدة، ويجوز أن تكف "ما" الزائدة كي عن عمل النصب فيرتفع المضارع بعدها، ويجوز ألّا تكفها فينتصب المضارع بكي كما في هذا البيت. [2] واستشهدوا ببيت آخر لعمر بن ربيعة في قوله:

وَطَرْفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفَنَّهُ كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظَرُ [3]

فالشاهد قوله "كما يحسبوا "حيث إنّ "كما" بمعنى "كيما" ويجوز أن ينصب الفعل المضارع بعدها على أن "ما" زائدة غير كافة. وقد يرفع المضارع بعدها على تقدير أن "ما" زائدة كافة، وقد جاء هذا البيت بالنصب على الوجه الأول. [4] ورد في مغني اللبيب لابن هشام[5] :" وقال الفارسي: "إن الأصل "كيما" فحذفت الياء، وقال ابن مالك: "هذا تكلف، بل هي كاف التعليل وما الكافة، ونصب الفعل بها لشبهها بكي، في المعنى"

وأمّا عن موقف البصريين في هذه المسألة فهم يرون أن "كما" لا تأتي بمعنى" كيما" ولا يجوز نصب ما بعدها بها، واحتجوا بأنه لا يجوز النصب بها؛ لأن الكاف في "كما" كاف التشبيه أدخلت عليها "ما" وجُعِلَا بمنزلة حرف واحد كما أدخلت على رُبّ وجعلا بمنزلة حرف واحد "، فهم لا ينصبون بعد "ربما" وكذلك حملوا "كما" على "ربما".

وأيّد الأنباري رأي البصريين، ورد على الشواهد التي أتى بها نحاة الكوفة: [6] " بأنّه لا حجة لهم في البيت الأول، لأنه روي " كما أَخَفِّرُهَا" بالرفع؛ لأن المعنى جاءت كما أجِيئُهَا وكذلك رواه الفراء من أصحابكم، واختار الرفع في هذا البيت، وهو الرواية الصحيحة، وأما البيت الثاني فالرواية الصحيحة فيه " لِكَيْ يَحْسِبُوا أَنْ الهَوَى

([1])هذا البيت لصخر الغيّ وهو في ديوان الهذليين (ج2، ص61)
([2]) الأنباري، الانصاف، هامش الإنصاف ج2، 478.
([3])هذا البيت لعمر بن ربيعة وورد في الديوان ص(127)، حققه د. فايز محمد:
إذا جئتَ فامنح طَرْفَ عينيكَ غيرنَا لِكَي يحسِبوا أنّ الهوى حيثُ تنظرُ
([4]) الأنباري، الانصاف، هامش الإنصاف، ج2، 479 .
([5])ابن هشام، المغني، ج1، 200
([6]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 482

حَيْثُ تَنْظُرُ". وأعتقد أن الأنباري والبصريين كذلك أرجح رأيا ؛وذلك لأن رواية البيت كما جاءت في ديوان عمر بن ربيعة "لكي يحسبوا" وليست "كما " التي بمعنى كيما.

16.3.2 نصب لام الجحود للمضارع بنفسها وتقدم معمول منصوبها عليها

يرى الكوفيون أن لام الجحود هي الناصبة للمضارع بنفسها ويجوز إظهار أن بعدها للتوكيد نحو "ما كان زيدٌ لأن يدخل دارك، وما كان عمرو لأن يأكل طعامك " ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها نحو "ما كان زيدٌ دارَك ليدخلَ، وما كان عمرو طعامك ليأكلَ"، وقد احتج الكوفيون بالشواهد نفسها التي في مسألة "لام كي". [1] كما أنهم احتجوا على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الجحود بالسماع في قول الشاعر:

لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو، وَلَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيّاً لأَسْمَعَا[2]

فالشاهد قوله" مقالتها" فقد وردت الرواية بنصب هذه الكلمة، وقد اتفق الفريقان الكوفيون والبصريون على ثبوت الرواية، ولكنهم اختلفوا في تخريجها، فقال الكوفيون: مقالتها مفعول به تقدم على عامله وهو الفعل المضارع المقترن بلام الجحود الذي هو قوله "لأسمعا" وأجازوا أن يتقدم معمول المضارع المنصوب بلام الجحود على اللام، وقال البصريون: [3]"لا يجوز أن يتقدم معمول المضارع المقرون بلام الجحود عليه، وزعموا أن قول الشاعر "مقالتها" مفعول به لفعل مضارع محذوف يدل عليه هذا الفعل المذكور. وأصل الكلام ولم أكن أسمع مقالتها، والسر في هذه الخلاف أن الكوفيين يعتبرون أن الناصب للمضارع هو لام الجحود، وأما البصريون فيعتبرون أن المصدرية المضمرة بعد لام الجحود".

([1]) الأنباري، الانصاف، ج2، 485.

([2])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة (ج8، 578) ولم ينسبه لقائل وقال: ولم أقف على تتمته ولا على قائل"

([3]) الأنباري، الانصاف، ج2، 485.

وأمّا عن رأي الأنباري فإنه يؤيد حجة البصريين ويرد على الكوفيين في شاهدهم أنه لا حجة لهم فيه؛ لأن " مقالتها " منصوب بفعل مقدر كأنه قال:" ولم أكن لأسمع مقالتها، لا بقوله "لأسمعا" كما قال الشاعر:

وَإِنِّي امْرُؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ خِنْدِفِيّةٍ   أَبَتْ للأَعَادِي أَنْ تَدِيْخَ رِقَابُهَا (1)

فمحل الاستشهاد قوله " أبت للأعادي أن تديخ رقابها " حيث أن ظاهر الجار والمجرور "للأعادي" متعلق بقوله تديخ فهي لا تكون من صلة " أن تديخ" بل من صلة فعل مقدر قبله وتقدير الكلام " أبت أن تديخ للأعادي رقابها" حيث جعل المظهر تفسيرا لذلك المقدر. (2) وجاء في شرح المفصل لابن يعيش(3)"أن التقدير في الشاهد " أبت أن تذل رقابها للأعادي" ثم كرر الفعل بيانا للمضمر". وورد عن المبرد في المقتضب:" أنه جعل "للأعادي" تبيينا ولم يدخله في صلة "أن"". (4)

17.3.2 نصب "حتى" للفعل المضارع بنفسها

يرى الكوفيون أن "حتى" تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير أن نحو قولك" اطع الله حتى يدخلَكَ الجنة"، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض كقولك" مطلته حتى الشتاءِ وسوفته حتى الصيفِ ". وكان احتجاجهم أنها تنصب الفعل بنفسها؛ لأنهم حملوها على معنى "كي" فالقول السابق "اطع الله حتى يدخلك الجنة" أي: كي يدخلك الجنة، أو أن تكون بمعنى "إلى أن" كقولك:" اذكر الله حتى تطلع الشمس " أي: إلى أن تطلع الشمس، فإن كانت بمعنى "كي" فقد قامت مقام "كي" و"كي تنصب، فكذلك ما قام مقامها وكذلك الأمر فكذلك إذا كانت محمولة على معنى "إلى أن" حيث تنصب أن وكذلك ما قام مقامها. (5)

---

(1)هذا البيت من شواهد المبرد في المقتضب، (ج4، 199)، ونسبه لعمارة بن عقيل بن بلال.

(2) الأنباري، الانصاف، هامش الإنصاف ج2، 487.

(3)ابن يعيش، شرح المفصل ج4، 244.

(4)المبرد، المقتضب، ج4، 199

(5) الأنباري، الانصاف، ج2، 489 .

أمّا عن موقف البصريين فقد اعتبروا أنها حرف جر في كلا الموضعين اللّذين تحدث عنهما الكوفيون، وأن الفعل المضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى واحتجوا بـ "أنْ" الناصبة للفعل مقدرة، فقد تم الأجماع على أن حتى من عوامل الأسماء، وإذا كانت عوامل الأسماء فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال، وإذا جاز أن تعامل مثل عوامل الأفعال فيجب أن تقدر بأن مضمرة؛ لأن المصدر المؤول سيكون بمنزله الاسم المجرور، واحتجوا بالسماع حيث قال الشاعر:

دَاوَيْتُ عَيْنَ أَبِي الدَّهِيقِ بِمَطْلِهِ حَتَّى المَصِيْفِ وَيَغْلُوَ القِعْدَانُ[1]

فالاستشهاد بقوله "حتى المصيف" فالمصيف مجرور بـ"حتى "ويغلو عطف عليه فلو كانت حتى هي الناصبة لوجب ألّا يجيء الفعل هاهنا منصوبا بعد مجيء الجر لأن حتى لا تكون في موضع واحد جارةً وناصبةً فلا نظير لذلك في العربية وبالتالي فأن الفعل يغلو منصوب بأن مصدرية محذوفة والتقدير "أن يغلو القعدان" وأن هذه مع الفعل في تأويل مصدر مجرور معطوف على الاسم المجرور بـ "حتى" أي كأنه قال حتى المصيف وغلو القعدان. [2]

ونلاحظ في هذه المسألة أن الكوفيين لم يدللوا على كلامهم بشاهد شعري، وإنما أتوا ببعض الأمثلة من كلام العرب، وقد ردّ البصريون عليها وعدوا " حتى" جارة، وتقدر "أن" مضمرة بعدها، ويكون المصدر المؤول في محل جر بحرف الجر، وقد دعم الأنباري كلامهم هذا بالشاهد المذكور.

وهنالك رأي للكسائي في هذه المسألة وهو أن الاسم بعد حتى يخفض بـ "إلى" مضمرة أو مظهرة. وقد أورد ابن هشام كلاما عن حتى في كتابه أوضح المسالك[3] واعتبرها من الحروف الناصبة للفعل المضارع بشرط أن يكون الفعل مستقبلا باعتبار

([1])هذا البيت من شواهد معجم الشواهد النحوية، د.حنا حداد ص(170)، وذكر أن الشاهد في الانصاف"315" بلا نسب ولا يوجد له مصدر آخر.

([2]) الأنباري، الانصاف، هامش الإنصاف ج2، 489 .

([3])ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص160.

التكلم نحو قوله تعالى : (فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله)الحجرات:9. ويجب النصب في مثل " لأسيرنّ حتى تطلعَ الشمس".

وأيّد الأنباري حجة البصريين، ورد على الكوفيين ووصف كلامهم بأنه فاسد؛ وذلك لأنه إذا كانت "حتى" بمعنى "إلى أن" تكون قد قامت مقامها، فيتوجب ظهور أن بعدها وبالتالي يظهر فساد الكلام ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين البدل والمبدول، ويعتبر الأنباري أن حتى هي الجارة وليس "إلى" والدليل على ذلك قول العرب " حتام، وحتامه " كقولهم: " إلام، وإلامه".

18.3.2 " إنِ" الشرطية، بمعنى "إذ"

يرى الكوفيون أنّ "إنْ" الشرطية تقع بمعنى "إذْ".[(1)] واحتجوا بالسماع بقول الشاعر:

وَسَمِعْتَ حَلْفَتَهَا الّتي حَلَفَتْ   إنْ كَانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِي وَقْرِ [(2)]

فالشاهد قوله " إن كان سمعك غير وقر" حيث إنّ " إنْ "الشرطية بمعنى "إذ"، أي كأنه قال "إذ كان سمعك غير ذي وقر" والذي دعا الكوفيين إلى ذلك أن الأصل في الشرط أن يكون للمستقبل؛ لأن القصد تعليق الجواب عليه وتعليق الشيء لا يكون على شيء مضى، وإن هنا لا يراد بها التعليق على الماضي بل يراد بها التعليق على المستقبل. [(3)] وورد في مغني اللبيب لابن هشام قوله:"وزعم الكوفيون أنها تأتي بمعنى "إذ"، وجعلوا منه قوله تعالى: (لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين) (الفتح:27) وقول رسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ :"وإنا إن شاء الله بكم لاحقون" فالفعل محقق الوقوع فيها. [(4)]

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 518.

([2])هذ البيت من شواهد معجم الشواهد النحوية، د،حنا حداد، ص(93)، وأورده بلا نسبه عن كتاب الإنصاف "332"، وذكر أنه لم يعثر له على مصدر آخر.

([3]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج2، 519.

([4])ابن هشام، المغني، ج1، 33 .

ولكن البصريين يرون أنه لا يجوز أن تقع "إنْ " بمعنى "إذ"، وحجتهم في ذلك أنه قد تم الإجماع على أن " إنْ" شرطية و "إذ" ظرفية .أي أنّهم تمسكوا بعلة الأصل والذي يتمسك بالأصل لا يقيم دليلا، إنما يقيم الدليل من خرج عن الأصل"، وأمّا عن كون الفعل ماضيا بعد "إن" فهو وإن كان ماضيا في اللفظ إلا أنه مستقبل في المعنى؛ لأنه سبب لما أريد التعليق عليه، وأما عدم ذكر الجواب فهو محذوف لدلالة الكلام الذي سبقه علية في الشاهد "سمعت " دلت على جواب الشرط. (1)

وأيّد الأنباري حجة البصريين ورد على الشاهد الشعري في قول الشاعر" إن كان سمعك غير ذي وقر" حيث قال: (2) " إنّه لا حجة لهم فيه؛ لأن " إن" فيه حرف شرط، لا بمعنى "إذ" واستغنى بما تقدم من قوله" وسمعت " عن جواب الشرط لدلالته عليه.

وأعتقد أن الصواب فيما ذهب إليه البصريون، حيث إن حرف الشرط "إن" وضع للشرط، و"إذ" وضع ليدل على ظرف المستقبل. فالبصريون حجتهم أقوى لأنهم تمسكوا بعلة الأصل ولم يحيدوا عنه، وأمّا حجة الكوفيين فإنها ضعيفة؛ لأنهم حادوا عن الأصل وبالتالي عليهم إقامة دليل مقنع على كلامهم.

19.3.2 القول في معنى "إنْ " ومعنى اللام بعدها

يرى الكوفيون في هذه المسألة أنّ "إنْ" إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى "ما". واللام بمعنى "إلا". (3) واحتجوا بماسُمِعَ عن العرب من ذلك قول الشاعر:

شَلَّتْ يَمِيْنُكَ إنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمَا كُتِبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ (4)

فالشاهد قوله "إنْ قتلت لمسلما " حيث ذكر الكوفيون أنّ "إنْ" بمعنى ما أي أنها نافية واللام في "لمسلما " بمعنى "إلّا" أداة استثناء، وكأن الشاعر قال:" ما قتلت إلا

---

(1) الأنباري، الإنصاف، ج2، 520.

(2) الأنباري، الإنصاف، ج2، 521

(3) الأنباري، الإنصاف، ج2، 526.

(4)هذا البيت من شواهد الخزانة(ج10، 374)ونسبه لعاتكة بنت زيد العدوية.

مسلما". ويرى جمهور الكوفيين أن " إنْ" ليست مخففة من الثقيلة. وأما الكسائي فيرى أنه إذا وليها جملة اسمية جاز أن تكون مخففة من الثقيلة، وإذا وليها فعل فهي نافية واللام بعدها بمعنى " إلا".[1] ويرى ابن هشام في أوضح المسالك[2]:" أنّه ولي "إن" المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ، وهو "قتلت" وذلك شاذ لا يقاس عليه". وتحدث عن الشاهد فقال: "أدخلت "إن" المخففة على قتلت وهو فعل ماض غير ناسخ وهو شاذ ولا يقاس عليه". وجاء في مغني اللبيب[3]:" أنّ "إنْ" المخففة من الثقيلة يتبعها فعل ناسخ سواء كان ماضيا أم مضارعا، ويقاس على الحالتين، ودون ذلك أن يتبعها فعل غير ناسخ فلا يقاس عليه خلافا للأخفش"

ويرى البصريون أن "إنْ" مخففة من الثقيلة واللام بعدها لام التأكيد، واحتجوا بأنهم وجدوا لها نظيراً من كلام العرب. وكون اللام للتأكيد في كلامهم مما لا ينكر لكثرته فحُكم على اللام بما له نظير في كلامهم، والمصير إلى ماله نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير. [4]

وأيّد الأنباري رأي البصريين في أن " إن" مخففة من الثقيلة وهي ليست بمعنى "ما" كما زعم الكوفيون، وكذلك اللام لام التأكيد واحتج بقوله[5]:" أنه قد ورد آيات من كتاب الله فيها إن غير مقترنة باللام كقوله تعالى على سبيل المثال لا الحصر " إنْ الكافرون إلا في غرور" [الملك:20]، وإنما جاءت اللام مع " أن" المخففة من الثقيلة؛ لأن " إن" المخففة في اللفظ بمنزلة يراد بها النفي، فلما كان ذلك يؤدي إلى اللبس جيء به للفرق بينهما؛ فلما جاء للفرق وإزالة اللبس جعلتموه سببا للبس وهذا جور عن الصواب.

([1]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 526

([2])ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، 239.

([3])ابن هشام، مغني اللبيب، ، ج1، 32

([4]) الأنباري، الإنصاف، ، ج2، 527

([5]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 528

الفصل الثالث:

"الخلاف في الأصناف المغلقه" الضمائر، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة"

"إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه "

يرى الكوفيون أنّ الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك "هند زيد ضاربته هي " لا يجب إبرازه، وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازه[1].وقد احتج الكوفيون بالسماع من كلام العرب فقال الأعشى:

وَإِنْ امْرأً أَسْرَى إِلَيْكَ وَدُوْنَهُ مِنْ الأَرْضِ مَوْمَاةٌ وَبِيْدَاءَ سَمْلَقُ[2]

لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيْبِي دُعَاءَهُ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ المُعَانَ مُوَفَّقُ

فالشاهد هنا " لمحقوقة " حيث وقعت خبراً "لأن" وهذا الخبر جارٍ على غير مبتدئه فهو وصف لغير المبتدأ الذي وقع هو خبراً عنه، ومع ذلك لم يبرز الضمير معه، ولو أبرزه لقال لمحقوقة أنت [3]. وقد استشهد الكوفيون ببيت آخر حيث قال الشاعر: يَرَى أَرْبَاقهم مُتَقَلِدِيْهَا كَمَا صَدِئَ الحَدِيْدُ عَلى الكُمَاةِ[4]

فالشاهد هنا قوله " متقلديها " فهي مفعول به ثانٍ لترى، فالخبر هو كلمة متقلديها للمبتدأ أرباقهم، فقد جرى على غير مبتدئه لأن متقلديها وصف للابسي ما عبر عنه بالأرباق، لا للأرباق نفسها، ومع ذلك لم يبرز معه الضمير، ولو أبرزه لقال: "متقلديها هم " فدل ذلك على أن إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه ليس واجباً[5].

وأما البصريون فذهبوا إلى أنه يجب إبرازه، فقد أجمع الفريقان على أن اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمل الضمير، ولكن المشبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء فلو قلنا إنه يتحمل الضمير في كل حاله، إذا جرى على من هو له،

([1])الأنباري، الانصاف، ج1، ص 50.

([2])البيتان للأعشى وهما في ديوانه(223)شرح وتعليق د. محمد حسين

([3]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، ص50.

([4])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة(ج5، 291)ولم ينسبه لقائل

([5]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، ص51.

وإذا جرى على غير من هو له لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز لأن الفروع تنحط عن درجة الأصول[1].

إننا نلاحظ من خلال الشواهد الشعرية التي أتى بها الكوفيون أنَّ الخبرَ غيرُ جارٍ على المبتدأ، فهو وصف لغيره، لذا لم يبرز الضمير معه، وأمّا الشاهد الآخر "يرى أرباقهم متقلديها وفيه أيضا أن أصل الخبر غير جارٍ على المبتدأ، ولذلك لم يبرز معه الضمير، وقد رد الأنباري هذين الشاهدين، حيث حملهما على الاتساع والحذف، فقال :" وإذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائغ في العربية فقد سقط الاحتجاج به"[2]" ، ففي تلك الأمثلة حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فأخذ إعرابه، فالشاهد الأول تقدير فيه حذف، والتقدير:" لمحقوقة بك أن تستجيبي دعاءه"، وأما الشاهد الآخر فالتقدير فيه :" ترى أصحاب أرباقهم متقلديها " فحذف المضاف : "أصحاب" وأقام المضاف إليه مقامه وهي كلمة "متقلديها" فأخذت إعرابه، وقد ساق الأنباري شاهدا على كلامه وهو بيت الحطيئة إذ يقول:

وَشَرُ المَنَايَا مَيّتٌ وَسْطَ أهْلِهِ   كَهُلْكِ الفَتَى قَدْ أسْلَمَ الحَيَّ حَاضِرُهُ[3]

إن الشاهد في هذا البيت قوله " ميت وسط أهله " فكلمة ميت هنا جاءت خبراً للمبتدأ " شر المنايا " والخبر يجب أن يكون عين مبتدئه، وهذا الخبر ليس عين مبتدئه فهنالك كلمة محذوفة وهي " منية " فتقدير الكلام:" وشر المنايا منية ميت وسط أهله " فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فأخذ إعرابه[4]. وذكر سيبويه في الكتاب في باب الاتساع والحذف أن من العرب من يقول [5]:"هذه الظهر أو العصر أو المغرب، إنما يريد صلاة هذا الوقت"، وذكر أن الشاهد في البيت حذف "منية" للاتساع والإيجاز".

([1])الأنباري، الإنصاف، ج1، ص 51.

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص52

([3])هذا البيت للحطيئة وهو في ديوانه ص(115) شرح ابن السكيت ودراسة وتبويب د مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان، ط1/ 1993م .

([4])الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، ص 53

([5])سيبويه، الكتاب، ج1، 215

1.3 العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام:

يرى النحاة أن بنية العطف على الضمير المرفوع المتصل تستقيم إذا كان ثمة توكيد أو فصل، من غير قبح، غير أنهم اختلفوا في بنية العطف، فلم يرَ الكوفيون فيها ما يمنع في اختيار الكلام، وقد خالفهم البصريون فرأوا أنه لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر[1]. وقد احتج الكوفيون بما سمع عن العرب وهي شواهد غير مجهولة القائل، وجاء العطف فيها على الضمير المرفوع من غير فصل أو توكيد، واستشهدوا ببيت عمر بن ربيعة حيث قال :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا [2]

فالشاهد هنا قوله "أقبلت وزهر " حيث عطف قوله وزهر على الضمير المستتر في قوله "أقبلت" من غير أن يؤكد الضمير المستتر بضمير منفصل وهذا جائز عند الكوفيين، وخصه سيبويه وجمهور البصريين بحالة الضرورة[3]. ويقول سيبويه [4]:" واعلم أنه قبيح أن تصف المضمر في الفعل بنفسك وما أشبهه؛ وذلك أنه قبيح أن تقول فعلت نفسك إلا أن تقول فعلت أنت نفسك وإن قلت فعلتم أجمعون حسن، لأن هذا يعم به وإذا قلت نفسك فإنما تريد أن تؤكد الفاعل". وجاء في شرح المفصل[5]:"أنه عطف زهر على الضمير المستتر في "أقبلت" من غير فصل والوجه أن يقال:" أقبلت هي وزهر "لتأكيد الضمير المستتر وهذا من ضرورات الشعر". وقال جرير الخطفي يهجو الأخطل التغلبي:

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَالَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا [6]

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص 388.

([2])هذا البيت لعمر بن ربيعة، وهو في ديوانه ص(305)، ، قدم له ووضع هوامشة فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1996

([3]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، ص 388.

([4]) سيبويه، الكتاب، ج2، 397.

([5])ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، 277 تحقيق أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.

([6])هذا البيت لجرير بن عطية الخطفي، وهو في ديوانه، ص362، تحقيق: كرم البستاني، دار بيروت للنشر، بيروت، لبنان. طبعة 1986.

الشاهد في هذا البيت قوله:" يكن وأب له" حيث عطف قوله:"أب" بالواو على الضمير المرفوع المستتر في يكن وهو يوافق رأي الكوفيين ولو أنه جاء بالكلام على رأي البصريين لقال:" ما لم يكن هو وأب له"[1].

وقد أيد الأنباري حجة البصريين، واعتبر هذا الشاهد وغيره من الشواهد الشاذة التي لا يؤخذ بها، ولا يقاس عليها وإنما تأتي في الضرورة الشعرية والعطف على الضمير المرفوع في ضرورة الشعر جائز فلا يكون للكوفيين فيه حجة. وتشبيههم له بالضمير المنصوب المتصل فلا وجه له بحال؛ لأن الضمير المنصوب المتصل وإن كان في اللفظ في صورة الاتصال فهو في النية في تقدير الانفصال، بخلاف الضمير المرفوع المتصل؛ لأنه في اللفظ والتقدير بصفة الاتصال.

وأرى أن توجيه الأنباري للشواهد التي قدمها الكوفيون توجيه منطقي حيث اعتبر أن مثل هذا العطف هو من باب الضرورة الشعرية، وهذا جائز في عرف الشعراء، وبالتالي يمكن أن يقبل هذا العطف، ويؤخذ به في اللغة على أنه من باب الاتساع والله أعلم.

2.3 "**العطف على الضمير المخفوض** "

يرى الكوفيون أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، ولكن البصريين يرون أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وقد ذهب بعض البصريين مذهب الكوفيين كيونس بن حبيب، والأخفش، وقطرب، والشلوبيين، ومالك"[2]. وقد أحتج الكوفيون بالسماع من أشعار العرب التي منها قول الشاعر:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا   فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[3]

فالشاهد قوله: "فما بك والأيام" حيث عطف قوله "الأيام" بالواو على الضمير المتصل المجرور محلا بالباء في قوله "بك" من غير أن يعيد مع المعطوف العامل في

([1]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، ص389.

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص379.

([3])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة(ج5، 123) ولم ينسبه لقائل.

المعطوف عليه، ورأي البصريين أنهم يعتبرون ذلك ضرورة لا تقع إلا في الشعر، وقال سيبويه في الكتاب:" أنه جاز أن تقول:" قمتَ أنتَ وزيدٌ"، ولم يجز أن تقول:" مررتُ بكَ أنتَ وزيدٍ؛ لأن الفعل يستغني بالفاعل، والمضاف لا يستغني بالمضاف إليه؛ لأنه بمنزلة التنوين، وقد يجوز في الشعر"[1].وذكر أن الشاهد في البيت عطف "الأيام" على الضمير "بك" دون إعادة الخافض. واستشهدوا ببيت آخر في قول الشاعر:

تُعَلَّقُ في مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا وَمَابَيْنَها وَالْكَعْبِ غُوْطٌ نَفَانِفُ [2]

فالشاهد في هذا البيت قوله " فما بينها والكعب " حيث عطف " الكعب " بالواو على الضمير المتصل المخفوض في" بينها" والتقدير "وما بينها وبين الكعب غوط نفانف والمعنى أن قومه طوال، وأن السيف على الرجل منهم كأنه على سارية من طوله عندما يتقلده[3].وجاء في شرح المفصل" أن الشاهد فيه عطف حذف الظرف لتقدم ذكره، وبقي عمله" [4].وكان احتجاج البصريين بقولهم أنه لا يجوز؛ وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور – والضمير إذا كان مجرورا اتصل بالجار ولم ينفصل منه ولهذا لا يكون إلا متصلا بخلاف الضمير المرفوع والمنصوب– فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز. وقد أيد الأنباري حجة البصريين حيث رد على الشواهد التي أتى بها الكوفيون،[5] ففي الشاهد الأول أن كلمة" الأيام " مجرورة على القسم لا على العطف، وأما الشاهد الثاني فكان من باب الاتساع والحذف حيث حذف الشاعر "بين" الثانية للدلالة الأولى عليها في قوله:" فما بينها والكعب غوط نفانف"، واستشهد بقول الشاعر:

([1])سيبويه، الكتاب، ج2، 383

([2])البيت من شواهد البغدادي في الخزانة ، ج5، 123، ولم ينسبه لقائل

([3]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 381

([4])ابن يعيش، شرح المفصل، (ج2، 283)

([5]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص382 .

أَكُلَّ امْرِىءٍ تَحْسَبِيْنَ امْرَأً   وَنَارٍ تُوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَارَا [1]

الشاهد قوله:" ونار" وأراد " وكل نار" فاستغنى عن تكرير" كل " وهذا كثير في كلامهم، ويقول سيبويه[2]:" أنه استغنى عن تثنية "كل" لذكرها في أول الكلام"، وذكر ابن هشام[3]:" أنه سهل حذف كل مع بقاء الخفض فيها". وقد رد البصريون بشواهد شعرية ، وذلك في معرض ردهم على بعض الآيات القرآنية التي احتج بها الكوفيون واعتبروا أنها في موضع الخفض، في مثل قوله تعالى :(لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبك والمقيمين) " النساء: 162" فكلمة " المقيمين " عند الكوفيين في موضع جر، أما البصريون فاعتبروها في موضع نصب على المدح بتقدير فعل محذوف، والتقدير : "أعني المقيمين" وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرر العطف والوصف، واستشهدوا بقول الخرنق:

لَا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِيْنَ هُمُ   سَمُّ العُدَاةِ وَآفةُ الجُزْرِ [4]

النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ   وَالطَّيِّبِيْنَ مَعَاقِدَ الأَزْرِ

فمحل الاستشهاد " الطيبين " حيث نصبت على المدح فكأنها قالت أعني، أو أخص "الطيبين" ويروى أيضا "الطيبون" بالرفع أي هم الطيبون[5]. وأعتقد أن حجج البصريين أقوى من حجج الكوفيين وذلك لأنه لا يعطف على الضمير المخفوض، وإنما يكون العطف على الأسماء أو الأفعال أو الجمل بنوعيها أما أن يعطف على الضمير فهذا غير منطقي ولكن البصريين أجازوا ذلك في الضرورة الشعرية، وبالتالي يمكن أن يقبل كلامهم للضرورة الشعرية على أنه من باب الاتساع.

([1])هذا الشاهد من شواهد البغدادي في الخزانة (ج4، 417) ونسبه لأبي دواد الأيادي

([2]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص66.

([3])ابن هشام، مغني اللبيب، (ج1، 319)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا

([4])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة (ج5، 41) ونسبه للخرنق.

([5]) الأنباري، الإنصاف، هامش الانصاف، (ج2، 384).

3.3 تركيب الاسم في الضمائر "هو"و"هي "

يرى الكوفيون أن الاسم من "هو، وهي " الهاء وحدها، وأما البصريون فيرون أنّ الهاء والواو من "هو" والهاء والياء من هي هما الاسم بمجموعهما. واحتج الكوفيون بأن الدليل على أن الاسم هو الهاء وحدها دون الواو والياء أن الواو والياء تحذفان في التثنية نحو" هما " ولو كانتا أصلاً لما حذفتا. والذي يدل على ذلك أنهما تحذفان في حالة الإفراد وتبقى الهاء وحدها. (1) واحتجوا بالسماع من الشعر في قول الشاعر:

فبَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْق قَدْ أَقَامَ بِهَا   حِيْنَاً يُعَلّلُنَا وَمَانُعَلِّلّهُ (2)

فالشاهد قوله " بيناه "فأراد أن يقول " بينا هو " فسقوط الحرف وهو الواو هنا يعني أنه زائد وهذا رأي الكوفيين. (3)

وذكر سيبويه باب ما يحتمل الشعر:" أن العرب قد تحذف في الشعر ما لا يحذف في اختيار الكلام كصرف ما لا يصرف، وحذف ما لا يحذف، تشبيها بما قد حُذف واستعمل محذوفا، وأورد هذ الشاهد". (4) واستُشهِدوا كذلك ببيت آخر للعجير السلولي يقول فيه:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ   لِمَنْ جَمَلٌ رِخْو المَلاطِ نَجِيْبُ(5)

فالشاهد هنا قوله " فبيناه" حيث أراد القول" بينا هو " وهذا البيت يستشهد به الكوفيون على صحة ما ذهبوا إليه حيث حذف الهاء في "هو " لأنها زائدة . (6)

واحتج البصريون على كلام الكوفيين أن الواو والياء أصل في الضمير المنفصل، وأنه لا يجوز أن يبنى الضمير على حرف واحد؛ لأن هذا يتطلب أن يكون الحرف الواحد ساكنا ومتحركا، وهذا محال .وقد أيد الأنباري حجة البصريين في ذلك، ورد على الشواهد التي أتى بها نحاة الكوفة أنها من باب الحذف حيث تم لضرورة

---

(1) الأنباري، الإنصاف، ج2، 557

(2)هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانةج5، 265، ولم ينسبه لقائل

(3) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 577

(4) سيبويه، الكتاب، ج1، 31

(5)هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة (ج1، 150) ونسبه للعجير السلولي

(6) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 577

الشعر لغاية إقامة وزن البيت كما تحذف الواو والياء للضرورة الشعرية. وقد ساق شواهد على ذلك منها قول الشاعر:

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيْعُهُ   وَلَاك اسْقِنِي إِنْ كانَ مَاؤكِ ذَا فَضْلِ[1]

فالاستشهاد في قوله" ولاك اسقني" وأصل العبارة " ولكن اسقني" فالتقى فيها ساكنان: نون لكن، وسين اسقني وكان الأصل في التخلص من هذين الساكنين أن تكسر نون لكن، ولكن الشاعر حذفها هنا للتخلص من التقاء الساكنين حين اضطر لإقامة الوزن[2].وجاء في المغني لابن هشام:" أن الفراء عدها مكونة من "لكنْ أنّ" فطرحت النون والهمزة للتخفيف، وقال بعض الكوفيين: إنّها مكونة من "لا" و "إن" والكاف زائدة وخففت الهمزة"[3].

وقال شاعر آخر:

أَصَاحِ تَرَى بَرْقاً أُرِيْكَ وَمِيْضَهُ   كَلَمْعِ اليَدينِ فِي حَبْي مُكَلّلِ[4]

فالشاهد قوله " أصاح" فإن هذه الكلمة مؤلفة من حرف النداء وهو الهمزة ومنادى مضاف لياء المتكلم وقد رخّمه الشاعر بحذف ياء المتكلم وحذف حرف من أصل الكلمة وهو الباء فأصلها "صاحبي" .[5]

إذن نلاحظ أن البصريين قد وجهوا الشواهد التي احتج بها الكوفيون على أنها محمولة على الضرورة الشعرية، وفي لغة الشعر يلجأ الشاعر إلى الحذف إذا اضطر لذلك، فمعنى ذلك أن أصل هذه الأسماء على أصلين (هـ،و) و(هـ،ي)، ثم خفف الشاعر من الواو والياء فيهما، بما تتيحه له لغة الشعر، لكنني أميل إلى رأي الكوفيين في عدِّ هذه الألفاظ على أصل واحد وذلك لسبب واحد وهو أننا نجد هذا الأصل في تصاريف هذا الاسم، ولذا يمكن اعتبار هذه الشواهد من أداءات اللغة .

([1])هذا البيت من شواهد سيبويه في الكتاب (ج1، 27)ونسبه للنجاشي الحارثي.

([2]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 561.

([3])ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص321.

([4])هذا البيت لامرئ القيس وهو ديوانه ص(24)، شرح الأعلم، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الخامسة، دار المعارف، مصر، 2009م.وورد الكلمة الأولى "أحار ترى"

([5]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 562

4.3 "لولاي" و" لولاك" وموضع الضمائر

يرى الكوفيون أن الياء والكاف في " لولاي، لولاك" في موضع رفع، وذهب الأخفش من البصريين إلى ماذهب إليه الكوفيون. وذهب البصريون إلى أن الياء والكاف في موضع جرّ بلولا. [(1)] وذهب المبرد إلى أنه لا يجوز أن يقال " لولاي، لولاك" ويجب أن يقال " لولا أنا، ولولا أنتم " فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء في التنزيل العزيز (لولا أنتم لكنا مؤمنين) (سبأ33).

واحتج الكوفيون بأن الياء والكاف في موضع الرفع؛ لأن الظاهر الذي قام عليه الياء والكاف مقامه رفع بها على مذهبنا، وبالابتداء على مذهبكم؛ فكذلك ما قام مقامه. أي أن الياء والكاف قد أخذت موضع الرفع كما هو الحال في الاسم الظاهر. واحتج البصريون بأن الضمير في" لولاي، ولولاك" في موضع جر لأن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع، ولا يجوز أن يتوهم أنهما في موضع النصب، وإذا لم يكن في موضع نصب ولا رفع وجب أن يكون في موضع جر، واحتجّ الأنباري على كلام المبردِ بالسماع من قوال الشاعر:

وَأَنْتَ امْرُؤ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا   هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيْقِ مُنْهَوِي[(2)]

فموضع الاستشهاد قوله: "لولاي" حيث وقع الضمير المتصل الذي أصله أن يكون في محل جر أو محل نصب بعد لولا، ولولا عند جمهرة النحاة حرف من حروف الابتداء تتطلب اسما ظاهرا مرفوعا[(3)].

وذكر سيبويه أن[(4)]: "لولاي، ولولاك" إذا أضمرت الاسم فيها جُرّ، وإذا أظهرت رُفِعَ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت "لولا أنتم"" .

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص564

([2])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة (ج5، 336)ونسبه ليزيد بن الحكم الثقفي.

([3]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 567

([4])الكتاب، سيبويه، (ج2، 374)

وقال عمر بن ربيعة:

أَوْمَت بِعَيْنِيهَا مِنَ الهَوْدَجِ   لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَحْجُجِ[1]

فالشاهد في هذا البيت قوله " لولاك " حيث وقع الضمير المتصل الذي يكون في محل الجر أو النصب بعد" لولا"موقع الرفع . [2]

وقد ذهب الأنباري إلى ما ذهب إليه الكوفيون، وقد أجاب على قول البصريين: " بأن الياء والكاف لا يكونان علامة مرفوع "وذلك أنه يجوز أن تدخل علامة الرفع على الخفض ألا ترى أنه يجوز أن تقول[3]:" ما أنا كأنت " وأنت: من علامات المرفوع، وهو هاهنا في موضع مخفوض، فكذلك هاهنا؛ الياء والكاف من علامات المخفوض، وهما في "لولاي، لولاك" من علامات المرفوع، والذي يدل على أن " لولا " ليس بحرف خفض أنه لو كان حرف خفض لكان يجب أن يتعلق بفعل أو معنى فعل وليس له هاهنا ما يتعلق بها.

وأعتقد أن الكوفيين هم أصوب رأيا بالنسبة لهذه المسألة وذلك؛ لأن ما بعد لولا يأتي مرفوعا حتى ولو كان ضميرا فأنه يأتي في موضع رفع. وقد أيد الأخفش رأي الكوفيين كما أننا رأينا توجيه الأنباري في هذه المسألة وذهابه في رأيه إلى ما ذهب إليه الكوفيون، وعليه فإنه يمكن عدّها من الأداءات اللغوية.

5.3 الضمائر في (إياك، وإياه، وإياي)

يرى الكوفيون أن الكاف والهاء والياء من " إياك، وإياه، وإياي " هي الضمائر المنصوبة، وأن " إيا" عماد، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان وذهب بعضهم إلى أن "إياك " بكماله هو الضمير. ولكن البصريين يرون أن " أيا " هي الضمير والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب.

([1])هذا البيت لعمر بن ربيعة وهو في ديوانه ص(92)، الطبعة الثالثة، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان (1416ـ 1996)، وضع هوامشه وفهارسه د. فايز محمد

([2]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 569

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 566

ويرى الخليل بن أحمد أن "أيا " اسم مظهر ناب مناب المضمر أضيف إلى الكاف والهاء والياء؛ لأنه لا يفيد معنى بانفراده. وكان احتجاج الكوفيين أن الكاف والهاء والياء هي نفسها الحروف التي تكون في حالة الاتصال؛ لأنه لا فرق بينهما بوجهٍ ما، إلّا أنها لمّا كانت على حرفٍ واحد وانفصلت عن العامل لم تقُم بنفسها فأتى بإيا لتعتمد الكاف والهاء والياء عليها؛ إذ لا تقوم بنفسها، فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه والذي يدل ذلك لحاق التثنية والجمع لما بعد "إيا "ولزومها لفظاً واحداً. [1]

واحتج البصريون بأنه تم الاجماع على أن أحدهما ضمير منفصل، والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرفٍ واحد؛ لأنه لا نظير في كلام العرب لتلك الحالة، والمصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس لهُ نظير.

وقد أيد الأنباري المذهب البصري، ورد على الكوفيين في أنها تعامل ككل ضمير، ولا يجب الفصل بين" أيا " والضمير على أنها عماد للضمير، فحالها كحال تاء الخطاب في "أنت"، وكذلك فإنه رد على كلام الخليل في أنه مظهر ناب مناب المضمر فيما حكاه عن بعض العرب في المثل" إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشواب" أنها رواية شاذة لا يُعتدُ بها[2]. وقد عزا الشواهد السماعية للضرورة الشعرية لإقامة الوزن، حيث قال الشاعر:

بِالْبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْوَات قَدْ ضَمِنَتْ   إِيَّاهُمُ الأرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيْرِ [3]

فالاستشهاد في البيت قوله " ضمنت إياهم الأرض" حيث جاء الضمير منفصلا مع إنه في موضع يمكن الإتيان به متصلا فيقال: " ضمنتهم الأرض" وهذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر[4]. واستشهد ببيت آخر ـ وهو من الرجز المشطور ـ في قول الشاعر حميد الأرقط : أتتك عنسٌ تَقْطَعُ الأرَاكَا

---

(1) الأنباري، الإنصاف، ج2، 570

(2) الأنباري، الإنصاف، ج2، 572

(3)هذا البيت للفرزدق وهو في ديوانه(ج1، 361) تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(4) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 572

إِلَيْكَ حَتّى بَلَغتْ إيَّاكــَا[1]

فالشاهد قوله" بلغت إياك " حيث جاء بالضمير المنفصل في المكان الذي يكون الضمير المتصل، وكان من حق العربية عليه أن يقول " حتى بلغتك"[2].وورد في الكتاب لسيبويه:" أن الشاهد فيه وضع "إياك" موضع الكاف ضرورة".[3] ومن الملاحظ هنا أنه لاوجود لشواهد بصرية أو كوفية في هذه المسألة، غير أن الأنباري ساق شاهدين شعريين واعتبرهما من الضرورات التي لا تقع إلا في الشعر؛ وذلك لإقامة وزن البيت .

6.3 "إتيان ألفاظ الإشارة كأسماء موصولة "

يرى الكوفيون أن " هذا " وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذي والأسماء الموصولة، نحو" هذا قال ذاك زيد " أي: الذي قال ذاك زيد. أما عن رأي البصريين فإنهم ذهبوا إلى أن "هذا" لا يكون بمعنى الذي وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة. [4] واحتج الكوفيون بالسماع من أشعار العرب، حيث قال الشاعر يزيد بن المفرغ :

عَدَسْ ما لِعَبّادٍ عليك إمّارةٌ أَمِنْتِ، وهَذَا تَحْمِلِيْنَ طَلَيْقُ [5]

فالشاهد قوله "وهذا تحملين طليق" فهو أراد القول " والذي تحملين طليق " حيث أن هذا البيت يستشهد به الكوفيون على صحة ما ذهبوا إليه.وقد رد البصريون على الكوفيين وأنكروا صحة الاستدلال بهذا البيت، وخرّجوا البيت على ثلاثة أوجه: الأول أن يكون هذا اسم إشارة مبتدأ وخبره قوله طليق وجملة تحملين في محل نصب حال من الضمير المستتر في طليق، والثاني: أن يكون هذا اسم إشارة مبتدأ وخبره محذوف، وطليق خبر ثان أي كأنه قال:" وهذا رجلٌ تحملينه طليقٌ"، وأمّا الوجه الثالث: أن يكون

([1]) هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة ج5، 280، ونسبه لحميد الأرقط.

([2]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 573

([3])سيبويه، الكتاب، ج2، 362

([4]) الأنباري، الانصاف، ج2، 589.

([5])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة (ج6، 41)ونسبه ليزيد بن مفرغ الحميري.

هذا اسم إشارة مبتدأ، وله نعت وهو الاسم الموصول وهو محذوف وجملة تحملين لا محل لها من الإعراب وطليق خبر المبتدأ وكأنه قد قال: وهذا الذي تحملين طليق، فحذف الاسم الموصول جائز للضرورة الشعرية. [(1)] واحتجوا أيضا ببيت الكميت إذ يقول : لَكَمْ مَسْجِدا اللهِ المَزوَرَانِ والحَصَى لَكُمْ قِبْضُهُ من بين أَثْرَى وَأَقْتَرَا[(2)]

فالشاهد قوله:" من بين أثرى وأقترا "فهنالك اسم موصول محذوف قبل أثرى واسم موصول آخر قبل أقتر وتقدير الكلام " من بين مَنْ أثرى ومَنْ أقترا" فحذف الموصولين وأبقى صلتيهما وكان هذا الحذف للضرورة الشعرية. [(3)]

وقد أيد الأنباري حجة البصريين ورد على الكوفيين في شاهدهم أنه لا حجة فيه؛ لأن" تحملين" في موضع الحال أي كأنه قال " وهذا محمولا طليق"ويحتمل أنه حذف الاسم الموصول على توجيه البصريين وهو جائز.

7.3 أيكون للاسم المحلى بأل صلة كصلة الموصول؟"

يرى الكوفيون أن الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام وصل كما يوصل الذي، بمعنى أنه يصبح له صلة كما هي للاسم الموصول، لكن البصريين يرون أنه لا يوصل. [(4)] واحتج الكوفيون بالسماع في قول أبي ذؤيب الهذلي :

لِعَمْرِي لأنْتَ البَيْتُ أُكْرِمُ أَهْلَهُ وأقْعُدُ فِي أفْيائِهِ بِالأَصَائِلِ[(5)]

فالشاهد قوله:" لأنت البيت أكرم أهله" حيث أن الكوفيين يزعمون أن جملة " أكرم أهله" لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة للبيت وعندهم أن الاسم الجامد

([1]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 590.

([2])هذا البيت للكميت بن زيد وهو في ديوانه ص(155)جمع وتحقيق وشرح د. محمد نبيل طريفي، ط 1، دار صادر، بيروت ـ لبنان

([3]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 592

([4]) الأنباري، الانصاف، ج2، 594 .

([5])هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي ديوان الهذليين (ج1، 141) الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة القاهرة

المحلى بأل مثل البيت كالأسماء الموصولة تحتاج إلى صلة. [1] وورد في "همع الهوامع" للسيوطي قوله[2]:" وزعم الكوفيون أن الأسماء المعرفة بأل تجوز أن تستعمل موصولة، فالبيت خبر أنت، وأكرم صلة الموصول، أي كأنه قال:" لأنت الذي أُكْرِم أهلَه"". واحتج البصريون بأن الاسم الظاهر يدل على معنى مخصوص في نفسه، وليس كالذي؛ لأنه لا يدل على معنى مخصوص إلا بصلة توضحه؛ لأنه مبهم، وإذا لم يكن في معناه فلا يجوز أن يقوم مقامه. وقد أيد الأنباري حجة البصريين وردّ على الكوفيين بأنّه لا حجة لهم في شاهدهم ؛ لأن "البيت" خبر المبتدأ الذي هو "أنت " و" أكرم" خبر آخر كما تقول: هذا حلو حامض، فحلو خبر المبتدأ الذي هو هذا وحامض: خبر ثانٍ، والمعنى أنه قد جمع الطعمين. [3] ووجّه الشاهد بتقدير حذف الاسم الموصول فتقدير الكلام " لأنت البيت الذي أكرم أهله " فحذف الاسم الموصول للضرورة الشعرية. واستشهد بقول الشاعر:

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذا بَتِّي مُصَيِّفٌ مُقَيّظٌ مُشَتِّي[4]

فالشاهد قوله " هذا بتي مقيظ مصيف مشتى " حيث أخبر عن المبتدأ الواحد الذي هو اسم الإشارة "هذا" بأربعة أخبار فتقدير الكلام: هذا بتي، هو مصيف، هو مقيظ، هو مشتى، وكلمة بتي تعني رداءً من الصوف. ويرى البصريون أنه إذا جاز أن يكون له أربعة أخبار جاز أن يكون له خبران وهو مذهب سيبويه في كتابه في باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة[5] "أنه يجوز تعدد الخبر لمبتدأ واحد كقولك "هذا حامض حلو" فلا تنقض الحلاوة، لكن تجمع بين الطعمين" حيث ذكر في هذا الشاهد تتعدد الأخبار لمبتدأ واحد، واستحسن النصب على الحال، وجواز الرفع على البدل.

([1]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 594

([2]) السيوطي، همع الهوامع، ج1، 292.

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 595

([4])هذان البيتان من الرجز وهما من شواهد معجم الشواهد النحوية، د. حنا حداد ص(195) وأورد نسبهما لرؤبة نقلا عن ملحق ديوانه ص (189) .

([5])سيبويه، الكتاب، (ج2، 83)

الفصل الرابع :
مسائل التقديم والتأخير

1.4 تقديم الخبر على المبتدأ

يرى الكوفيون أنّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة؛ فالمفرد نحو" قائمٌ زيدُ" والجملة نحو" أبوه قائمٌ زيدٌ"، وأخوه ذاهبٌ عمروٌ". واحتجّ الكوفيون بأنّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة؛ لأنه يؤدي إلى أن تقدم ضمير الاسم على ظاهره،ألا ترى أنك إذا قلت:" قائم زيد " كان في قائم ضمير زيد، وكذلك إذا قلت:" أبو قائم زيد" كانت الهاء في أبوه ضمير زيد؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رُتبة ضمير الاسم بعد ظاهره؛ ولذلك وجب ألّا يقدم. (1)

وأمّا البصريون فيرون أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه سواء كان مفردا أو جملة، واحتجوا بالسماع من أشعار العرب، فقد جاء كثيرا في كلام العرب وأشعارهم وذلك في قولهم في المثل:" في بيته يُؤتى الحَكَمُ" وقولهم:" في أكفانِهِ لُفّ المَيْتُ"، وقال سيبويه: (2) "وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنه يستقبح أن تقول قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدما على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيدا عمرو. وكان الحد أن يكون مقدم وزيد مؤخر، وهذا كقولك: "تميميٌّ أنا"، ومشنوء من يشنؤك" فقد تقدم الضمير في هذه المواضع على الظاهر؛ لأن التقدير " الحكم يؤتى في بيته" " والميت لف في أكفانه" " وأنا تميمي". وقال الفرزدق:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتُنَا   بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ(3)

---

(1) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص56.

(2) سيبويه، الكتاب، الإنصاف، ج2، ص126

(3)هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة ج1، 444.ونسبه للفرزدق.

فالشاهد قوله:" بنونا بنو أبنائنا" حيث أن هذه الجملة اشتملت على مبتدأ وخبر، وقد تقدم الخبر . وهوقوله بنونا . على المبتدأ. وهو قوله: بنو أبنائنا، وقد قدم الشاعر الخبر على المبتدأ فهما في رتبة واحدة؛ لأن كلا منهما معرفة فجاز تقديم أحدهما على الآخر، وقد استساغ الشاعر تقديم الخبر لوجود قرينة معنوية وذلك أنه يريد تشبيه أبنا الأبناء بالأبناء. [1] وقال السيوطي [2]:" إنّ الأصل تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر؛ لأن المبتدأ محكوم عليه فلابد من تقديمه ليتحقق، ويجوز تأخيره حيث لا مانع نحو" قائم زيد"، ويجب التزام الأصل لأسباب منها أن يُوهم بابتدائية الخبر بأن يكون كلا منهما معرفتين أو نكرتين متساويتين، وفي الشاهد فإنهما وردا معرفتين، فتقدم الخبر على المبتدأ. وقال ابن هشام في المغني حول هذا الشاهد:" [3] ويجب الحكم بابتدائية المؤخر رعْيًا للمعنى ويضعف أن تقدر الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة؛ لأن ذلك نادر الوقوع ومخالف للأصول، اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة". واستشهدوا ببيت آخر:

فَتًى مَا ابْنُ الأَغَرِّ إِذَا شَتَوْنَا وَحُبّ الزَّادُ فِي شَهْرِي قُمَاحِ[4]

فالشاهد قوله " فتى ما ابن الأغر" حيث تقدم الخبر وهو "فتى" على المبتدأ وهو" ابن الأغر" في هذه الجملة وتقديم الخبر على المبتدأ كان دون مسوغ من نفي أو استفهام. [5]وأيّد الأنباري رأي البصريين، وردّ على الكوفيين في قولهم:" لو جوزنا تقديمه لأدّى ذلك إلى أن تُقَدِّمَ ضمير الاسم على ظاهره" فوصف كلامهم هذا بأنه فاسد، وذلك لأن الخبر وإن كان مقدما في اللفظ إلا أنه متأخر في التقدير، وإذا كان مقدما لفظا متأخرا تقديرا، فلا اعتبار في هذا التقديم في منع الإضمار، ولهذا جاز

([1]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج1، ص56.

([2])السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، 32، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، طبعة عام 1992.

([3])ابن هشام، مغني اللبيب ج1، 522.

([4]). هذا البيت لمالك بن خالد الهذلي كما ورد في معجم شواهد النحو الشعرية، د. حنا حداد، ص (52)، . ونسبه نقلا عن كتاب شرح أشعار الهذليين (1، 451) .

([5]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج1، ص56.

بالإجماع" ضرب غلامَه زيدٌ" إذا جعلت زيداً فاعلاً وغلامه مفعولا؛ لأن غلامه وإن كان متقدما عليه في اللفظ إلا أنه في تقدير التأخير فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير، حيث قال زهير:

مَنْ يَلْقَ يَوْماً عَلَى عِلَّاتِهِ هَرِماً   يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهَ وَالنَّدَى خُلُقَا[1]

فالشاهد في البيت قوله: " علاته" فإن هذه الهاء ضمير غيبة يعود إلى هَرِم وهو متأخر في اللفظ عن الضمير، فلا مانع من تقديم الضمير؛ لأن ذلك له نظير في كلام العرب من الشعر. [2]

2.4 تقديم معمول اسم الفعل عليه

يرى الكوفيون أنه يجوز أن يتقدم معمول اسم الفعل عليه في حال الإغراء كما في قوله " زيداً عليك، وعمراً عندك، وبكراً دونك"، وأما مذهب البصريين فإنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وقد ذهب الفراء إلى ما ذهب إليه البصريون. [3] واحتجّ الكوفيون بالنقل بأنه قد ورد في أشعار العرب من ذلك قول الشاعر:

يَا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُوْنَكُمَا   إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُوْنَكَا[4]

يُثْنُونَ خَيْراً وَيُمَجْدُنَكَا

فالشاهد " دلوي دونكما " حيث أن دلوي مفعول به قد تقدم على اسم الفعل وذلك في الإغراء، وبهذا الشاهد بنى الكوفيون قاعدتهم التي تقدم فيها معمول اسم الفعل عليه وذلك حملا على الفعل؛ لأن اسم الفعل يحمل معنى الفعل فقوله دلوي دونكما أي خذ دلوي. [5] وورد في أوضح المسالك قول ابن هشام:" دلوي دونكما فإنّ ظاهره أن "دلوي" مفعول مقدم لدونك وهذا الظاهر غير صحيح خلافا للكسائي الذي

([1])هذا البيت لزهير بن أبي سلمى، الديوان ص 77، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، وورد البيت من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان .

([2]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج1، ص58.

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج1، 184.

([4])هذا البيت من الرجز المشطور وهو من شواهد البغدادي في الخزانة(ج6، 200) بلا نسب.

([5]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج1، 184.

زعم أنه منصوب باسم الفعل المذكور وادعى أن اسم الفعل يعمل متأخرا كما يعمل مقدما "[1]

وأما احتجاج البصريين أن هذه الألفاظ وإن كانت بمعنى الأفعال ولكنها فروع على أصول فإذا تقدمت المعمول على اسم الفعل فكأنما ساوينا بين الفرع والأصل.وأما عن موقف الأنباري فنراه يقف إلى جانب البصريين ويرد على الكوفيين في شاهدهم بقوله [2]:" أنه لا حجة لهم فيه من وجهين: أن دلوي موضع رفع لانصب وهو هنا خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هذا دلوي دونكما. والثاني: أنه إذا كان موضع نصب لا يكون منصوبا بـ "دونك" وإنما هو منصوب بتقدير فعل؛ كأنه قال: خذ دلوي دونك، ودونك مفسر لذلك الفعل المقدر.

3.4 جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفا

يرى الكوفيون أنّه يجوز تقديم التمييز إذا كان الفعل متصرفا نحو " تصبب زيدٌ عرقاً" و" تفقألكبشُ شحمًا " وأيدهم المازني والمبرد من البصريين، وأمّا رأي البصريين فكان بعدم جوازه. [3] وقد احتج الكوفيون بالسماع في قول الشاعر:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا   وَمَا كَانَ نَفْسَاً بِالْفِراقِ تَطِيْبُ؟ [4]

فالشاهد قوله " " وما كان نفسا بالفراق تطيب " حيث أ نه تقدم التمييز وهو "نفسا" على عامله الفعل المتصرف "تطيب" وهذا الشاهد يستدل به الكوفيون على جواز تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف، ولكن البصريين لا يجيزونه في سعة الكلام وإنما جاز في الضرورات الشعرية. [5] وقال ابن جني:" ومما يقبح تقديمه الاسم

([1])ابن هشام، أوضح المسالك، (ج4، 82)، ونسبه لراجز من بني أسد بن عمرو بن تميم.

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج1، 189.

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 682

([4])هذا البيت للمخبل السعدي كما ورد في معجم شواهد النحو الشعرية، د.حنا حداد، ص(29)، وأورد نسبه لثلاثة من الشعراء وهم : المخبل السعدي، وأعشى همدان، ومجنون ليلى، وأجمع أغلب الرواة أنه للمخبل السعدي وهو في ديوانه ص(124).

([5]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 683

المميز، وإن كان ناصبه فعلا متصرفا، فلا يجوز القول:شحما تفقأت، ولا عرقا تصببتُ"[1]

وكما احتج الكوفيون بالدليل النقلي احتجوا أيضا بالدليل القياسي فقد حملوا المسألة على جواز تقديمه؛ لأن الفعل متصرفا حيث جاز أن يتقدم المفعول به على عامله في نحو " عمراً ضرب زيدٌ" وكذلك تتقدم الحال على العامل إذا كان الفعل متصرفا فنقول:" راكبا جاء زيد." وأمّا عن احتجاج البصريين فهم يعتبرون أن التمييز هو الفاعل في المعنى فإذا قلت "تصبب زيد عرقا" فالمعنى يكون بتقدير" تصبب عرقُ زيدٍ" فهذا تمييز منقلب عن الفاعل، والفاعل لا يجوز أن يتقدم على الفعل في اللفظ وكذلك في المعنى. وقد أيّد الانباري رأي البصريين في المسألة، وردّ على الشاهد الشعري في البيت بأن رواية البيت غير صحيحة، والرواية عنده " وما كان نفسي بالفراق تطيب" ثم أنه لو كانت الرواية صحيحة فإن "نفسا" منصوبة على الاختصاص لفعل محذوف تقديره " أعني "، وأعتبر أيضا أن ما جاء في كلامهم شاذا لا يقاس عليه لقلته في كلامهم.

4.4 جواز تقديم اسم منصوب أو مرفوع في جملة جواب الشرط

يرى الكوفيون أنه إذا تقدم اسم مرفوع في جواب الشرط فإنه لايجوز فيه الجزم، ووجب الرفع مثل "إن تأتني زيدٌ يكرمُك"، ولكنهم اختلفوا في تقديم المنصوب فأجازه الكسائي ولم بجزه الفراء في قولهم "إن تأتني زيداً أكرمُ". وأما البصريون فيرون أنه يجوز أن يتقدم المنصوب أو المرفوع على جواب الشرط.

ويرى الكوفيون أنّ الجزم يبطل؛ لأن الاسم قد فارق جواب الشرط فتقدم عليه ولما تقدم وجب فيه الرفع لأن مجاورته للجواب قد ذهبت. وأمّا عن احتجاج البصريين في المسألة فإنهم يرون أن الاسم إذا تقدم على جملة جواب الشرط فأنه يتقدر فيه فعل كما يتقدر فيه فعل إذا تقدم على فعل الشرط إذ لا فرق بينهما. [2] ولم ترد شواهد

([1]) ابن جني، الخصائص، ج2، 384.

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 508.

شعرية من لغة العرب من كلا الفريقين، ولكنّ الأنباري أورد شاهدا شعريا دلل فيه على رأي البصريين ورد على كلام الفراء في منعه جواز تقديم المنصوب حيث أورد بيت طفيل الغنوي إذ يقول:

وَلِلخَيْلِ أَيَّامٌ، فَمَنْ يَصْطَبِرْ لَهَا وَيَعْرِفْ لَهَا أَيَّامَهَا الخَيْرَ تُعْقِبِ[1]

فالشاهد قوله " الخير تعقب" حيث أنه نصب "الخير" بتعقب والتقدير " تعقب الخير" فهو جملة جواب الشرط الذي فعله " فمن يصطبر" وكسرت الباء لمناسبة الروي. [2] وأورد الرضي في شرح الكافية حديثه عن هذا الشاهد واعتبره من الشواهد التي أتى بها البصريون للاستدلال على جواز تقديم الاسم المنصوب أو المرفوع على جواب الشرط، وقال[3] :"والأكثر جعل المرفوع مبتدأ، فيجب رفع المضارع اتفاقا، وتصدير المبتدأ بالفاء، نحو :"إن قمت فزيدٌ يقوم"

5.4 " تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط "

يرى الكوفيون أنّه يجوز أن يتقدم المفعول بالجزاء على حرف الشرط في نحو " زيداً إن تضربْ أضربْ"، ولكن الكوفيين اختلفوا في جواز نصبه حيث أجاز الكسائي نصبه ولكن الفراء لم يجز نصبه. وأمّا موقف البصريين فإنهم لا يجيزون نصبه بالشرط ولا بالجزاء. [4]

وقد احتج الكوفيون بقولهم إن الأصل في الجملة " أضربُ إنْ تضربْ" فكانت مرفوعة ولكن لما تأخرت جزمت بالجوار وكان من حقه أن يكون مرفوعا واستدلوا على ذلك بالسماع من أشعار العرب إذ يقول الشاعر:

([1])هذا البيت لطفيل الغنوي وهو من شواهد الخزانة (ج9، 44) في باب الجزم ويروى أن هذا الشاعر كان محبا للخيل ولذا لقب بـ " طفيل الخيل".

([2]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج2، 509.

([3]) الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج2، 915، تحقيق:د. يحيى بشير مصري، ط1، 1996، الناشر : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

([4]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 511.

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ   إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ [1]

فموضع الشاهد قوله " تصرع "حيث جاءت رواية البيت بالرفع على إنه يجب أن يكون مجزوما لأنه جواب الشرط ولكن التقدير فيه "إنك تصرعُ إن يصرعْ أخوكَ" حيث أنه لما تقدم رفع. [2] ويرى سيبويه[3]" أنه جعل جملة "تصرع" خبرا لإن المؤكدة وهو مؤخر لفظا والنية به التقديم على أداة الشرط أي كأنه قال: " إنك تصرع إن يصرع أخوك" واعتبره من الضرورة؛ لأنه حرف الشرط جزم الأول فحقه أن يجزم الآخر". وقال الشاعر زهير بن أبي سلمى:

وإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَومَ مَسْأَلَةٍ   يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ[4].

الشاهد قوله "يقول" حيث أنه رفع هذا الفعل ولكنه مجزوم لأنه جواب الشرط. ويرى سيبويه في الكتاب[5] :" أن هذا المضارع ليس هو جواب الشرط ولكنه دليل على الجواب وهو على نية التقديم وإن كان متأخرا في اللفظ". وجاء في شرح ابن عقيل :"إذا كان فعل الشرط ماضيا وجوابه مضارعا جاز فيه جزم الجزاء أو رفعه فجاز أن تقول:" إن قام زيد يقمْ عمرو، أو يقومُ عمرو" وهو على إضمار الفاء عند المبرد والكوفيين "إن أتاه فيقول"[6].

وأمّا البصريون فاحتجوا بأنه لا يجوز التقديم أي تقديم معمول الجزاء والشرط على حرف الجزاء؛ لأن الشرط بمنزلة الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام فكما أنه لا يجوز أن يقدم ما بعد الاستفهام على ما قبله فكذلك الشرط حيث لا تقول" زيدا

([1])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة (ج8، 20) ونسبه لعمرو بن خُثارم العجلي.

([2]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج2، 511.

([3]) سيبويه، الكتاب، ج3، 67.

([4])هذا البيت لزهير بن أبي سلمى وهو في ديوانه ص115، تقديم وشرح علي حسن فاعور. وهو من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان ومطلعها:

قِفْ بالديارِ لمْ يعفُ رسمها القِدمُ ...... بلىً، وغيرها الأرواحُ والدِّيَمُ

([5])سيبويه، الكتاب، ج3، ص66.

([6])ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج4، 35

أضربتَ؟" وكذلك لا تقول" زيداً إن تضرب أضرب" أي أن البصريين في هذه المسألة قد لاحظوا علة الشبه بينهما فحملوا علة عدم التقديم على المشابهة مع الاستفهام. [(1)]

ويرى الأنباري أن توجيه البصريين صحيح، ويرد على الشواهد التي أوردها الكوفيون أنه لا حجة لهم فيها ففي قول الشاعر " إنك إن يُصْرع أخوك تصرع"، أنه نوى به التقديم وجعله خبرا للضرورة الشعرية، وما جاء للضرورة فلا حجة فيه.

وأيضا فإننا نراه يرد على الشاهد الثاني بأنه لا حجة لهم فيه أيضا؛ وذلك لأن النية به التقديم، وإنما رفعه لأن فعل الشرط ماض فلما لم يظهر الجزم في فعل الشرط ترك الجواب على أول أحواله . وهو الرفع . وهو وإن كان مرفوعا في اللفظ فهو مجزوم في المعنى. " [(2)]

6.4 تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام"

يرى الكوفيون أنّه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، نحو قولك " إلا طَعَامَكَ ما أكَلَ زَيْدٌ"، وقد ذهب الكسائي وأبو إسحاق الزجاج إلى ما ذهب إليه الكوفيون، ويرى البصريون أنه لا يجوز ذلك. [(3)] واحتج الكوفيون بالسماع من ذلك قول أبي زبيد الطائي:

خَلَا أَنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا حُسَيْنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوْسُ[(4)]

فالشاهد قوله:" خلا أنّ العتاق من المطايا" حيث قدّم المستثنى في أول الكلام، وهذا دليل على جواز تقديم المستثنى وهو "خلا" على جملة الاستثناء . [(5)] وشاهد آخر في قول رؤبة العجاج:

وَبَلدةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِيُّ وَلا خَلَا الجِنِّ بِهَا إِنْسِيُّ[(1)]

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 514.

([2]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 514.

([3])الأنباري، الإنصاف، ج1، 222.

([4])هذا البيت لأبي زبيد الطائي وهو في ديوانه ص 96، جمع وتحقيق نورى حمودى القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، 1967

([5]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 222.

فالشاهد قوله " ولا خلا الجن بها إنسي " حيث قدم الاستثناء في أول الكلام، وأصل الكلام: ولابها إنسي خلا الجن، فالجار والمجرور خبر مقدم، وإنسي مبتدأ مؤخر، وخلا الجن: استثناء. [2] وأيضا هنالك شاهد آخر على هذه المسألة وهو قول الكميت:

فَمَا لِي إلّا آلَ أَحْمَدَ شِيْعَةٌ   وَمَالِي إَلّا مِشْعَبَ الحَقِّ مِشْعَبُ [3]

فالشاهد قوله" إلا آل أحمد " وكذلك " إلا مشعب الحق " حيث قدم المستثنى على المستثنى منه، وأصل الكلام " ومالي شيعةٌ إلا آلَ أحمد " و" مالي مشعبُ إلا مشعبَ الحق ".[4]وورد في أوضح المسالك:" أن الشاهد فيه تقدم المستثنى على المستثنى منه، وإذا تقدم لم يكن فيه إلا وجها واحدا وهو النصب، وقد جاء على ماتقتضيه العربية"[5].واحتج البصريون بأنه لا يجوز أن يتقدم حرف الاستثناء على المستثنى؛ لأنها حرف نفي فإذا حصل ذلك فإنه سيعمل ما بعد النفي فيما قبله، وهذا لا يجوز، وأيّد الانباري رأي البصريين، ورد على الشواهد الشعرية في احتجاجهم " خلا أن العتق من المطايا " وذكر أنّ هذا البيت مرتبط ببيت يسبقه، ثم لما ارتبط ببيت يسبقه لم تعد حرف الاستثناء "لا" في أول الكلام، والبيت هو:

إلى أنْ عَرَّسُوا وَأَغَبَّ مِنْهُم   قَرِيْبًا مَا يُحِسُّ لَهُ حَسِيسُ

خَلَا أَنّ العِتَاقَ مِن المَطَايَا   حُسين به فَهُنّ إليهِ شُوسُ

ورد أيضا على الشاهد الآخر في قوله " ولا خلا الجن بها إنسي" حيث أن تقدير الكلام " ولا إنسي خلا الجن " فحذف إنسيا، فأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفسير لما

([1])هذان البيتان من الرجز وهما من شواهد البغدادي في الخزانة (ج3، 311) ونسبهما للعجاج

([2]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 223.

([3])هذا البيت للكميت بن زيد وهو في ديوانه (517)في مدح آل هاشم وهو من قصيدة مطلعها

:طربت وما شوقا إلى البيض أطرب   ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب

([4]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 223.

([5])ابن هشام، أوضح المسالك، ج2، 234

أضمره، وقيل: تقديره ولابها إنسي خلا الجن فـ" بها " مقدرة بعد "خلا"، وتقديم الاستثناء فيه للضرورة، فلا يكون فيه حجة. [1]

وأما عن رأي الزجاج في كتابه الجمل في النحو،فقد أورد كلاما عن الاستثناء وتقديمه في باب الاستثناء المقدم في قوله: [2]" والاستثناء المقدم منصوب أبدا كقولك " خرج إلا زيداً أصحابُك " و" قدم إلا بكراً إخوتك" و" مالي إلا العسلَ شرابٌ" واستشهد ببيت الكميت على وجوب نصبه إذا تقدم.

([1]) الأنباري، الإنصاف، ، ج1، 225.

([2])الزجاج، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، ص(230)، حققه وقدم له د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة . دار الأمل، الطبعة الأولى1404هـ .1984م،

الفصل الخامس:

مسائل اخْتُلف في عاملها:

1.5 العامل في الاسم المرفوع بعد" لولا"

يرى الكوفيون أن "لولا" ترفع الاسم بعدها نحو" لولا زيدٌ لأكرمته"، واحتجوا بأنها ترفع الاسم بعدها؛ لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر رفع الاسم؛ لأن التقدير في قولك:" لولا زيدٌ لأكرمتك" أي: لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامك لأكرمتك، إلا أن الفعل حذف تخفيفاً وزادوا "لا" على "لو" وصارت بمنزلة حرف واحد. فصارت بمنزلة قولهم :" إمّا أنت منطلق انطلقت معك" [1] ". واحتجوا بقول الشاعر:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضّبُعُ[2]

فالشاهد في قوله" أما أنت" فأن أصل هذه العبارة " أن كنت" فحذفت كان ثم عوضت عنها "ما" وأدغمت الميم في نون أن فناب هذا الحرف مناب الفعل وهو كان، وإذا ناب الحرف مناب الفعل أدى ما كان الفعل يؤديه. [3] وقال سيبويه :" فإنما هي "أنْ" ضُمت إليها ما وهي ما التوكيد ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضا من ذهاب الفعل كما كانت الهاء والألف عوضا في الزنادقة واليمانى من الياء، ومثل أن في لزوم ما في قولهم " إمّا لا" فألزموها ما عوضا"[4].

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص60.

([2])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة (ج4، 13) ونسبه لعباس بن مرداس السلمي

([3]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، ص60.

([4])سيبويه، الكتاب، ج1، 293.

وأمّا البصريون فيرون أنّ الاسم يرتفع بعد لولا بالابتداء واحتجوا أنه يرتفع دون "لولا" وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا، ولولا لا يختص بالاسم دون الفعل بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم، واحتجوا بالسماع في قول الشاعر:

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرُهَا   هَلّا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ[1]

لَا دَرَّ دَرّكِ؛ إنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ   لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذْرى لِمَحْدُوْدِ

فالشاهد قوله" لولا حددت" حيث دخلت لولا على الفعل، وقد دخلت على الاسم في شواهد كثيرة ويدل ذلك على أنها ليست مختصة بالاسم ولاهي مختصة بالدخول تكون عاملة؛ وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسم مرفوعا بالابتداء. [2]

وقد ذهب الأنباري إلى ما ذهب إليه الكوفيون، فرد على كلام البصريين في زعمهم بأن الحرف لا يعمل إلا إذ كان مختصا، ولولا حرف غير مختص حيث رد بقوله[3]:" أنّه نسلم أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، ولكن لا نسلم أن لولا غير مختص. قولهم إنه يدخل على الفعل كما يدخل على الاسم في قول الشاعر:

لولا حددتُ ولا عُذرى لمحدودِ

فأدخلها على الفعل " فلولا التي في هذه البيت ليست مركبة مع "لا" كما هي مركبة مع لا في قولك:" لولا زيدٌ لأكرمتك" وإنّما لو حرف باقٍ على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره، و"لا" معها بمعنى لم؛ لأن لا مع الماضي بمنزلة لم مع المستقبل فكأنه قال " قد رمية لو لم أحد" وكقول الشاعر:

إنْ تَغْفِرِ اللّهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّا   وأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمَّا[4]

فموطن الاستشهاد في هذا البيت في قوله "لا ألما" فالحرف "لا" في هذا البيت بمعنى "لم"، والماضي بمعنى المضارع، وكأن الشاعر قد قال " وأي عبد لم يأت بصغار الذنوب "، والسر في ذلك هو أن النحاة يرون أن لا النافية إذا دخلت على

([1])هذان البيتان من شواهد البغدادي في الخزانة (ج1، 464)ونسبهما إلى الجموح الظفري

([2]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف، ج1، 62

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص64

([4])هذا البيت لأمية بن الصلت، الديوان ص(114)، تحقيق سجيع جميل الجبيلي، دار صادر بيروت، لبنان، ط1، 1998.

فعل ماضٍ لفظا ومعنى وجب تكرارها كقوله تعالى: (فلا صدق ولا صلى) "القيامه:30" وكذلك ورد في المغني لابن هشام "أنها إذا دخلت على مفرد خبر أو حال أو صفة وجب تكرارها مثل زيد "لا شاعرٌ ولا كاتبٌ" و"جاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا".[(1)] وقال الزجاجي[(2)] :"إن "لا" بمعنى"لم" إذا دخلت على الماضي"

2.5 رافع الخبر بعد "إن" المؤكدة

يرى الكوفيون أنّ "إنّ " وأخواتها لا ترفع الخبر، وأنه بقي مرفوعا قبل دخول إنّ عليه، وحجتهم في ذلك أنّ "إنّ" من الحروف، والحروف لا تنصب الاسم وإنما نصبته؛ لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه فوجب ألا تعمل في الخبر؛ لأن القياس يقتضي حطّ الفروع عن الأصول، ولو عملت لأدى إلى التسوية بين الفروع والأصول وهذا لا يجوز. [(3)] واحتجوا بالسماع من الشعر، في قول الشاعر:

لاَ تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيْرَا   إِنِّي إِذَنْ أَهْلَكَ أَوْ أَطِيْرَا[(4)]

فالشاهد هنا قوله "إني إذن أهلك" حيث نصب الفعل المضارع بعد إذن الذي هو حرف جواب، وهي هنا لا تقع في صدر الكلام بل هي مسبوقة بـ "إني" وقد ورد لغتان فيها بالرفع "أهلكُ" وبالنصب" أهلكَ" كما ذكر الفراء. وجاء في الخزانة [(5)] "على أن الفعل جاء منصوبا بإذن مع كونه خبرا عمّا قبله بتأويل أن الخبر هو مجموع إذن أهلك لا أهلك وحده فتكون إذن مصدره". وذكر ابن هشام :"أن "إذن" يجب أن تتصدر الكلام حتى تعمل في المضارع وإذا جاءت في حشو الكلام فلا تعمل إلا للضرورة."[(6)]
للضرورة."[(6)]

وأما عن موقف البصريين في هذه المسألة، فهم يرون أنّ "إنّ" هي العاملة في الرفع؛ وذلك لأنها أشبهت الفعل فهم بذلك استندوا إلى علة المشابهة بين "إن" المؤكدة

([1])ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، 271

([2])الزجاجي، حروف المعاني، ص8.

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج1، 144.

([4])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة(ج8، 456) ولم بنسبه لقائل

([5]) البغدادي، الخزانةج8، 456 .

([6])أوضح المسالك، ابن هشام، ج4، 166.

والفعل الماضي وقد أقاموا هذا الشبه؛ لأنها على وزن الفعل، وكذلك أنها مبنية على الفتح كالفعل الماضي، وتدخلها نون الوقاية نحو "إنني"، ولأنها في معنى الفعل حقّقت، وكذلك أنها اقتضت الاسم كما يقتضي الفعل الاسم. (1)

وقد أيّد الأنباري حجة البصريين، ووجّه الشاهد الشعري الذي أتى به نحاة الكوفة من ثلاثة أوجه (2) : أولا:" إنّه شاهد شعري شاذ لا يقاس عليه. ثانيا: أن يكون الخبر فيه محذوف تقديره " لا تركيني.. أني أذِلُّ، إذن أهلك وأطير" . ثالثا: أن يكون جعل "إذن أهلك " في موضع خبر كقولك " إني لن أذهب " فشبه إذن بلن.

3.5 عامل الجزم في جواب الشرط

يرى الكوفيون أنّ جواب الشرط مجزوم على الجوار، وأمّا البصريون فيرون أنّه مجزوم بفعل حرف الشرط، وذهب بعضهم إلى أن العامل هو حرف الشرط وفعله، وقال آخرون بأن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، والفعل يعمل في الجواب، وأمّا أبو عثمان المازني فقال:" إنّه مبني على الوقف. (3)

وقد احتج الكوفيون بأن حملوا المسألة بالجر على الجوار فهو موجود في لغتهم كثيرا كقولهم "جحرُ ضبٍ خربٍ" حيث أنهم خفضوا خرب على الجوار وكان يجب أن يكون مرفوعا؛ لأنه صفة لجحر، وكذلك في مسألة جواب الشرط؛ فإنه يجب أن يكون مرفوعا، إلا أنه جُزِمَ للجوار، ولهذا إذا اتصلت به الفاء أو إذا يعود للرفع واستندوا إلى السماع، فقال زهير بن أبي سلمى:

لَعِبَ الرِّيَاحُ بِهَا وَغَيَّرَهَا   بَعْدِي سَوَافِي المُوْرِ والقَطْرِ (4)

---

(1) الأنباري، الإنصاف، ج1، 145.

(2) الأنباري، الإنصاف، ج1، 146.

(3) الأنباري، الانصاف، ج2، 493.

(4)هذا البيت لزهير بن أبي سلمى وهو في ديوانه ص(54)تحقيق علي فاعور وقالها من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان ومطلعها:

لمن الديار بقنة الحجر   أقوين من حجج ومن شهر؟

فالشاهد قوله "القطر" حيث أنه خفض القطر على الجوار، وكان يجب أن يكون مرفوعا؛ لأنه معطوف على" سوافي" وهي الرياح التي تسفي التراب، وهو ليس معطوفا على المور (التّراب)؛ لأنه ليس للقطر سوافٍ كالمور. [1] وقال الراجز:

كَأَنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المُرْمَلِ[2]

فموطن الشاهد قوله" المرمل" وهو المنسوج، حيث أنه خفض المرمل على الجوار وكان ينبغي أن يقول " المرملا " لكونه وصفا للنسج لا للعنكبوت. [3] وتحدث سيبويه عن هذا الشاهد حيث إنه تم خفض "المرمل"؛ لأنها مجاورة للعنكبوت ويقول"[4]: إنّ شيخه الخليل لا يجيز الجر على الجوار إلا إذا تساوى المتجاوران في التعريف والتنكير، التأنيث والتذكير، والإفراد والتثنية والجمع".

وأمّا عن احتجاج البصريين فإنهم اعتبروا أن حرف الشرط يقتضي جواب الشرط، وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط فكذلك وجب أن يعمل في جواب الشرط. [5]

وقد أيّد الأنباري رأي البصريين ورد على شواهد الكوفيين فيما ذهبوا إليه فرد احتجاجهم بقول الشاعر: " سوافي المور والقطر" حيث إنّه لا حجة لهم في هذا الشاهد؛ لأن القطر معطوف على المور فيجوز أن يكون قد سمى ما تسفيه الريح من القطر وقت نزوله سوافي كما يسمى ما تسفيه الريح وقت الغبار سوافي" [6]. وقد أورد شواهد على كلامه باعتبار العطف لا الجوار، ومنها قول الشاعر:

عَلَّفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِداً حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[7]

([1]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج2، 494

([2])هذ البيت من الرجز وهو من شواهد البغدادي في الخزانة(ج5، 87) ونسبه للعجاج.

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 496

([4])سيبويه، الكتاب، ج1، 437

([5]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 497

([6]) الأنباري، الإنصاف، ج2، 502

([7])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة(ج2، 231) ونسبه لذي الرمّة.

فالشاهد قوله " وماء" حيث أنه عطف "ماء" على "تبنا" وإن كان العطف ظاهريا لأن المعنى فيه اختلاف فهو يعلفها تبنا، و يسقيها ماء، ويكمن أن تكون كلمة "ماء" مفعولا به لفعل محذوف تقديره " سقيتها ماء" والجملة معطوفة على الجملة الأولى "علفتها تبنا". وجاء الحديث عن هذا الشاهد في أوضح المسالك لابن هشام أنّه من باب عطف مفرد على مفرد مع بقاء "علفتها" على معناها الأصلي"[1]. وخرّجها ابن عقيل على أنها مفعولٌ معه، أو بإضمار فعل يليق به "أسقيتها ماء"[2].وقد ضعّف ابن هشام هذا التخريج. وأغلب آراء النحويين وأصحها أنها معطوفة على "علفتها تبنا" بعد تقدير العامل أي قدمت لها ماء أو ناولتها ماء .

وقد أيّد الأنباري رأي البصريين، ووجّه الشاهد في قوله" كأن نسج العنكبوت المرمل" أنّه برواية الكسر وصف للعنكبوت لا النسج واعتبر رواية الكوفيين وحملهم المسألة على الجوار أنه من الشاذ الذي لا يقاس عليه.

4.5عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية

يرى الكوفيون أنّ الاسم المرفوع بعد إن الشرطية يرتفع بفعل، ولكنه لا يُقدر نحو" إنْ زيدٌ أتاني آته". ويرى البصريون أنه يرتفع بتقدير فعل والتقدير:" إن أتاني زيد"، وأما الأخفش فيرى أنه يرتفع بالابتداء. [3] واحتج الكوفيون بأنه أجازوا تقديم المرفوع مع "إن" خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفصل؛ لأنها الأصل في باب الجزاء فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها. واحتجّ البصريون بأنه يرتفع بتقدير فعل؛ لأنه لا يجوز الفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل. ومن الملاحظ أنه لا وجود لشاهد كوفي أو بصري، غير أن الأنباري ساق شاهدا شعريا استشهد به على رأي البصريين، حيث أيّد رأيهم، وذكر أنّ " إنْ" الشرطية هي الأصل في الجزاء ولكن هذ لا يدل على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه؛ لأنه يؤدي

([1])ابن هشام، أوضح المسالك ج2، 246

([2])ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، 207

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص504.

إلى أن يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه وذلك لا يجوز، وحمل المسألة على عدم وجود نظير له في كلامهم ولكن لأن " إن "هي الأصل اختصت بجواز تقديم المرفوع بتقدير فعل مع الفعل الماضي خاصة دون غيره من الأسماء والظروف. [1] واستشهد بقول الشاعر:

فَمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ... هُ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي[2]

فالشاهد قوله " متى واغل ينبهم" حيث فصل الشاعر بالاسم المرفوع بين أداة الشرط وفعل الشرط، والاسم المرفوع هنا فاعل يفسره الفعل المذكور بعده والتقدير "متى ينبهم واغل ينبهم ".[3] وجاء في الكتاب[4]:" وإنما جاز تقديم الاسم في إن؛ لأنها أصل الجزاء، وجاز إضمار الفعل بعدها فتقول: "إن خيرا فخيرٌ، وإنْ شراً فشرٌ "وقد ضعّف سيبويه ذلك في بقية حروف الجزاء " وكان الشاهد تقديم الاسم على الفعل في متى مع جزمها للفعل في الضرورة، ورفع الاسم بعد متى بإضمار يفسره الظاهر. وأعتقد أن البصريين أصوب رأيا؛ لأن العامل في الاسم المرفوع هو فعل يفسره ما بعده،غير أنهم لم يدلوا بشاهد شعري على ما ذهبوا إلية، ولكن كان في الشاهد الذي ساقه الأنباري الحجة الدامغة على ما ذهب إليه من تأييد رأي البصريين، ودحض لرأي الكوفيين، على أن سيبويه ضعّف هذا الشاهد؛ لأنّ فيه "متى"، ولو كان "إن" لعده أقوى ؛ لأنها أصل حروف الجزاء.

5.5 العامل في الاسم المرفوع بعد " مذ " "ومنذ"

يرى الكوفيون أنَّ الاسم يرتفع بعد" مذ ومنذ" بتقدير فعل محذوف. وأما الفراء فيرى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف. وأمّا البصريون فيرون أن الاسم بعد" مذ ومنذ"

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص505

([2])هذا البيت من شواهد سيبويه في الكتاب (ج3، 113) ونسبه لعدي بن زيد.

([3]) الأنباري، الإنصاف، ج2، هامش الإنصاف ص505.

([4]) سيبويه، الكتاب، ج3، 113.

مرفوع على أنه خبر للمبتدأ وهو " مذ ومنذ" ومعناهما " الأمد" فقولهم " ما رأيته منذ يومان" أي كأنه قال: " الأمد يومان" فالأمد مرفوعة على الابتداء ويومان خبرها. (1)

واحتج الفراء بقوله:" إن الاسم يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف؛ وذلك لأن "مذ ومنذ" مركبتان من "مِن" و"ذو" بمعنى الذي وهي لغة مشهورة في كلام العرب وهي لغة طي قال الشاعر:

قُوْلَا لِهَذَا المَرءِ ذُوْ جَاءَ سَاعِيًا هَلُمَّ فَإنَّ المَشْرَفِيَّ الفَرَائِضُ(2)

فالشاهد قوله "ذو جاء" حيث أنّ ذو بمعنى الذي وهو صفة للمرء حيث يستخدمها الطائيون للعقلاء وغير العقلاء. (3) وجاء في شرح الأشموني حول "ذو ": "أن المشهور فيها البناء وتأتي معربة بالواو رفعا، وبالألف نصبا وبالياء جرا لأنها أشبهت ذو بمعنى صاحب الموضوعة لوصف أسماء الاجناس. "(4) واستشهد بقول شاعر آخر:

فَإنَّ المّاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدّي وّبِئْرِي ذُوْ حَفَرْتُ وَذُوْ طَوَيْتُ(5)

فالشاهد قوله " ذو حفرت وذو طويت" حيث أن ذو اسم موصول بمعنى التي أي كأنه قال بئري التي حفرت والتي طويت، ثم أن ذو تكون للمذكر والمؤنث. ثم أنها استعملت لغير العاقل. (6) وقال ابن هشام:" وأما ذو فخاصة بِطيٍّ والمشهور إفرادها وتذكيرها وقد تؤنث وتثنّى وتجمع" وفي هذا الشاهد أنثت وأفردت مع البئر في الموضعين؛ لأن البئر مؤنث غير عاقله"(7)

وقد ذهب الأنباري مذهب البصريين في هذه المسألة ورد على أقوال الكوفيين معتبرا أنّ اللغة التي احتجوا وهي كسر الميم في "مِنْذ" هي لغية شاذة لا يقاس عليها،

---

(1) الانباري، الإنصاف، ج1، 316.

(2)هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة (ج5، 28) ونسبه لقوال الطائي.

(3) الانباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج1، 317

(4)الأشموني، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ج1، 174 .

(5)هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة(ج6، 34)ونسبه لسنان بن فحل الطائي.

(6) الانباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج1، 318

(7)أوضح المسالك، ابن هشام، ج1، 154 .

وقد رد الأنباري على كلام الفراء في لغة " ذو " معتبرا أن هذه اللغة لغة طي أي هي خاصة لطي، وأن " منذ يومان" لغة لجميع العرب. ولا تستعمل العرب قاطبة ذو بمعنى الذي في كلامها. ومن الملاحظ في هذه المسألة أنه لا يوجد شاهد شعري يدعم رأي الكوفيين، وأما الفراء فقد أيّد رأيه ببعض الشواهد الشعرية التي تمثل لغة "طي"،ولكنها لا تمثل لغة العرب عامة، وعليه فإنني أميل لرأي البصريين في اعتبار "مذ، منذ" لغة للعرب عامة، وأنها ترفع ما بعدها على اعتبار أنها مبتدأ بمعنى " الأمد".

6.5 أولى العاملين بالعمل في التنازع

يرى الكوفيون أنّ الفعل الأول قد عمل في نصب الاسم في نحو " أكرمني وأكرمتُ زيداً"، أو رفعه في " أكرمتُ وأكرمني زيدُ". وأما موقف البصريين فهم يرون أن الفعل الثاني أولى من الأول في نصب الاسم أو رفعة. [1] وقد احتج الكوفيون بالسماع من ذلك قول امرىء القيس:

فَلَو أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفَانِي، وَلَمْ أَطْلَبْ، قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ[2]

فالشاهد قولة" كفاني ولم أطلب قليل من المال" حيث أن هذ الشاهد من باب التنازع لتقدم فعلين على اسم واحد وقد أعمل الشاعر أول الفعلين . وهو قوله كفاني . في الاسم المتأخر "قليل" فرفعه به، ولو أعمل الثاني وهو "أطلب" لنصب الاسم به، لأنه يطلب مفعولا، وهذا الكلام غير صحيح؛ لأن شرط التنازع أن يكن كل واحد من العاملين المتقدمين طالبا للمعمول مع صحة المعنى على فرض عمل أيهما فيه. [3] وقد تحدث سيبويه حول هذا الشاهد فقال: "فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا، وإنما كان المطلوب عنده هو الملك، وجعل القليل كافيا، ولو نصب لفسد المعنى"[4]. ويقول

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج1، 71.

([2])هذا البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه (39)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم

([3]) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج1، 72.

([4]) سيبويه، الكتاب، (ج1، 79)

ابن هشام في "قطر الندى": إن من شرط التنازع أن يطلب كلا الفعلين معموله المتأخر وبالنسبة لهذا الشاهد فإنه تصور خاطئ للتنازع؛ وذلك أننا لو وجهنا الفعلين " كفاني، وأطلب " للمعمول "قليل" لفسد المعنى؛ لأن لو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره؛ فإذا كان ما بعدها مثبتا كلام منفيا " نحو "لو جاءني أكرمته" وإذا كان منفيا كان مثبتا نحو " لو لم يسيء لم أعاقبه"[1].واستشهدوا بشاهد آخر وهو قول الشاعر:

فَرَدَّ عَلَى الفُؤَادِ هَوًى عَمِيْداً   وَسُوئِلَ لَوْ يَبِيْنُ لَنَا السُّؤَالَا [2]

وَقَدْ نَغْنَى بَهَا وَنَرَى عُصُوْرَاً   بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرَدَ الخِدَالَا

فالشاهد أنه أعمل الأول "ترى"، ولذلك نصب "الخرد الخدالا" ولو أعمل الثاني لقال " تقتادنا "الخردُ الخدالُ" بالرفع. [3]

وأمّا عن احتجاج البصريين فكان بالسماع من الشعر في قول الفرزدق :

وَلكنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي   بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ[4]

فالشاهد قوله "سببت وسبني بنو عبد شمس" حيث أعمل الفعل الثاني وهو "سبني" فكانت "بنو" فاعلا مرفوعا ولو أعمل الفعل الأول لجاءت منصوبه بتقدير "سببت وسبوني بني عبد شمس" ولكنه أعمل الثاني. [5] ويرى سيبويه أن العامل هو الفعل الثاني؛ لأنه لو قدر العامل الأول لأدى إلى قبح في المعنى. [6]

وأيّد الأنباري رأي البصريين، ورد على الشاهد الشعري في قوله[7]: "كفاني ولم ولم أطلب قليل من المال" أن هذا البيت قد أعمل فيه الأول مراعاة للمعنى؛ لأنه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضا وذلك من وجهين: أحدهما أنه لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه " كفاني قليل ولم أطلب قليلا من المال " وهذا متناقض؛ لأنه يخبر بأن

---

(1) ابن هشام، قطر الندى، ص199.

(2)هذان البيتان من شواهد سيبويه في الكتاب (ج1، 78) ونسبهما لمرارة الأسدي

(3) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج1، 72.

(4)هذا البيت للفرزدق وهو في ديوانه ص(606) شرح وضبط علي حسن فاعور.

(5) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج1، 72.

(6) سيبويه، الكتاب، ج1، 77.

(7) الأنباري، الإنصاف، ج1، 78

سعيه ليس لأدنى معيشة، وتارة يخبر بأنه يطلب القليل، وذلك متناقض؛ والثاني: أنه قال في البيت الذي بعده ":

ولكنَّ ما أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤثل   وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤثَّلَ أَمْثَالِي

وفي الشاهد الآخر الذي استشهدوا به فإنه قد أعمل الفعل الأول مراعاة لحركة الروي؛ فإن القصيدة منصوبة، وإعمال الأول جائز، للتخلص من عيب القافية.

7.5 العامل في الخبر بعد" ما" النافية (ما الحجازية)

يرى الكوفيون أن "ما" الحجازية لا تعمل في الخبر، وإنّما العامل في النصب حرف الخفض المحذوف. وأمّا البصريون فيرون أن ما هي العاملة. وقد احتج الكوفيون أن هذا الحرف غير عامل؛ لأنه غير مختص فهو يدخل على الاسماء والأفعال. ولذلك فهي مهملة في لغة بني تميم. [1] واحتج البصريون بأنها عاملة؛ لأنها أشبهت ليس فوجب أن تعمل عمل ليس، إذن أعمل البصريون ما النافية لعلة الشبه بينها وبين ليس وكان وجه الشبه في أنها تدخل على الجملة الاسمية المبتدأ والخبر كما هو الحال عند "ليس"، وكذلك تنفي ما في الحال كما أن ليس تنفي ما في الحال، ويقوي وجه الشبه دخول الباء في خبر كل منهما، ونلاحظ هنا أنه لا وجود لشاهد شعري عند كلا الطرفين إلا الشاهد الذي ساقه الأنباري، والذي يدلل فيه على أن حروف الجر قد تلحق الأسماء ولا ينتصب الاسم بحذفها فقد أيّد رأي البصريين ورد على احتجاج الكوفيين أن القياس عدم إعمالها، ولكن وجد بينها وبين "ليس" شبه اقتضت أن تعمل عمل ليس كما هو في قوله تعالى "ما هذا بشرا ". وكذلك رد على رأي الكوفيين في أن العامل هو حرف الخفض المحذوف فوجب أن يكون ما بعدها منصوبا؛ لأن الصفات منتصبات الأنْفُس فلما ذهبت أبقت خلفا منها. ووصف كلامهم بأنه فاسد؛ لأن الباء في نفسها مكسورة غير مفتوحة في "كفى بِالله"، ليس فيها إعراب؛ لأن الإعراب لا يقع

([1]) الانباري، الإنصاف، ج1، 134.

على حروف المعاني. [1] والأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنتصب بحذفها كقولك" كفى بالله شهيدا" ولو حذفت لقلت " كفى اللهُ شهيدا بالرفع واستشهد بقول الشاعر:

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهْزتَ غَازِياً كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامِ لِلمَرءِ نَاهِيَا[2]

فالشاهد قوله " كفى الشيب" حيث أسقط الباء من فاعل كفى. وورد قول ابن هشام في مغني اللبيب [3]:" أنه لم يستعمل "كفى" هنا بمعنى "اكتف "، ولم تزد الباء في فاعل كفى التي بمعنى أجزأ أو أغنى"، وعلى هذا فمعنى الفعل "اكتفى" هو أغنى أي كأنه قال "اغنى الشيب، أو أجزأ الشيب للمرء ناهيا.

8.5عمل إن المخففة في الاسم.

يرى الكوفيون في هذه المسألة أنَّ"أَنْ" المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم، ولكن البصريين يرون أنّها عاملة. وقد احتج الكوفيون بعلة الشبه بين "إنّ" الثقيلة والفعل الماضي، فهي مبنية كما أنه مبني على الفتح، كذلك فإنها على ثلاثة أحرف وهو على ثلاثة أحرف، فإذا خففت زال شبهها بالماضي، فَبَطُلَ عملها. ومن الواضح هنا أن الكوفيين لم يدلوا بشاهدهم في هذه المسألة، وإنما قدموا أدلة شكلية تجافي منطق اللغة . [4] وأما البصريون فقد احتجوا بالعلة السماعية من القرآن ومن أشعار العرب، وأركز في هذه الدراسة على السماع من أشعار العرب ومن كلامهم، فقد صحّ عن العرب أنهم قالوا " إلّا أنْ أخاكَ ذاهبٌ" وقال الشاعر:

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ [5]

فالشاهد هنا أنه نصب " ثدييه" بكأن المخففة من الثقيلة، وأصل " كأن " " أنْ" أضيف إليها الكاف للتشبيه، والأصل في الكاف أن تكون مؤخرة، كما أن الأصل في اللام أن تكون مقدمة فإذا قلت " كأن زيداً الأسدُ" كان الأصل فيه " إن زيداً كالأسد"،

([1]) الانباري، الإنصاف، ج1، 135.

([2])هذ البيت من شواهد البغدادي في الخزانة (ج1، 267)ونسبه لسحيم بن عبد بني الحسحاس.

([3])ابن هشام، مغني اللبيب ج1، 124.

([4]) الأنباري، الإنصاف، ج1، 159.

([5])هذا البيت من شواهد البغدادي في الخزانة (ج10، 392)ولم ينسبه لقائل.

كما إذا قلت "إن زيداً اَلقائمٌ" كان الأصل فيه "لإنَّ زيداً قائم "، إلا أنه قدمت الكاف على " أن " مع التخفيف دل على أنها بمنزلة فعل قد حذف بعض حروفه. [1] وقد أخذ الأنباري برواية النصب؛ لأنه يستشهد بها على مذهب البصريين. وقد رواه سيبويه بالرفع "كأن ثدياه"وقال: "لا يحسن هنا إلا الإضمار".[2] أي إضمار اسمها والتقدير: "كأنه ثدياه حقان"، واستشهدوا ببيت آخروهو قول الشاعر:

وَيَوْماً تُلَاقِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ[3]

فالشاهد في قوله:" كأن ظبية" فتروى ظبية بالنصب على أنها اسم كأن المخففة من الثقيلة وجملة تعطو في محل نصب صفة لظبية، وخبرها محذوف تقديره "عاطية" ورواية الرفع عاطية فتخريجها أن "كأن "حرف تشبيه مخفف، واسم كأن محذوف وظبية خبرها وتقدير الكلام: "كأنها ظبية عاطية"، وراوية الجر أن الحرف كأن فيه أن زائدة والكاف حرف جر يفيد التشبيه أي كظبية. [4] وقد وصف ابن هشام في "المغني" تلك الحالة بالندرة فقال:" أن تقع" أن" بين الكاف ومخفوضها وذلك نادرٌ". [5] وأما عن موقف الأنباري فقد أيّد رأي البصريين، وضعّف حجة الكوفيين في قولهم " إنما عملت لِشبهِ الفعل لفظاً؛ فإذا خُففت زال شبهها به فبطل عملها" واعتبر أن هذا باطل؛ لأن إن إنما عملت لأنها اشبهت الفعل لفظا ومعنى فإذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه، وذلك لا يبطل عمله، فنقول[6]:" عِ الكلام، وشِ الثوب، ولِ الأمر " ولا تبطل عملها بالحذف، وكذلك رد الأنباري على أن "أنْ" تعمل إذا خُففت، حيث إنّ بعض العرب أعملها في المضمر مع التخفيف نحو قولهم " أظنُّ أَنْكَ قائمٌ" " وأحسب أنْه ذاهبٌ" يريدون أنّكَ وأنَّه بالتشديد، حيث قال الشاعر:

---

(1) الأنباري، الإنصاف، ج1، هامش الإنصاف، 160.

(2) سيبويه، الكتاب، ج2، 135

(3)هذ البيت من شواهد الخزانة (ج10، 411)ونسبه إلى باعث بن صريم اليشكري.

(4) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج1، 159.

(5) ابن هشام، المغني، ج1، 42.

(6) الأنباري، الإنصاف، هامش الإنصاف ج1، 159.

فَلَو أَنْكِ في يَومِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيْقُ [1]

فموضع الشاهد قوله "أنْك سألتني " حيث خفف أن المؤكدة وأعملها في الاسم والخبر، فجاء باسمها ضميرا من ضمائر النصب المتصلة وهو الكاف وجاء بخبرها جملة فعلية وهو قوله " سألتني فراقا ". ويعتبر الأنباري وكثير من علماء اللغة هذا الشاهد بأنه شاذٌ، فأراد أن يقول " فلو أنّك "بالتشديد ولكنها جاءت بالتخفيف للضرورة الشعرية، ولا يجوز أن يأتي في اختيار الكلام. وذكر ابن عقيل في شرحه[2]:" أنها إذا خففت تعمل ويكون اسمها ضمير الشأن المحذوف وخبرها الجملة الفعلية كقولك" علمت أنْ زيدٌ قائمٌ" ولكنه قد يبرز ضميرها" وذكر الشاهد .وفي رأيي أن كلام البصريين وموقف الأنباري في هذه المسألة صحيح وذلك لقوة الحجج التي جاءوا بها وهي حجج سماعية حول إعمال " إن" المخففة من الثقيلة وكما نعلم جميعا أن الحجة السماعية عن العرب مقدمة على أي حجة وكذلك فأننا نلاحظ أن الكوفيين لم يأتوا بشاهد يدلل على صحة كلامهم، لذا ومن هذا الباب فإنني أرجح رأي البصريين في هذه المسألة.

([1])هذا البيت من شواهد الخزانة (ج5، 426) ولم ينسبه لقائل

([2])ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، 384.

الخاتمة

إنّ الشاهد الشعري مهم في تقوية القاعدة النحوية التي أطلقها علماء اللغة، خاصة إذا كان هذا الشاهد معروفا قائله، ويقع ضمن زمن الاحتجاج، أما إذا كان الشاهد متعدد الروايات أو جاء لضرورة الشعر فإنه يستشهد به ولكن لا يكون جائزا إلا في الشعر، وسأذكر بعض الملاحظات التي تم جمعها من خلال البحث في كتاب الإنصاف للأنباري، ومنها: إنّ القاعدة النحوية يحتج لها بمصادر الاحتجاج جميعها، وعلى رأسها الشواهد الشعرية، وقد التزم بذلك نحاة البصرة والكوفة، فهو عندهم المقدم على غيره حتى على بعض القراءات القرآنية، ثم إننا نرى أن الشاهد الشعري مهم في تقعيد اللغة، فهو سماعي عن العرب الفصحاء وبالتالي هو مقدم على القياس؛ ولذلك نرى النحاة يغلبون الشاهد الشعري على غيره من مصادر الاحتجاج، ونجد هذا عند نحاة الكوفة فهم يهتمون بالشاهد الشعري، حتى إن الشواهد التي أتوا بها يغلب عليها طابع الرواية السماعية، وقد يكون بعضها دون نسب، أو قد يكون بعضها لغة خاصة بقبيلة من قبائل العرب كما في "ذو" الموصولة الطائية في قول الشاعر: "بئري ذو

حفرت" فهي هنا من الأداءات القبلية التي تعد لغة عن العرب، وقد يكون الشاهد شاذا عن القاعدة والقياس، وإنما يستشهد به ليدلل على مذهبهم، أو قد يرد شاهد لضرورة الشعر فتقوى القاعدة به، ولكنه لا يجوز في اختيار الكلام،على أن هذه الشواهد التي أتى بها الكوفيون هي بمجملها تعتبر عن أداءات لغوية، ولكنا لا تنطبق على لغة العرب عامة، على حين نرى أن الشواهد الشعرية التي أتى بها نحاة البصرة تكون مطابقة للقياس وللقاعدة النحوية التي يجري كلام العرب، ونعلم أن البصريين قد أخذوا اللغة عن أعراب البادية فيما يخص السماع، ولذلك نجد الكسائي من الكوفيين وافقهم في بعض المسائل. وكذلك نرى أن توجيه الأنباري للمسائل النحوية كان منطقيا، فيذكر أن رواية البيت غير صحيحة ويذكر الرواية الصحيحة للبيت، وقد يضعّف حجة الكوفيين؛ لأن البيت الشعري لا ينسب لقائل معين، وبالتالي قد يكون البيت خارجا عن الدائرة الزمانية للاحتجاج بالشعر، وقد يعده جائزاً للضرورة الشعرية، وغالبا كانت توجيهاته للضرورات الشعرية.

ثبت المصادر والمراجع

الأزهري، خالد بن عبدالله (ت 905هـ) . (1421هـ ـ 2000م). **شرح التصريح على التوضيح أو بمضمون التوضيح في النحو على "أوضح المسالك** ". تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية،بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الأسدي، الكميت بن زيد. (2000م).**ديوانه**،الطبعة الأول، جمع وتحقيق وشرح د. محمد نبيل طريفي، دار صادر ـ بيروت / لبنان .

الاشموني، شرح الاشموني. (1365هـ . 1946م). **المسمى" منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**" ،الطبعة الثانية، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

الأعشى، ميمون بن قيس. (د. ت). **الديوان**، شرح وتحقيق محمد حسين استاذ مساعد بجامعة فاروق، الناشر مكتبة الآداب بالجماميز.

الأفغاني، سعيد. (1987). **في أصول النحو**، الناشر المكتب الإسلامي، بيروت.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد. (ت 577هـ) . (1377هـ-1957م). **الإغراب في جدل الإعراب لُمع الأدلة في أُصول النحو**، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية.

الأنباري، أبو البركات كما الدين عبد لرحمن بن محمد بن عبيد الله. (1418 هـ - 1997م). **أسرار العربية**، الطبعة الاولى، دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان

الأنباري،أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن سعيد. (1424هـ ـ 2003م). **الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف**. تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية،صيدا بيروت، الطبعة الأولى

الأندلسي، الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن. (د. ت). **طبقات النحويين وللغويين**. تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم (طبعة 2)-دار المعارف مصر

الأنصاري، أبوزيد. (1981م ـ 1401هـ). **النوادر في اللغة**، تحقيق ودراسة الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، الطبعة الأولى.

الأنصاري، حسان بن ثابت. (1414هـ . 1994م). **الديوان**، شرحه وكتب هوامشه وقدم له الاستاذ عبد مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الثانية.

البصري، أبو عبيدة، معمر بن المثنى. (1419هـ ـ 1998م). **نقائض جرير والفرزدق**، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، وضع حواشيه خليل عمران منصور.

البغدادي،عبدالقادر عمر (1030. 1093)، **خزانة الادب ولب لباب لسان العرب**، طبعة الرابعة، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة

البكري، طرفة بن العبد. (2000م). **الديوان، شرح الأعلم الشمنتري**، تحقيق درية الخطيب، ولطفي الصقّال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، ط2.

الجاحظ. (1418هـ). **البيان والتبيين**. تحقيق عبدالسلام هارون،الطبعة السابعة، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة.

الجمحي ، محمد بن سلام. (2001م). **طبقات الشعراء**، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د. ت). **سر صناعة الإعراب**، تحقيق د حسن الهنداوي.

ابن جني، أبوالفتح عثمان. (د. ت). **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مشروع إحياء التراث العربي

الجوهري، إسماعيل بن حمّاد. (1979). **تاج اللغة الصحاح وصحاح العربية**، الطبعة الثانية، تحقيق أحمد عبدالغفورعطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

حداد، حنّا جميل. (1984).**معجم شواهد النحو الشعرية**، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، السعودية، ط1.

حسان، تمام. (1420هـ -2000م). **الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو فقه اللغة البلاغة**، دار الكتب، مطبعة الأميرة، مصر . عابدين.

حسان، تمام. (1994م). **اللغة العربية مبناها ومعناها**، الناشر: دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب العربي.

الحطيئة، الديوان. (1993). **شرح ابن السكيت ودراسة وتبويب**. د مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية ــ بيروت لبنان،ط1.

الحلواني، محمد خير. (د. ت). **أصول النحو العربي**، الناشر الاطلسي (طبعة 2)

الحلواني، محمد خير، **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين**، دار القلم العربي،حلب

خان، محمد. (2012م). **أصول النحو العربي**، مطبعة، جامعة محمد خيضر – بسكرة.

الذبياني، النابغة. (د. ت). **الديوان**، الناشر دار المعارف،مصر، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، الطبعة الثانية

ذو الرمة. (1995). **الديوان**. قدمه وشرحه أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،

الرضي. (1996). **شرح الرضي على الكافية**،ج2، 915.تحقيق د. يحيى بشير مصري، الطبعة الأولى، الناشر: جامعة محمد بن سعود الإسلامية

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ) . (1404هـ ـ 1984م). **الجمل في النحو**، حققه وقدم له علي توفيق الحمد، كلية الآداب جامعة اليرموك ـ أربد ـ الأردن، مؤسسة الرسالة ـ دار الأمل، الطبعة الأولى.

الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن أبي اسحاق. (1405هـ . 1985م). **اللامات**، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، سوريا، دمشق الطبعة الثانية.

الزجاجي، أبو القاسم، عبدالرحمن بن أبي اسحاق. (1986م). **حروف المعاني**، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، أربد، الأردن، الطبعة الثانية.

الزوزني، الحسين بن أحمد بن الحسين. (1983م). **شرح المعلقات العشر**، صححه وجمعه أحمد الأمين الشنقيطي، الناشر دار مكتبة الحياة.

الزوزني، عبدالله بن أحمد الحسن. (د. ت). **شرح المعلقات السبع**، تحقيق محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت

السامرائي، إبراهيم. (1987م). **المدارس النحوية أسطورة وواقع**، دار الفكر للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الاولى.

ابن السراج، أبو بكر، محمد بن سهل. (د.ت). **النحوي البغدادي، الأصول في النحو العربي**، تحقيق د عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة

سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر. (1385هـ – 1966م). **الكتاب**، القاهرة، طبعة دار القلم تحقيق عبد السلام هارون

السيرافي، أبو سعد. (1374هـ– 1955م). **أخبار النحويين البصريين**، تحقيق الخفاجي والزيتي، القاهرة.

السيوطي، جلال الدين. (1426–2006م). **الاقتراح في أصول النحو**، دار المعرفة الجامعية قرأه وعلق عليه محمود سليمان ياقوت،كلية الآداب جامعة طنطا .

السيوطي. جلال الدين (1992). **همع الهوامع**، تحقيق عبدالعال مكرم، وعبدالسلام هارون،مؤسسة الرسالة، بيروت.

الصلت، أمية بن الصلت. (1998). **الديوان**،تحقيق سجيع جميل الجبيلي، الناشر دار صاد، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

الضبي، المفضل. (د.ت). **المفضليات**، تحيق وشرح محمد أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف،القاهرة- مصر ،ط2

الطائي، أبو زبيد. (1967). **ديوانه**، جمع وتحقيق نورى حمودى القيسي، مطبعة المعارف، بغداد.

الطرماح، الحكم بن حكيم. (1994م). **الديوان**، تحقيق عزة حسن، دار الشوق العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.

العامري، لبيد بن ربيعة. (د. ت). **الديوان**، دار صادر، بيروت، لبنان

العبسي، عنترة. (2004). **الديوان**، شرح معانيه ومفرداته حمدو طماس،دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2.

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله (698هـ . 769) . (1400هـ . 1980م). **شرح بن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل**. بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محيى الدين عبدالحميد، الطبعة العشرون، نشر وتوزيع دار التراث، القاهرة

ابن فارس،أحمد. (1964م). **الصاحبي في فقه اللغة**، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت –لبنان.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (1985). **الجمل في النحو**، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة . بيروت، الطبعة الأولى.

الفرزدق. (1407هـ -1987م). ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشروحه علي فاعور،دار الكتب العلمية ،بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

ابن قتيبة. (1386هـ . 1966م). **الشعر والشعراء**، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر.

القيرواني، ابن رشيق. (1955م). **العمدة في محاسن الشعر ونقده**، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، مصر ط2.

الكميت، زيد. (د. ت). وهو في جمع وتحقيق وشرح د. محمد نبيل طريفي، الطبعة الأولى،دار صادر، بيروت ـ لبنان.

الكندي،امرؤ القيس، الديوان. (2009م). **شرح الأعلم الشمنتري**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(210هـ ـ285) . (1399هـ). **المقتضب**، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمه، جمهوريه مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الاسلامية، لجنة احياء التراث الاسلامي، الطبعة الثانية.

المخزومي، عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة. (1416هـ ـ1996م). **الديوان**، الناشر دار الكتاب العربي بيروت . لبنان،الطبعة الثانية، قدمه وضع هوامشه وفهارسه د. فايز محمد

المزني، زهير بن أبي سلمى. (1408هـ . 1998م). **ديوانه**، شرحه وقدم له الاستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم(630هـ)، **لسان العرب**، ضبطه وصححه جماعة من علماء الأزهر الشريف، وقدم العلامة أحمد فارس الشدياق،دار النوادر

النميري، الراعي. (1980). **الديوان**، تحقيق راينهرت فايبرت، دار النشر فرانتس شتاينر، بيروت.

النميري، الراعي. (1980). **ديوانه**، تحقيق راينهرت فايبرت، دار النشر فرانتس شتاينر، بيروت.

الهذليين. (1385هـ . 1965م). **الديوان**، الناشر المكتبة العربية، الدار القومية للطباعة والنشر، الجمهورية العربية المتحدة للثقافة والإرشاد القومي / القاهرة.

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين. (1411هـ، 1991م). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محمد عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا.

ابن هشام، محمد بن عبدالله جمال الدين. (1417هـ ـ 1996م). **أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ومعة كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك**، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين. (د. ت). **قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة .

ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين علي بن يعيش الموصلي. (1422هـ –2001م). **شرح المفصل للزمخشري**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية–بيروت.

المعلومات الشخصية

الاسم: محمد ممدوح الرفوع

الكلية: الآداب

التخصص: ماجستير اللغة العربية

سنة التخرج:2015